

دائرة شؤون اللاجئين



ورشة عمل

اللاجئون الفلسطينيون في العراق

2007/2/21

غرفة تجارة وصناعة رام الله

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة
6	كلمة دائرة شؤون اللاجئين/ الأخ أسامة الشنار مدير عام الدائرة في الضفة الغربية
35	الورقة الأولى: معطيات واحصائيات، تقديم : الأخ سعيد سلامة
55	الورقة الثانية: اللاجئين الفلسطينيين في العراق: الأبعاد القانونية، تقديم د.كمال قبعة
	الورقة الثالثة: دور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في حماية الفلسطينيين في العراق/ السيدة ميشيل الفارو/ مسؤولية ملف الحماية في المفوضية.
	اللاجئون الفلسطينيون في العراق "الآفاق السياسية ودور منظمة التحرير الفلسطينية في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق" / الأخ جبريل الرجوب
	مرفق النص الكامل للورقتين الأولى والثانية
86	الخاتمة
89	توصيات الورشة
95	المشاركون في الورشة

مقدمة:

حوالي 21 ألف فلسطيني غادروا العراق منذ عام 2003، وبقي منهم فقط حوالي 13 ألف، وبعض الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة العراق يقيمون منذ سنوات في مخيمات للاجئين على الحدود الأردنية والسورية، وفي الوقت الذي فشلت فيه المساعي والجهود في توفير الملجأ لهم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن وسورية، فقد أثمرت جهود المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين مؤخراً لدى بعض الدول من أجل توفير ملجأ لهم في أراضيها.

في شهر نوفمبر/ 2007، تم إخلاء مخيم الرويشيد الواقع في الجانب الأردني على مسافة 70 كم من الحدود مع العراق، وذلك بعد مغادرة آخر الأسر المقيمة به إلى البرازيل التي استقبلت 107 فلسطينيين كانوا عالقين في هذا المخيم لمدة أربع سنوات، وقبل سنة مضت منحت كندا حق اللجوء إلى 54 فلسطيني من هذا المخيم.

ويُقدر أن نحو 2000 فلسطيني يعيشون في ظل ظروف قاسية للغاية في مخيمات على طول الحدود العراقية - السورية، لا يستطيعون العبور إلى سوريا، وعلى الرغم من المساعي المبذولة لإيجاد حلول لكل هؤلاء الأشخاص منذ العام الماضي فلم تسفر عن مؤشرات إيجابية سوى من السودان وتشيلي.

حوالي 10% من اللاجئين في المخيمات بحاجة إلى رعاية طبية غير متوفرة لهم، وتوفر المنظمات المحلية في المنطقة الرعاية للمقيمين، في ظل غياب خدمات الأمم المتحدة الضرورية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

لازال الوضع في هذه المخيمات محفوفاً بمخاطر بالغة، ففي غضون الأسابيع الأخيرة، تعرضت المخيمات لعواصف رملية مما زاد من صعوبة الحياة، وزاد عدد سكان مخيم التنف المقام في المنطقة المحايدة بين العراق وسوريا على بعد 260 كم من أقرب منطقة سكنية، إلى 437 شخصاً خلال الأسابيع الأخيرة حينما استقبلت السلطات السورية 97 فلسطينياً دخلوا المخيم بعد عبورهم من العراق إلى سوريا إبان العام الماضي .

في مخيم الهول الواقع على الجانب السوري من الحدود مع العراق، يوجد حالياً 305 فلسطينيين، 19 لاجئاً من بغداد تواجدوا في المخيم منذ تشرين الأول / أكتوبر 2005 ولا يزالون حتى الآن في المخيم في ظل غياب أي وضع قانوني عن المخيم .

مخيم الوليد يقع على الجانب العراقي من الحدود مع سورية بالقرب من نقطة عبور الوليد الحدودية، في منطقة ليست بعيدة عن مخيم التنف، وتم تأسيس هذا المخيم في 2006/12/16، حيث يقيم فيه الآن 1560 لاجئ.

وحتى الآن، ساعدت المفوضية في نقل أسرة واحدة من بين ثمانى أسر لديها العديد من الأطفال المرضى من مخيم الوليد إلى النرويج في آب/ أغسطس الماضى. ولا تزال 11 حالة طبية أخرى تم تقديمها للنقل في انتظار الموافقة وفي غضون ذلك، تواصل المفوضية تحديد الحالات الأخرى للفلسطينيين المرضى، والأطفال الذين يعانون مشكلات في التنفس، الذين في حاجة إلى رعاية عاجلة، وتواصل المفوضية حث بلدان لإتخاذ قرارات سريعة وتيسير مغادرة أولئك الذين في أمس الحاجة إلى الرعاية حيث يتوقع خلال الأيام القليلة القادمة أن يتم ترحيلهم إلى السودان.

ساجي سلامة⁽¹⁾:

أهلاً وسهلاً بالجميع، هذه الندوة كما نعلم مخصصة لمناقشة وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، إن ما يجري في العراق للفلسطينيين يثير قلقنا جميعاً سواءً بالأراضي الفلسطينية المحتلة أو في الشتات عموماً.

طبعاً ما يجري في العراق عموماً يثير قلقنا ويثير قلق الشعب العربي والمجتمع الدولي عموماً، ولكن خصوصية التواجد الفلسطيني في العراق تجعل مما يجري لإخوتنا يدمي القلب ويدفعنا للتساؤل عن واجباتنا رغم ظروفنا الصعبة تجاه إمكانية رفع المعاناة أو على الأقل تقليصها.

م.ت.ف بالتأكيد حاولت وتحاول على كل المستويات من أجل تخفيف معاناة اخوتنا الفلسطينيين في العراق.

وعلى هذا الصعيد قامت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية باتصالات عديدة وبذلت جهوداً كثيرة كما قامت رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية بجهود أيضاً في هذا المجال. المتحدثون سوف يغطون هذه الجهود، ولذلك دعونا صفوة من اخواننا المتخصصين من أجل عرض ما لديهم من معطيات ومعلومات وتحليلات ستكون أمامكم، ويمكن أن تخدم كقاعدة للنقاش الذي نأمل أن نشارك فيه جميعاً للتوصل إلى خلاصات وتوصيات وتوجهات لنضعها أمام القيادة السياسية في م.ت.ف والرأي العام الفلسطيني.

سيلقي الأخ أسامة الشنار مدير عام الدائرة في الضفة الغربية كلمة دائرة شؤون اللاجئين، كما سيقدم الاخ سعيد سلامة مدير دائرة المعلومات والدراسات في الدائرة ورقة تغطي جوانب تاريخية ومعلوماتية ورقمية حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وسيقدم كذلك د.كمال قبعة وهو خبير قانوني في مجالات متعددة بما فيها مجال اللاجئين ورقة سوف تغطي الجوانب القانونية للتواجد الفلسطيني في العراق، وستتضم الينا السيدة ميشيل الفارو وهي مسؤولة ملف الحماية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وهي قادمة من عمان وستصل بعد دقائق، وستقدم ورقه حول دور المفوضية إزاء توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق.

اللواء جبريل الرجوب، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، قام بتكليف من القيادة السياسية في رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة العراق والتقى المسؤولين العراقيين على أكثر من صعيد

¹ مدير الورشة، مدير عام دائرة شؤون اللاجئين السابق.

وعلى أكثر من مستوى، وسيقدم لنا خلاصة زيارته للعراق، وسيقدم تحليلاً للآفاق المتوفرة أمام الفلسطينيين وسبل الخلاص.

ثم سيتلو ذلك نقاش مفتوح نصل من خلاله إلى استخلاصات ستكون محط اهتمام قيادة م.ت.ف، ... سوف يمنح كل أخ من أصحاب الأوراق 15 دقيقة ونرجو التقيد بهذا الوقت.

فيما يتعلق بأسلوب إدارة النقاش، سوف تتلى كل الأوراق على التوالي ثم يفتح النقاش، والسبب أننا إذا فتحنا النقاش بعد ورقة واحدة فسوف تتداخل المواضيع، لذلك يفضل أن نغطي جميع المحاور كمعطيات ثم نفتح النقاش.

ستقسم الورشة إلى قسمين من حيث التتابع وستكون هناك استراحة قصيرة في منتصف الوقت، برجاء كما أشار الاخ أسامة عدم التدخين وإغلاق الموبايلات.

اعطي الكلمة لدائرة شؤون اللاجئين للأخ أسامة الشنار مدير عام الدائرة في الضفة الغربية.

أسامة الشنار⁽²⁾:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيدات والسادة الحضور، السادة المحاضرين والمشاركين في هذه الورشة، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتحية والترحيب باسم رئيس الدائرة الأخ الدكتور زكريا الأغا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وباسمي شخصياً وباسم كوادر وموظفي الدائرة.

تعلمون جميعاً بأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق والجالية الفلسطينية في العراق، تعرضت وما زالت تتعرض لأشكال عنيفة واعتداءات، ونصفها باعدياات وحشية عنيفة لا تليق بالإنسان. منذ الإحتلال الأمريكي في نيسان 2003 وحتى الآن، فإن الإحتلال وانهيال النظام والجيش وقوى الأمن أدى إلى انفلات أمني في العراق.

وبدأت هذه الوتيرة تتصاعد على الرغم من أن الفلسطينيين ليس لهم علاقة في الصراع الطائفي والمذهبي في العراق، وربما في إطار تصفية الحسابات الداخلية مع الفلسطينيين أو الشخصية أو الممتلكات، وإذا كان الفلسطينيين لهم أفضلية فهي أمور غير مبررة، تم التعرض لشعبنا بأعمال إرهابية وخطف وقتل ولا زالت مستمرة حتى هذه اللحظة، شعبنا لا يزال تحت السكين، يعني أن

² مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في الضفة الغربية

كل الجهود الفلسطينية الرسمية والشعبية يجب أن تصب في هذا الإتجاه لرفع السكين و انقاذ شعبنا بعملية إنقاذية سريعة وحماية شعبنا في العراق من المخاطر الكبيرة، لا نستطيع أن نقول للمُهددين والواقعين تحت القتل اصبروا حتي ناتي لإنقاذكم، المطلوب أولاً مهمة انقاذية وتهئية للأمور، فالإعتداءات لا زالت مستمرة.

ورغم أن القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس وبجميع المستويات، ودائرة شؤون اللاجئين ممثلة برئيس الدائرة بذلت جهوداً سواءً على الصعيد العربي أو الدولي، والمنظمات الدولية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومع الحكومة العراقية مباشرة، فالأخ جبريل قادم من العراق وتم الإهتمام بالمسألة على كل المستويات.

أوضاعنا الراهنة والظروف الصعبة والحصار تعني أن الأمور ليس بيدنا، ولا نُحمل شعبنا فوق طاقتنا، فالجهود والإتصالات الحثيثة المبذولة قد تؤدي إلى نتيجة معقولة.

شكلت الجامعة العربية لجنة وزارية على هامش مؤتمر الدول المشرفين في القاهرة للمتابعة الحثيثة مع الحكومة العراقية ومختلف الأطراف، وكذلك ساهمت جماهير شعبنا بتحركات شعبية تؤكد بان شعبنا في العراق جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني، وسجّل شعبنا هذا الموقف في كل المناسبات التي تعرض فيها للصعوبات مثل صبرا وشاتيلا والكويت وغيرها، وقد كان شعبنا يخرج سليماً معافى رغم كل الجراح.

ربما العديد من المؤسسات والجهات تفتقر إلى المعلومات عن الفلسطينيين في العراق من حيث المعطيات الرقمية والحقائق، وبالتالي كان لا بد أن نغطي في هذه الندوة الجوانب المتعلقة بالحقائق والأرقام والإشارة إلى الافكار والتوصيات والحلول لحل المشكلة القائمة، وأيضاً نغطي الجانب القانوني والحقوقى لشعبنا في العراق.

وكذلك أيضاً ومن خلال الإتصالات الحية التي قام بها الأخ جبريل الرجوب، فلا بد أن نعرف المعلومات وحقيقة الوضع من خلال الإحتكاك المباشر مع إخوتنا العراقيين والقيادة العراقية، ونعرف حجم المشكلة وأوضاع شعبنا في العراق حالياً وآخر التطورات، لا زال شعبنا تحت السكين، ويجب إزالة هذا الخطر عن شعبنا، وتدعو الدائرة لمواصلة الجهود لنصرة شعبنا، ولرفع السكين عن رقبة شعبنا وتوفير الحماية له، وهي حق لهم ولكل اللاجئين في أي مكان وذلك وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية، وحقهم في العودة إلى وطنهم.

ويجب أن نذكر المجتمع الدولي أن حقنا كشعب لا يتم إلا بتطبيق القرار 194 في العودة والتعويض وكافة قرارات الشرعية الدولية.

ونؤكد على رفضنا لكل أشكال التوطين التي تؤدي إلى إجهاض الحقوق الشرعية التي لا يمكن أن تسقط بالتقادم.

أشكركم وأتمني لهذه الورشة النجاح والخروج بتوصيات مفيدة تخدم صانع القرار الفلسطيني ولكل المهتمين بهذه القضية، شكراً لكم جميعاً.

ساجي سلامة:

شكراً للأخ أسامة، أدعوا الأخ سعيد سلامة لتقديم ورقته.

سعيد سلامة⁽³⁾:

أضرحه شهداء الجيش العراقي في فلسطين، تعتبر من المعالم العريقة في كل من نابلس وجنين، ويقصدها أبناء الشعب الفلسطيني في المناسبات المختلفة لقراءة الفاتحة على أرواح هؤلاء الشهداء الأبطال دون التمييز فيما إذا كان هذا الشهيد سني أو شيعي أو كردي، والعلاقة المميزة التي نشأت بين جنود الجيش العراقي وسكان القرى الفلسطينية لم تكن تميز فيما إذا كان هذا الجندي سني أو شيعي.

وعلى أثر نكبة عام 1948، لم يلجأ سكان القرى الفلسطينية التي استضافت الجيش العراقي إلى الدول العربية المجاورة والقريبة من فلسطين أسوة بباقي اللاجئين الفلسطينيين، بل وكتقدير من الجيش العراقي للعلاقة التي نشأت مع سكان هذه القرى، حملهم الجيش العراقي معه في قوافله إلى العراق.

ويُقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين رافقوا الجيش العراقي إلى العراق بـ 3-4 آلاف لاجئ فلسطيني من قرى إجزم وعين غزال وجبع وغيرها من القرى الفلسطينية من منطقة الكرمل. تولت وزارة الدفاع العراقية رعاية اللاجئين الفلسطينيين وتم إسكانهم في الكليات والمعاهد والمدارس والفنادق ومعسكرات الجيش، وتزودهم وزارة الدفاع بالمساعدات العينية وتوزع عليهم وجبات الطعام يوميا كما توزعها على الجنود وفي أماكن تجمعاتهم السكنية. ورفضت الحكومة العراقية أن تشرف الأونروا على اللاجئين الفلسطينيين في العراق أسوة باللاجئين في الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

³ ق.أ. مدير عام الدراسات والمعلومات في دائرة شؤون اللاجئين.

وفي عام 1950، أنتقلت مسؤولية رعاية اللاجئين الفلسطينيين من وزارة الدفاع العراقية إلى وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل حيث أسست مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين.

وفي السبعينات، أقامت الحكومة العراقية مجتمعات سكنية للاجئين، كذلك استأجرت منازل خاصة لآخرين، حيث أن:

- 84% من اللاجئين يشغلون مساكن على نفقة الحكومة العراقية.

- 13.5% يستأجرون على نفقتهم الخاصة.

- 2.5% يملكون منازل خاصة بهم.

منذ عام 1948 ولغاية عام 2003، لم يتمتع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بأي امتيازات غير عادية، فلم تكن أوضاعهم أفضل من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق ولاية الأونروا. كذلك لم تكن أوضاعهم أفضل من أوضاع الشعب العراقي، وعانوا الكثير في الأزمات التي تعرض لها العراق، خصوصا في الحروب والحصار على العراق، مما يدعو إلى الإستغراب والإستهجان من الحملة الظالمة التي يتعرضون لها منذ سقوط العراق.

وبحكم النمو الطبيعي في تعداد اللاجئين، بالإضافة إلى توافد النازحين إثر نكسة عام 1967، وخروج الفلسطينيين من الكويت في مطلع التسعينيات، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين توافدوا من بلدان عربية للعمل في العراق، يُرجح ووفقا لعدة مصادر بأن تعداد الفلسطينيين عند سقوط العراق في عام 2003 حوالي 35 ألف لاجئ فلسطيني، بنسبة تمثل حوالي 1.1% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين.

بعد الإحتلال الأمريكي وسقوط العراق، حيث تم تدمير مؤسسات الدولة وبنائها التحتية، وتصاعد النعرات الطائفية والمذهبية، تعرض العرب وخاصة اللاجئين الفلسطينيين للإعتداءات، خاصة في المجمع السكني البلديات والذي يقيم فيه ما لا يقل عن 40% من فلسطيني العراق.

معاناة اللاجئين الفلسطينيين بعد الإحتلال الأمريكي، تأخذ طابعين، رسمي وطائفي:

فعلى الصعيد الرسمي، لم تتخرج وزيرة الهجرة والمهجرين العراقية سهيلة عبد الجعفر من الإعلان في مؤتمر صحفي في أكتوبر/تشرين الأول 2005، وهي التي تقدم خدمات هامة للأجانب القاطنين في العراق وللأشخاص المشردين داخليا، أنها طالبت مجلس الوزراء ووزارة الداخلية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كذلك وزارة الداخلية، والتي علاوة على وقفها لإصدار وثائق السفر وبطاقات الهوية وإجبار اللاجئين على تمديد الإقامة كل ثلاث شهور ضمن إجراءات بيروقراطية مضمّنة، فإنها أيضاً تعتقل الفلسطينيين وتعذبهم وتدهم مساكنهم، وتشتهر في هذا المجال فرقة الذئب سيئة السمعة والتي هي عبارة عن ميليشيا تابعة لوزارة الداخلية.

يوجد جهود من أجل إنصاف هؤلاء اللاجئين، فقد دعا كل من أنطونيو غوتيريس المفوض السامي للاجئين في الأمم المتحدة والرئيس أبو مازن، الرئيس العراقي جلال الطالباني لوقف العنف ضد الفلسطينيين، ودعا غوتيرس إلى إقامة مكتب خاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين من العنف.

وفي 30 نيسان 2006، أصدر المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله العظمى علي السيستاني وكذلك آية الله حسين المؤيد، فتوى تحرم مهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم، وقد تقيد معظم الشيعة بفتوى السيستاني، لكن بعض الميليشيات التي ترتبط برجال الدين المنافسين مثل مقتدى الصدر، لم تلتزم بتلك الفتوى.

أدت المضايقات والهجمات التي تعرض لها الفلسطينيون ومواطنو دولٍ أخرى في العراق عقب بدء الحرب إلى جعل الكثيرين يلتمسون اللجوء إلى الأردن وسورية والدول المجاورة، حيث أقاموا في ظل ظروف بائسة في مخيمات الرويشد والكرامة والهول والتنف.

اللاجئ الفلسطيني في العراق لا يحصل على رعاية الأونروا، ولا يتمتع بالحماية التي تنص عليها الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، والتي تتضمن ثلاث حالات،

- خيار العودة إلى بلدهم الأصلي، والذي ترفضه اسرائيل.
- وخياري الاندماج في بلد اللجوء.
- أو التوطين في بلد ثالث، واللذين يرفضهما اللاجئون الفلسطينيون.

فإسرائيل لا تسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم التي هجروا منها، وفي انتظار التوصل إلى تسوية نهائية لملف اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية، لا تسمح اسرائيل بدخولهم إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

والعراق بلد اللجوء، والذي يرفض اللاجئين الدمج على أراضيهم، لا يوفر لهم الأمن والحماية التي تنص عليها المواثيق الدولية الخاصة باللاجئين، والدول المجاورة التي يرفض اللاجئين التوطين على أراضيها، لا تسمح لهم كلاجئين بالحصول على الملاذ الآمن والحماية في أراضيها.

لقد عبرت السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من مرة عن استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من العراق، وإصدار جوازات فلسطينية لهم، لكن إسرائيل رفضت هذا الحل الذي تستطيع منع تنفيذه من خلال سيطرتها على حدود قطاع غزة والضفة الغربية.

وكإجراءات عاجلة:

- يجب أن تتحمل الحكومة العراقية وقوات الإحتلال الأمريكية المسؤولية عن حماية وأمن اللاجئين الفلسطينيين في العراق.
- يجب أن توفر الدول العربية المجاورة للعراق الملجأ الآمن والحماية اللازمة للفلسطينيين الهاربين من العراق.
- يجب على المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية الضغط على إسرائيل كي لا تعارض لجوء فلسطيني العراق إلى أراضي السلطة الوطنية.
- لذلك لا بد من مناقشة توسيع منطقة عمليات الأونروا لتشمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق ريثما يتم التوصل إلى تسوية عادلة لملف اللاجئين في إطار مفاوضات الوضع النهائي على أساس قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار 194، الأمر الذي يمهد لتنظيم الوضع القانوني على أسس جديدة أكثر وضوحاً.

تقع المسؤولية الأولى عن حماية اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق على عاتق الحكومة العراقية التي تتحمل مسؤولية دولية عن منع انتهاكات حقوق الإنسان التي تصيب الأشخاص الموجودين ضمن أراضيها، بمن فيهم غير المواطنين، ومن الضروري أن تتخذ الحكومة العراقية خطوات عاجلة لتوفير الأمن للاجئين الفلسطينيين في العراق، وإنهاء الممارسات التمييزية بحقهم من جانب وزارة الداخلية والجهات الحكومية الأخرى. كما تظل قوات الإحتلال الأمريكية مسئولة عن توفير الأمن في العراق؛ ويجب أن يتضمن ذلك حماية الأقليات المعرضة للخطر، ومنها اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى الدول المجاورة احترام حق اللاجئين الفلسطينيين بالتماس السلامة واللجوء خارج العراق طالما أنهم يواجهون انعدام الأمن والاضطهاد داخله، كما أن على إسرائيل أيضاً عدم انتظار التوصل إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار مفاوضات الحل النهائي، بل عليها السماح للاجئين الفلسطينيين العراقيين بالعودة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يساهم في تحمل العبء، عبر تقديم مساعدات مالية إلى البلدان التي تستقبل اللاجئين الفلسطينيين من العراق، لمنحهم إمكانية إعادة اللجوء لأسباب إنسانية.

كذلك، لا بد من مناقشة شمول الفلسطينيين في العراق بخدمات الأونروا، واعتبار الاتفاق مع الحكومة العراقية بحال الملغي، الأمر الذي يمهد لتنظيم الوضع القانوني على أسس جديدة أكثر وضوحاً مع أية سلطة عراقية مستقبلاً.

ساجي سلامة:

شكراً للاح سعيد سلامة على هذه المعلومات والمعطيات القيمة ادعو الدكتور كمال قبعة لتقديم ورقته.

د. كمال قبعة (4):

صباح الخير، بداية اشكر الأخوة في دائرة شؤون اللاجئين على إتاحة الفرصة أن نشارك إخوتنا في العراق في بعض همومهم وشكري الجزيل للاخ والصديق سعيد سلامة الذي ورطني في هذا البحث لإنني بصراحة قبل أن أبدأ بهذا البحث لم أكن أعرف شيئاً عن شعبنا في العراق فقط كنت أعرف أن لدينا فلسطينيين في العراق أوضاعهم جيدة أيام صدام وأصبحت سيئة بعد الإحتلال الأمريكي، ولكن بعد الخوض في أعماق هذا الموضوع وجدت الكثير من الموضوعات ذات الأهمية، فأشكر الأخ سعيد على تسليحه لي بكافة الوثائق والأوراق الضرورية.

بعيداً عن الموضوع الوصفي للفلسطينيين في العراق، وحتى لا نكرر أنفسنا سوف أتطرق لتوضيح البدائل القانونية.

⁴ مستشار قانوني وباحث في موضوع اللاجئين.

في العراق جالية من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950، كانت تعيش حالة من الإستقرار والرعاية من قبل المجتمع العراقي وحكوماته المتعاقبة، وبمجرد سقوط النظام العراقي في نيسان 2003، إثر العدوان الأنغلوامريكي على العراق، شهد الوضع الأمني والحياتي لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين، تدهوراً غير مسبوق، بسبب استهداف هذه الجالية الفلسطينية من قبل مجموعات وميليشيات طائفية، عن طريق مهاجمة أماكن سكنهم، وقتل العشرات منهم، ونشر الذعر والإرهاب في أوساطهم، والقيام بخلق ظروف حياتية وأمنية تقودهم حتماً إلى التهجير الداخلي ومحاولة الفرار واللجوء إلى الدول المجاورة التي سارعت بإقفال حدودها في وجوههم، وتركتهم في المناطق الحدودية العازلة، تلتفحهم شمس الصحراء صيفاً والبرد القارص شتاءً، ويقومون في خيام ومآوي بدائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الإنسانية.

وتدهورت أوضاع اللاجئين في العراق، منذ تدمير جامع الإمام العسكري في سامراء بتاريخ 22 شباط 2006، خاصة بعد ظهور ميليشيات إرهابية طائفية دموية، جعلت الفلسطيني أحد عناوين الإنتقام والبطش وتصفية الحسابات، مع الطوائف الأخرى والنظام العراقي السابق. ولعل ما يثير الجزع حقيقة أن "الحكومات العراقية في مرحلة ما بعد صدام، لم تفعل شيئاً يذكر لحماية الفلسطينيين"، بل و "تتحمل الحكومة العراقية شطراً كبيراً من المسؤولية عن محنة الفلسطينيين في العراق، ويساهم عناصر وزارة الداخلية في ما يصيب الفلسطيني من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل وحالات اختفاء".⁽⁵⁾

إن لهذه المأساة الفاجعة، مقدمات وخلفيات وأسباب ونتائج ودروس ومؤشرات متعددة، تحاؤل هذه الدراسة المتواضعة الدخول ومعالجة الجوانب القانونية والقانونية الدولية منها. وفي سبيل ذلك، يتوجب بداية دراسة القوانين والمراسيم والقرارات الحكومية العراقية التي نظمت حقوق والتزامات وواجبات، كل من اللاجئين الفلسطينيين في العراق من جهة، والحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 1950، عام لجوء هؤلاء إلى العراق.

ولا بد في سبيل اكتمال الصورة، من دراسة وضع اللاجئين هؤلاء وكذلك واجبات حمايتهم وإغاثتهم ورعايتهم، من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا،

⁵ تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، لا مفر: الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق. 2006، ص 1 و2.

وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا إضافة إلى موقع هؤلاء في الإطار العربي الناظم لشؤون اللاجئين الفلسطينيين بموجب بروتوكول كازابلانكا لعام 1965 ومؤتمر المشرفين للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين لدى الجامعة العربية. كل ذلك، في إطار محاولة البحث عن إطار قانوني ناظم وناجع لحماية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

تبين من هذه الدراسة المتواضعة، أنه يتوجب الاعتراف بحقيقة أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق قد تمتع بأغلبية الحقوق الأساسية من الحكومات العراقية ما قبل الاحتلال⁶ وإن مقدار وحجم ومدى وأهمية تلك الحقوق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين، قد ارتهنت بقدرات وبإمكانات العراق عبر الحقب المتوالية، وتوقفت وتراجعت وأعيدت ثم توقفت، بسبب الأحوال التي عصفت بالعراق وبشعبه وبخططه التنموية، جراء الحروب المتعاقبة والرهيبية وصولاً للغزو الأنغلوأمريكي عام 2003 وإنفلات عقل الحرب الأهلية والطائفية المذهبية مؤخراً. ولعل خير دليل على ما تقدم، يتمثل في إعداد وإطلاق الحكومة العراقية، مشروع إعادة تسكين اللاجئين الفلسطينيين في مجمعات سكنية حديثة في "البلديات" و "الدورة" وغيرها، وتوقيف استكمال هذه المشاريع بسبب ضغوط وأولويات الحرب العراقية - الإيرانية، وتالياً، احتلال الكويت فالدوان الثلاثيني ففرض الحصار الدولي عليه فالغزو الأنغلوأمريكي والحرب الأهلية، بما ترافق معها من انهيار شامل في بنية النظام ومستوى الخدمات والتنمية وانعدام الأمن والأمان.

إن هذه الرؤيا، تنطلق من مبادئ الأمانة والموضوعية، وترد الشكر والعرفان لأهل الخير وهم الشعب العراقي الشقيق، وذلك بدون الدخول في طبيعة النظام وممارساته الداخلية، التي لا شأن لنا بها ولا يجوز لنا - كفلسطينيين - التدخل فيها، إلا بقدر ما تؤثر في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين هناك.

ويتبين بأن أية معالجة أمينة وصادقة لوضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تفرض وبضرورة البحث العلمي والمنهجي السليم، تتأول الموضوع عبر حقتين: حقبة الحكومات المتعاقبة حتى نيسان 2003، وحقبة ما بعد الاحتلال الانغلوأمريكي. وقد تميزت الحقبة الأولى برعاية وإغاثة بل واحتضان هؤلاء اللاجئين، من قبل وزارة الدفاع العراقية فإدارة شؤون

⁶ تؤكد منظمة هيومان رايتس ووتش، بأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حتى نيسان 2003 قد "منحوا جميع حقوق المواطنين، ما عدا المواطنة الفعلية وحق التملك". انظر مصدر سابق، صفحة 2.

الأصل أن تكون وكالة الأونروا هي المسؤولة عن مساعدة ورعاية هؤلاء اللاجئين، وفقاً لقرار إنشائها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 302 (د-4) بتاريخ 8 كانون الأول 1949. ويمثل اتفاق الوكالة مع الحكومة العراقية آنذاك استثناءً يتوجب إعادة النظر فيه بعد عجز الطرف العراقي عن القيام بواجباته الاتفاقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. إن وكالة الأونروا، هي الوكالة الدولية المتخصصة بتكليف دولي وأساس قانوني دولي ناظم، في شؤون اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تجمعات تهجيرهم وشتاتهم. إن عجز و/أو تقاعس الحكومة العراقية عن تقديم المساعدة والعون والحماية للاجئين الفلسطينيين، يتطلب من وكالة الأونروا الإسراع ببسط ولايتها والقيام بمهامها وواجباتها تجاه هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين. هذا الأمر، يستدعي تحركاً ومطالبة فلسطينية، لاستصدار قرار دولي عاجل بشأن بسط ولاية الأونروا على هؤلاء، وفقاً للآليات القانونية والإجرائية اللازمة.

ثالثاً: انضمام العراق إلى بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية المبرم في كازابلانكا بتاريخ 1965/9/10، تحت إشراف جامعة الدول العربية، وبالتالي انضمامه إلى مؤتمر المشرفين في الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، حتى يصار من المستطاع بسط الإطار القانوني العربي بشأن اللاجئين الفلسطينيين على إخوانهم في العراق، وحتى تشارك الدول العربية المضيفة في تدابير وإجراءات المساعدة والحماية لهؤلاء اللاجئين.

رابعاً: الطلب من المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات والتدابير الفورية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، تطبيقاً لنص الفقرة (5) من المادة الأولى في الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين والمبرمة بتاريخ 28 تموز 1951، وكذلك البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966. ويعود السند القانوني الدولي بهذه المطالبة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق لم يكونوا في يوم من الأيام تحت ولاية وكالة الأونروا، ولم يعودوا متمتعين بتلك الحقوق التي منحها إياهم الحكومة العراقية، لذا، فإنهم لاجئون وتنطبق عليه كافة شروط ومتطلبات وتعريف اللاجئين في اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1966.

إن مثل هذه المطالبة الفورية والعاجلة، تستدعيها الظروف اللاإنسانية الفاجعة للاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، ولكون أن المفوضية السامية تنشط هناك. ويمكن أن تكون رعاية وحماية ومساعدة المفوضية السامية مؤقتة وطارئة، إلى حين وضع هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية ورعاية وكالة الأونروا.

خامساً: العمل الجاد والدؤوب لإقناع الولايات المتحدة وبريطانيا وبقية دول قوات الاحتلال في العراق، بأنها هي المسؤولة الأولى عن أمن وحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق إضافة إلى الحكومة العراقية. وإن تعذرت وتمنعت وتذرت فإن عليها نقلهم إلى ملاجئ وملاذ آمن. وليس هناك أفضل من الأراضي الفلسطينية لذلك، ليصبحوا تحت ولاية الأونروا على الأراضي الفلسطينية وتحت السلطة الوطنية كدولة مضيقة للاجئين الفلسطينيين، إلى حين ممارستهم لحق عودتهم إلى ديارهم والتعويض عن خسائرهم وفقاً للقانون الدولي وقواعد العدل والإنصاف.

إن تحقيق مثل هذا البديل والخيار، ممكن بجهود عربية وعالمية ودأب فلسطيني متواصل، حتى تقوم تلك الأطراف الدولية العاجزة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بحمايتهم لدى شعبهم وأقربائهم وذويهم، بعد إقناع إسرائيل والضغط عليها من أجل تنفيذ هذا البديل/الخيار الأفضل والممكن والأكثر إنسانية.

سادساً: إن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تستوجب المساءلة وإيقاع المسؤولية الدولية على دول قوات التحالف للاحتلال وكذلك الحكومة العراقية، وفقاً لمبادئ وقواعد المسؤولية الدولية، وخاصة المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة. فالجرائم المرتكبة بحق هؤلاء، تجري ليس فقط من قبل الميليشيات الطائفية، بل ومغاوير وزارة الداخلية العراقية وبحماية ومشاركة قوات الاحتلال. فمثلاً، اقترفت نحو 78 اعتداءً وحشياً ضد اللاجئين الفلسطينيين خلال شهر كانون الثاني لعام 2007 ترأوت ما بين الخطف والقتل ومهاجمة المنازل والتهجير والإرهاب والتكيد بهؤلاء.⁷

ساجي سلامة:

⁷ انظر ملخص تقرير أصدرته دائرة لاجئي الشتات التابعة لوزارة شؤون اللاجئين الفلسطينية، صحيفة القدس المقدسية بتاريخ 2007/2/18، ص 7.

شكرا للدكتور كمال قبعة على هذه الورقة المعمقة، اعطي الكلمة الان للواء جبريل الرجوب.

جبريل الرجوب⁽⁸⁾:

صباح الخير، لم أكتب ورقة، ساتحدث عن ثلاثة جوانب من المسألة:

الأولى: مجمل الإتصالات التي قمنا فيها

والثاني: زيارتنا وما أعتقد أنه من الممكن أن يشكل إليه صحيحة لمعالجة المشكلة، المفترض أن الأخوة الذين سبقوني تحدثوا عن الجوانب القانونية والتاريخية للوجود الفلسطيني على الأراضي العراقية، أنا مضطر إلى توضيح بعض المسائل وبعض المغالطات وبعض التسريبات التي يدفع ثمنها اللاجئون الموجودين في العراق، طلب مني الرئيس قبل فترة أن أعمل على إيجاد آليه لمعالجة مشكلة الفلسطينيين في العراق، وأنا اعتقد بأنني لا أملك أنا أو أي شخص آخر الحق بالتلاعب بوضع الناس ومصير الناس كي يجد له مكاناً في وسائل الإعلام، وأنا حصلت على الملف من الرئاسة حول هذا الموضوع، وكان من المفترض أن أحصل عليه من دائرة شؤون اللاجئين التي زودتني بملف الوجود الفلسطيني كاملاً في العراق منذ 1948 وحتى اليوم متضمناً شهادات أولية مهمة للناس الذين عذبوا أو تعرضوا للتعذيب، والتطور القانوني المرتبط بالوجود الفلسطيني في العراق وبموجب المعطيات المتوفرة ل،ي قمت باتصالات مع كل الأطراف العربية والدولية التي يمكن أن تشكل عناصر ضاغطة لحماية أو انقاذ الفلسطينيين في العراق، وقد عرضت على الرئيس خطة انقاذ وفق ثلاث خيارات أو احتمالات،

الخيار الأول وهو المفضل: إخراج الفلسطينيين من الأراضي العراقية.

والخيار الثاني وهو المقبول: توفير مكان آمن لهم داخل العراق.

والخيار الثالث وهو المفروض علينا: هو توفير أمن واستقرار لهم في أماكن تواجدهم.

الرئيس شطب الخيار الثالث وأبقى على الخيار الأول والثاني كخيارات مفضلة، وأنا بموجب ذلك اتصلت مع مكتب الرئيس العراقي وعقدت لقاء مع مستشاره والذي هو منسق على غرار مجلس الأمن القومي والتقيت بالأمين العام للجامعة العربية والتقيت مع وزير الخارجية المصري والتقيت أيضاً بالأطراف الأردنية التي لها علاقة أو قدرة على التأثير في الحل، وتحدثت مع الروس الذين بدورهم تحدثوا مع الإيرانيين الذين هم أيضاً جزء من المعادلة الإقليمية وما يجري في العراق.

⁸ عضو المجلس الثوري لحركة فتح، مسؤول الوفد الفلسطيني المكلف من الرئيس محمود عباس بمتابعة ملف الفلسطينيين في العراق.

على أية حال أنا افترض بأنني عملت خطة وقمت بجهد مع الأطراف الدولية والإقليمية المرتبطة إما بالنظام السياسي أو بالنشاط الميداني وإما بالوجود الفلسطيني على الأراضي العراقية. كان هناك حد أعلى من الإيجابية والشعور بالمسؤولية والبحث عن آليه لإنقاذ الوجود الفلسطيني هناك، ولكن كان هناك اقتراح بأنه لا بد من رسالة علنية لمجموعة مكونات النظام الاجتماعي والسياسي والطائفي في العراق من خلال زياره فلسطينية يقوم بها فلسطينيون إلى العراق، وعرضت كل الاحتمالات والخيارات وكل المعلومات التي بين يدي على الرئيس، وكما قلت الرئيس تمسك بخيار إخراجهم من الأراضي العراقية أو توفير مكان آمن في الأراضي العراقية. وحملني رسالة للرئيس العراقي، وتوجهنا إلى العراق وكان معي رئيس لجنة اللاجئين في المجلس الوطني د. موسى ابو حميد، واسماعيل ابو على ومسؤول الهلال الأحمر فرع العراق د. انور العواودة، بالإضافة إلى مرافق معي، ذهبنا إلى العراق، حيث التقينا مع الرئيس العراقي الذي أكد على نقطتين:

الأولى : ان ما حصل وما يحصل مع الفلسطينيين هو عار في جبين كل العراقيين.
المسألة الثانية: ان حل هذه المشكلة مسؤولية أخلاقية وإسلامية وقومية وإنسانية تقع على عاتق كل العراقيين.

وأضاف: في حال عدم وجود حل فأنا مجند في وفدكم من أجل إيجاد آليه حل، وذكر الرئيس حلول عملية ومنطقية، وتحدث مع كل من له علاقة بالموضوع أمانا وقال لهم إما أن تمسحوا هذا العار كعراقيين وإما سأقوم أنا بذلك ولدي المكان

ويمكن أن الإخوان جاءوا بعدنا من خلال نسيبه وسمعوا نفس الكلام، وفي اليوم التالي صدر تصريح في صحيفة الرأي الاردنية عن وجود وفد برئاسة د.اسعد عبد الرحمن واتفق مع الرئيس العراقي على توطين الفلسطينيين في شمال العراق، وهنا قامت الدنيا ولم تقعد وأنتم تعرفون ماذا تعني كلمة توطين وأنا متأكد الآن أن أهل جنين إذا سمعوا بأن 10 الاف خليلي يرغبون في التوطين في جنين، فسوف تقوم أزمة في كل جنين والعكس.

الخلل الثاني، بأنه قيل حول منح جنسيات، واعتقد بان مقاله الدكتور قبعة بأن الحكومات العراقية من الملك إلى سنة 2003 ، سواء الذين أحبونا أو الذين لم يحبونا فقد كانوا مع الفلسطينيين بوتيرة إيجابية تصاعدية، ولكن التجنيس لم يكن ابداً جزءاً من السياسة العراقية القانونية إزاء التواجد الفلسطيني في العراق، وهذا مرتبط بالقضية الفلسطينية والقرارات الدولية وقرارات الجامعة العربية بعد سنة 1948 ، الآن القانون العراقي يقوم بتجنيس كل العرب ماعدا الفلسطينيين.

على كل حال حصل خطأ وأنا آمل تصحيحه لصالح مشروع إنقاذ الجالية الفلسطينية الموجودة في العراق، وأنا افترض بأن الخيارات الثلاثة مازالت هي الخيارات الممكنة، وإنجازها وتحقيقها أتمنى أن يكون هناك ورشة عمل بعيدة عن الفضائيات والأضواء وأن يعالج هذا الموضوع بتعقل وبصوت منخفض، فقد سمعت من قيادات عراقية وأعتقد أن كل كلمة يقولها أي منا يدفع ثمنها فلسطيني يعيش في مكان آخر، ويجب أن يضع الإنسان وعيه وثقافته وإدراكه ليعرف كيف يفكر الآخرون.

لا أريد الدخول بالتفاصيل، وأرجو ان يكون هناك ورشة عمل وخليّة نحل وتكرار للزيارات وأنا جاهز لأي وفد من دائرة شؤون اللاجئين أو اي جهة مرتبطة بهذا الموضوع، فأنا حقيقة وبمنتهى الأخوة كان بوذي أن أذهب إلى العراق دون أي تسريب لوسائل الإعلام، فهذا الموضوع لا يعالج بالفضائيات، بل المطلوب التفكير في كيفية انقاذ الموجودين، بالتالي نريد ان نخفض صوتنا قليلا ونريد ان نطور خطابنا قليلا على الأقل من أجل الذين لا يزالون على قيد الحياة حتى لا نتسلمهم في صناديق، والذي حصل يحتاج إلى تصويب.

بالنسبة للخيار الأول، واعتقد أنكم في دائرة شؤون اللاجئين تعلمون بأنه لا يوجد أي طرف سواء الدول المحيطة بالعراق أو غيرها تقبل باستضافة مؤقتة للوجود الفلسطيني.

الإحتمال الثاني: وهو توفير مكان آمن داخل الأراضي العراقية، وآمل أن تتم مناقشة هذا الموضوع ومتابعته حيث هو ممكن، ولكن ليس في الإعلام، فعندما تم التحدث في الإعلام عن التوطين حصلت أزمة لدى الأكراد، فلا أحد يعرف عدد اللاجئين الفلسطينيين بشكل دقيق، 15 ألف أو غيره وقد استفز الخبر الأكراد على الرغم من ترحيبهم واستعدادهم لإنقاذ الفلسطينيين وتقديم كل مايلزم للمساعدة ، وأعتقد أن هذا المقطع الذي اسمه توطين، استفزازي أينما كان وانتم تعلمون كذلك بأن الوجود الفلسطيني محاصر في مناطق أخرى، ونحن الفلسطينيون نرفض ولا نقبل التوطين لأننا ندرك بأن قضيتنا لا تحل في لبنان أو سوريا أو في العراق بل في فلسطين، وفي كل مكان يوجد تعبئة وتحريض وديموغرافيا ومصالح واجندات، وباختصار فإنه تم عقد جلسة شارك فيها كل من له علاقة بالوجود الفلسطيني على الأراضي العراقية وتم الإتفاق على آلية لايجاد لجنة يشارك فيها مندوب من كل وزارة ومن كل جهاز بالإضافة إلى السفير وقيادة الجالية ومستشار الرئيس العراقي السياسي واسمه جلال ماشطي وهو منسق هذه اللجنة لمتابعة تنفيذ قضايا مرتبطة بأمن الجالية الفلسطينية واستقرارهم والأوضاع المعيشية والبطاقة التي تحدث عنها سعيد وتجديدها دون إعاقة وكذلك الصحة والتعليم وغيرها، وقد اتخذ مجلس الوزراء

العراقي قرار بالإجماع بمعاملة الفلسطينيين مثل العراقيين باستثناء مسألة التجنيس ووفق آلية تجري متابعتها على الأرض، طبعاً الإقتراحات ومثلما قلت العمل على الخيار الثالث والمرتبط بعجزنا وعدم قدرتنا على ايجاد آلية لتطبيق الخيار الأول وهو خيارنا المفضل، بسبب التصريحات حول موضوع كردستان والتي سببت إرباك، ويمكن في أماكن أخرى ولكن ذلك لا يناقش في الإعلام، أما بالنسبة للخيار الثالث فكما قلت بأن الحكومة العراقية أخذت قرار بإجماع وزرائها على أن ...، طبعاً حضرت رسالة وسلمتها لدائرة شؤون اللاجئين في عمان وكل الأوراق التي أحضرتها معي سلمت نسخة منها إلى ابو بكر في مكتب الدائرة عمان ونسخة للرئيس وأخرى لعزام الأحمد ومستعد تسليمها لأي شخص وهي متعلقة بشروط حياتهم أو مطالبهم وكذلك رسالة الرئيس جلال طالباني للرئيس أبو مازن، وأكرر مرة أخرى بأننا نحتاج لخلية نحل تشرف عليها دائرة شؤون اللاجئين وتجري اتصالات مع كل من له شأن في هذا الموضوع... مع المنسوب السامي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، واتفق على عقد جلسة للجامعة العربية في 313.

واعتقد انه من المفروض أن يذهب د. زكريا الأغا ومعه ابو بكر مدير الدائرة في عمان لإجراء اتصالات في هذا الإطار ولتكون الجهود بأعلى درجات السريه والكتمان لانه يوجد أناس وبمجرد أن علموا بوجود اتصالات لحل مشكله الفلسطينيين في العراق بدأوا برده فعل سواء لأسباب سياسيه أو شخصيه أو أيولوجية، أنا لا أريد تعقيد الموضوع أكثر من ذلك، بل يجب استمرار الإتصالات مع الأطراف والتواصل مع الأطراف الإقليميه أو الدوليه من أجل انقاذ الجاليه الفلسطينيه في العراق، ولكن الحد الأدنى وللموجودين هناك وللإنصاف خارج دائرة المندوبيه الساميه فان الأخوة في الإمارات أبدوا الإستعداد لتقديم أي مساعدة مادية اذا طلب منهم، أيضاً الأتراك أبدوا الإستعداد لتقديم أي مساعدات مادية مطلوبه، وأنا اعتقد بأن هذا الموضوع ليس هو المطلوب، فبإمكانكم تشكيل وفد وأنا مستعد أن أوفر وأؤمن وصول الوفد إلى بغداد، ويجب ان يكون هناك تواصل مع الجالية ومع النظام السياسي الموجود ويجب أن يكون هناك متابعة مع السفارة ومن خلالها ومن خلال وجهاء الجالية لتطبيق الحد الأدنى من الأسس التي اتفق عليها مع الحكومة العراقية والتي اصبحت قراراتها سارية النفاذ في السياق الرسمي، وقد وجدنا رغبه صادقه من جانب الرئيس وآخرين في نظام الحكم للتعامل مع الوجود الفلسطيني في العراق على أساس أخلاقي إنساني والعمل من أجل استقرارهم المعيشي والصحي والتعليمي والخدمي، وأنا أرحب بأي اسئلة.

ساجي سلامة:

شكرا للأخ جبريل لهذه الكلمة الصريحة، وعلى المعلومات القيمة حول آخر الإتصالات التي جرت بخصوص اخوتنا الفلسطينيين في العراق، وكذلك اشكره على الاقتراحات والتي بالتاكيد سوف تكون محل اهتمام ودراسه، ووضع اليات لتقوم الدائرة وبالتنسيق مع الرئاسة الفلسطينية للإتصال مع الفلسطينيين انفسهم سواء داخل العراق أو الحدود الاردنيه أو السورية ومع الأونروا، على كل حال فالمعلومات كانت جيدة ومفيده وستثير لديكم الكثير من القضايا النقاشيه.

نعطي الكلمة الآن لسيدته ميشيل الفارو مسؤولة ملف الحماية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الجهة التي تتعاطى مع مشكلات الفلسطينيين في العراق، لنسمع منها حول دور المفوضية في العراق.

ميشيل الفارو⁽⁹⁾:

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR تعمل لحماية الفلسطينيين في العراق، والذين كان عددهم عند إحتلال العراق في عام 2003 حوالي 34 الف فلسطيني، اليوم وبعد يوجد 15 الف فقط.

يعيش معظم الفلسطينيين في منطقة بغداد حيث يتعرضون لإعتداءات، والمفوضيه منظمة انسانية تساهم في خدمات الصحة والتعليم واصدار بطاقات الهوية، أما الأمن فهو ليس من مسؤوليتها، تحدثنا فيما إذا كان من الممكن توجيه الدعوة للقوات المتعددة الجنسيات لتقديم وسائل الحماية والأمن لهؤلاء اللاجئين.

المفوضيه توفر الحماية للفلسطينيين بعد طردهم من بغداد في المخيمات الفلسطينية مثل الرويشيد وتقدم لهم الماء والغذاء والرعاية الصحيه.

طلبت المفوضيه من الحكومة العراقية أن ترحل الفلسطينيين الموجودين في مخيم الوليد إلى سورية أو أن تعيدهم إلى بغداد، لكن الحكومة السورية لم توافق على ترحيلهم اليها، وتقول الحكومة العراقية أن إعادتهم إلى بغداد مسألة صعبة بسبب عدم القدرة على توفير الحماية لهم هناك.

⁹ مسؤولة ملف الحماية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

1000 لاجئ فلسطيني رحلوا إلى الأردن، ودخل إلى مخيم الهول في سوريا 19 فلسطيني، وفي مايو 2006 دخل 280 فلسطيني، ويوجد في مخيم التنف على الحدود السورية 354 لاجئ فلسطيني، و 2406 في مخيم الوليد.

نشعر بالقلق العميق بسبب إعادة ترحيل اللاجئين في مخيم الوليد إلى بغداد، وبحثنا في إمكانيه نقل الفلسطينيين في العراق إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وفيما إذا كان من الممكن إستيعابهم في المناطق المجاورة للعراق، أو إعادة توطينهم واستيعابهم في أماكن أخرى من العالم، إن المهم بالنسبة للمفوضية هو ضمان أمن هؤلاء اللاجئين.

إن الفلسطينيين في العراق يتعرضون للخطر، لذلك يجب تكثيف المساعي لحمايتهم ومساعدتهم، وشكرا لكم لهذه الفرصة التي أتاحت لي التحدث اليكم.

ساجي سلامة:

شكرا لك لحضورك ولهذه المعلومات وللمشاركه، واعتقد بأن المفوضية كمنظمة دولية كبيره مؤهله لتقديم مساعده انسانيه كبيره للفلسطينيين في العراق، شكرا لقدمك من الأردن.

الأخوات والأخوة الأعزاء، الآن دور المناقشة، يسمح فقط بدقيقة واحده للسؤال ودقيقتان للتعليق، فالعدد كبير والوقت محدود، فيفضل إتاحة الفرصة للجميع، السؤال لا يستغرق اكثر من دقيقة، والتعليقات اذا تليت بشكل مركز لن تحتاج لأكثر من دقيقتين.

الاخ يوسف الشايب⁽¹⁰⁾:

لدي سؤالين للأخ أبو رامي، السؤال الأول: لقد نُسب اليك تصريحات بأن اللاجئين الفلسطينيين لا يرغبون بالخروج من بغداد، ونسب أيضا للاجئين غضبهم من هذه التصريحات، ما مدى دقه هذه الاخبار؟.

السؤال الثاني: نعلم أن عدد من اللاجئين الفلسطينيين في العراق هم من حملة وثائق السفر التي اصدرتها مصر، لماذا لا يتم حث مصر كي تستقبل هؤلاء الحاملين لوثائقها فالدول العربية الأخرى مثل سورية ولبنان تستقبل حاملي وثائق السفر الصادرة عنها.

¹⁰جريدة الأيام

الأخ جبريل الرجوب:

أولاً في موضوع الراغبين وعدم الراغبين، فقد قلت أنهم عاشوا هناك وساهموا بالنسيج الاجتماعي والإقتصادي والسياسي العراقي، وأتمنى أن تسمح لهم الظروف بالبقاء. أما بالنسبة لموضوع غضبهم علي، فأنا أعتقد بأنه كان يجب أن نذهب ونعود دون التحدث بالإعلام، والإزدواجية بوفدين أحدهما وفد مزور، فأنا حتى الآن لا أعلم لماذا ذهب ذلك الوفد، ولم أكن أرغب بالذهاب، ولكن لا أريد لهذه الجالية العملاقة العظيمة والتي تعيش ظروف كارثية مأساوية، أن تكون ضحية لأجندات شخصية واستثمارية.

من حق هذه الجالية أن تغضب ومن حقها أن تلوم الشعب الفلسطيني، إن من لم يسمع منهم لا يستطيع أن يصف حجم الألم والحسرة والمعاناة التي يعيشونها، ولا أريد ان أعطي أوصاف ولكن أعتقد أنني قلت بأن الظروف والتجربة الحياتية يجب أن يحافظ عليها بالتواصل، فهم لم يعودوا الآن إلى فلسطين رغم أنهم يتمنون العودة إلى وطنهم، ولكن هناك أصحاب نوايا سيئة ويفسرون الأمور على كيفهم، أنا عملت في حدود مسؤولياتي في مهمة، وأنا بتقديري بأنني سعت في معالجة المهمة بعيداً عن الأضواء، أنا شخصياً لم أتصل بأي جهة حتى دائرة اللاجئين ويجب أن يتم الحل في إطار الخيار الأول والثاني، ويجب أن يتم الاتصال مع كل العالم لايجاد آلية لتطبيق الحل دون الوقوع في مطبات، أنا قلت بأنني لا أريد الدخول بالتفاصيل، ولكن لدي معلومات وقاعدة بيانات، وفي السياق العام على الأقل يوجد أناس على الحدود لا يسمح لهم أحد بالدخول، لكن أيضاً شتائنا لن تساعدنا، فلنكن واقعيين ومنطقيين في معالجة هذه القضية الخاصة بحوالي 15 ألف فلسطيني حياتهم معرضة للخطر، واستمرارهم في نفس الأوضاع والظروف المعيشية ووجود عناصر ضاغطة وصراعهم مع غريزة حب البقاء وحماية كل شخص لعرضه وابنه وزوجته واخيه وتعليمه ومستقبله، فكلها عناصر ضاغطة تؤدي إلى تأثير حتى في الجانب السيكولوجي لكل منهم، فأنا برأيي يجب ان ننتقل من مرحلة الإدانة والتنديد إلى خطة عملية لإنقاذهم، وإنقاذهم يجب أن يكون في مرحلة واحدة ولمرة واحدة وخارج هذا الشد والأخذ والعتاء.

ابو علي مقبل⁽¹¹⁾:

¹¹عضو المجلس الوطني الفلسطيني

النظام العربي الرسمي، منذ 1938 وحتى الآن يستفيد من معاناه هذا الشعب الفلسطيني، انظمة وصلت إلى كرسي الحكم تحت عنوان معاناة وآلام الشعب الفلسطيني، هذه الأنظمة هي التي ذبحت الشعب الفلسطيني، الأخ جبريل يقول لا نريد أن نتكلم، ولكن نريد أن نتكلم هنا ومع بعضنا البعض ويجب ان نؤشر على هؤلاء الذين يتاجرون بمعاناة الشعب الفلسطيني، ماهو النظام الحالي في العراق، تقول السيدة ميشيل بأن الأمن مسؤولية الحكومة العراقية، الأخ جبريل ذهب عند أي جهة، زار الرئيس العراقي الذي لايملك صلاحيات وتابع للإحتلال الامريكي ولا يملك قرار، ويجب أن يقدم خدمات أكبر للأمريكان والإحتلال في العراق، فالنظام هو نظام المحتل، حيث الفوضى والإنفلات السياسي والأمني والإداري في العراق، فالسؤال هو أي قانون يحكم، ثانيا من كلف اسعد عبد الرحمن وصديقه الفراعة.

الإقتراحان الأول والثاني مهمة جدا ، فعلا نريد حماية شعبنا الفلسطيني، فكما قالت السيدة ميشيل بان الفلسطينيين يتعرضون للخطر، والوقت كالسيف ان لم تقطعه قطعك، ففي اليوم الذي غادر فيه جبريل بغداد اعتقل ثلاثة فلسطينيين من بينهم محامي، وإبن شقيق أحد ضيوف الورشة استشهد هناك.

وأريد أن أسجل بأن الموقف الفلسطيني كان مستهتر، ولم يخرج عن إطار الإستتكار والشجب والندب، وأول مهمة رسمية جدية هي التي قام بها الأخ أبو رامي، والموقف العربي أكثر سخافة من الموقف الفلسطيني، وعيب هذا الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي، وعلى أحزابنا وقوانا، المطلوب الضغط على كل الجهات المعنية فلسطينية وعربية واسلامية ودولية من أجل التوصل إلى أي حل يوفر حمايه فعلية جدية لشعبنا وليس حماية اعلامية وشكرا.

ساجي: مداخلة أخرى، ثم سوف يعقب الأخ جبريل واصحاب الأوراق.

الأخت امينة عودة (12):

أريد أن أتطرق إلى موضوع الحماية الذي نركز عليه كثيراً واتفاقات جنيف في المادة 9،46 والتي تطرق لها الدكتور كمال قبعة، وذلك يحيرني من الناحية النظرية، ولكن السؤال من الذي وضع اتفاقية جنيف؟ وأين الأطراف والدول التي يجب أن تضع آليات لتطبيق هذه الإتفاقية؟ فالدول المحتلة حسب المواد المطروحة لا تلتزم بها ولنا تجربة مع الإحتلال الإسرائيلي، حيث لا

¹² أمينة عودة: دائرة العلاقات القومية والدولية

يلتزمون باتفاقيه جنيف، بالتالي فعلى الأطراف المتعاقده أن تعمل على تفعيل هذه الإتفاقيات، ويجب دعوتها إلى اجتماع طارئ من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية صاحبة القرار السياسي. الموضوع الآخر: أتفق إلى حد ما مع الأخ أبو على بالإهتمام الفلسطيني الذي لم يكن كافياً على الصعيد الرسمي وحتى الشعبي الذي هو في شبه غياب، ربما بسبب الأحداث والإقتتال في غزه، وربما بعد ترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية بدأ الإهتمام حيث تم تنظيم فعاليات عديدة وبدأت سلسلة مؤسسات بنشاطات في هذا الموضوع، وأقترح أن يتم حشد الجهات المهتمة بالموضوع وتنظيم لقاء يشارك فيه الجميع لتقديم مساعده لأهلنا في العراق، ومن الضروري رفع توصية للقائمين على ورشه اليوم للعمل على تقديم المساعده للفلسطينيين في العراق من قبل شعبنا الفلسطيني، ولو بالحد الأدنى قضايا رمزيه أو شعارات أو لافتات. كذلك يوجد مناسبات قادمه مثل يوم الطفل الفلسطيني، والإهتمام بالطفل الفلسطيني في العراق حتى يتم تحريرهم من هذه الحاله التي يمرون بها، كذلك يوجد عندنا 40 عام على الإحتلال الاسرائيلي فلنعمل بنشاط ضد الاحتلالين.

ساجي : شكرا لك

حماد:

السلام عليكم، أشكر القائمين على هذا المؤتمر، يجب التركيز على الأحداث وهي ساخنه كما حدث في صبرا وشاتيلا، إن ما يحدث في العراق يخدم القضية الفلسطينية لو تم استغلالها في الجمعية العامة ومجلس الأمن والرباعية حالياً، أرجو في التوصيات وضع هذه النقطة، مع كل التقدير للأخ جبريل الرجوب يجب التركيز على القرار 191 ، والأخ سعيد تحدث عن العلاقة التاريخية مع الشعب العراقي المعطاء المناضل، والذي يحصل الآن يجب أن لا يشكل قاعدة للحقد، الأخت ميشيل ركزت على الناحية الإنسانية، أليس عوده اللاجئين ناحيه إنسانيه، وشكراً.

جبريل الرجوب:

يا أبو علي انت عنوان الهوية السياسي في العاصمه السياسيه المؤقتة للشعب الفلسطيني، نريد خليه عمل جدي، أنا افترض أن تفكر فيما نفعل هنا وما هي إجراءاتنا على كل المستويات

وأولوياتنا، وأن نكون براغماتيين وواقعيين بما يضمن حمايه هؤلاء الناس الذين يعانون في كل جوانب حياتهم اليومية على مدار الساعة.

ساجي : سيده ميشيل فيما اذا كان لديك تعقيب.

ميشيل الفارو:

وضع الفلسطينيين في العراق خطر وسيء جداً والحكومة العراقية مطالبه بتوفير الحماية، ولكنها أعجز من أن توفر هذه الحماية حيث يُقتلون في ظل أعمال العنف المنتشرة، لذلك ليس من السهل توفير الأمن لأي طرف في العراق ولكن من المهم حمايه الفلسطينيين بأي شكل.

تيسير الزبري:

لقد تأخر نشاط دائره شؤون اللاجئين، وكان يجب أن يكون هذا العمل في إطار الدور السياسي للدائره في وقت مبكر، حتى لا تستمر الأوضاع بالنزف سواءً بقتل الناس أو تهجيرهم إلى الدول المجاورة أو أوروبا كما يحصل الان.

المطلوب الآن من الدائره ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية دوراً أكثر فعالية، فالجميع قد تأخر ولا يوجد مبرر لأي أحد بإهمال هذه المسأله التي عمرها ثلاثة سنوات وليس ثلاثة أشهر.

ونحن بحاجة إلى دور جماهيري من أجل نقل هذه الحركة إلى الشارع فيوجد مخيمات للاجئين في الأردن وسوريا وفي فلسطين، ومن الملح تحريك الناس في الشارع لتشكيل عنصر ضغط يترافق مع جهد دائره شؤون اللاجئين، أنا موافق على أن الحكومة منقسمة وأوضاعها سيئه، ولكن نريد أن نخلق حاله للضغط بجانب الحركة السياسييه.

من زاويه أخرى لا يجب ولأسباب تكتيكيه انسانيه أن نهاجم الحكومة العراقيه، فنحن غير معنيين في المالكي ولا الطالباني، ونحن ليس مع الشيعه أو السنه، فنحن نريد عنب وليس مقاتله الناطور، لذلك فهدفنا هو رفع السكين عن رقبة الشعب الفلسطيني وليس الدخول في قضيه الحكومه أو السنه أو الشيعه وإلى آخره، رغم أن لكل منا رأيه.

النقطه الاخيريه للأخ ابو رامي، أتمنى أن يكون هناك تحرك لاحق، فبالإضافه إلى أن تركيب الحكومه الفلسطينييه يخلق مشكله فإن وفد برأسين يسبب الإرباك، ومشكله أن يصرح أسعد بشيء

وأبو رامي بشيء آخر، اتمنى أن تتوحد هذه العملية وتتمركز ويتم الإهتمام بهذا الموضوع من كافة المستويات.

رياض سيف (13):

مساء الخير، سأحدث عن المستقبل وليس عن الماضي، ماذا يجري اليوم في بغداد؟ يوجد خطه أمني للأمر، ووفقاً لحساباتهم فقد تستمر الحملة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، وفلسطيني العراق الذين كانوا 34 ألف عند سقوط العراق لا يتجاوز عددهم اليوم 15 ألف، والفرق في الرقم هم من استطاع الخروج بوسائل متعددة والذين سمحت لهم امكانياتهم بالخروج، ومعظم المغادرين توجهوا إلى سوريا، الخطه الأمني ومؤشرات فشلها بدأت تتراكم، بل الخطه الأمني مصممه للفشل من جانب الأمر، والسبب حساباتهم السياسي والتي لها علاقه بالصراع مع ايران للسيطره على العراق وبغداد، وفي قلب بغداد يقع الحي الفلسطيني الرئيسي في منطقة البلديات، ولحسن حظ البلديات إلى حد ما لم يحصل فيها مجزرة كبيره حتى الآن لأن القاعده الأمريكيه مجاوره لهذا الحي ولا اعتبارات عسكريه وأمني، لذلك فإن الأحزاب المواليه لإيران يبدوا أنها لم تستطع أن تاخذ راحتها للفكك بهذا الحي الفلسطيني في بغداد، وهذا ما يفسر أن أغلب الضحايا في السنوات الأربع السابقيه هم من خارج هذا الحي الفلسطيني والموجودين بشكل متناثر ولسوء حظهم في المكان الخطأ والزمن الخطأ.

حالة الخطر دفع ثمنها حتى الآن الجاليه الفلسطينيه طوال الأربع سنوات الماضيه، وإذا شخصنا الوضع الراهن والمستقبل القريب الذي انتقل من اللون البرتقالي إلى اللون الاحمر، فنحن أمام شبح مجزرة جماعيه تكون كصبرا وشاتيلا مضاعفه في الحي الفلسطيني الرئيسي في البلديات حالما تتفاقم الفوضى الأمني والسياسيه في العراق وبغداد، وهذا مرشح تماماً حالما تسعى الأحزاب المواليه لإيران للسيطره على بغداد والرصافه وحي البلديات.

نحن بحاجة لمرجعيه لمتابعه الموضوع وإلى خليه عمل وأزمه وطنيه لمتابعه هذا الموضوع، وبحاجه لنكون عمليين، يجب أن لا تستمر مرجعيه الموضوع بالضياح، الذي يهمننا من هي الجته الفلسطينيه التي تتابع هذا الملف بشكل فعال لأن خطر المجزرة الجماعيه في بغداد للفلسطينيين ستكون خلال شهرين أو ثلاث.

¹³ رياض سيف ابو عابد: فدا

مصطفى شتى (14)

لقد ترافق مع ما يحدث للفلسطينيين في العراق حملات فلسطينية في العالم حيث تم تأسيس شبكات واسعة من المؤسسات والجمعيات يطلق عليها اسم الشبكة الأهلية لمساعدة فلسطينيي العراق ومساعدة اللاجئين وملاحقة التطورات على الرغم من أن الفلسطينيين كمؤسسات وجمعيات تضامنت مع هذه الحملة، في ظل عدم اهتمام الدائرة على الرغم من أنها قادرة على قيادة هذه المرحلة، فنحن في مركز شمل اشتغلنا قليلا على الموضوع، وحصل تراجع فيما بعد بسبب الظروف، وأنا مهتم لكوني فلسطيني قبل أن أكون لاجئ وأعمل في هذا المجال.

أسعد عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة المركز الذي أعمل فيه، وهذا ليس كثيراً مهماً بالنسبة لي، فهو عندما ذهب إلى العراق كان بصفة عضو لجنة تنفيذية، والأخ أبو رامي هو مستشار الأمن القومي للرئيس، وغريب ما يحصل للفلسطينيين، فعندما أريد أن أقوم بدراسة أو بحث فإنني أضيع ولا أعرف من يمثل الفلسطينيين، كذلك فإنني ألاحظ قضية مهمة وهي وزارة شؤون اللاجئين وهي تابعة للحكومة الفلسطينية التي يوجد تناقض بينها وبين دائرة شؤون اللاجئين، الأخ زكريا الأغا يتحدث عن الفلسطينيين في العراق وفي نفس الوقت سافر الوزير عاطف عدوان إلى سوريا لحل مشكلتهم، عندما يُخرج العراقيون الفلسطينيون من العراق ماذا يحصل لهم؟ انهم يقولون فليذهبوا إلى الموت، نحن لا نساعد انفسنا ونعرف أن عاطف عدوان ساعد وكما ورد في نشرة دورية صادرة عن وزارة شؤون اللاجئين، حيث سيتم إدخال 270 فلسطيني إلى سوريا من الحدود العراقية، جهود الوزارة منفردة ودائرة شؤون اللاجئين منفردة واللجنة التنفيذية منفردة، والأخ أبو رامي قام بزيارة لمحاولة حل الأزمة، وأسعد عبد الرحمن قام بزيارة، والسؤال من يحل الأزمة انا لا أعلم.

جبريل: انا بطلب يعطوني حق الحديث سكر يا عمي سكر التلفزيون.

مرزوق محمد (15):

لا يزال يسقط الشهداء في العراق، فقد استشهد ابن أخي، خطف في بغداد يوم 2/11 واسمه أيمن بهاء الدين مرزوق، تم خطفه من أمام الوفدين الأخ أبو رامي والأخ أسعد عبد الرحمن، لقد تم خطفه أثناء وجود الإثنين في بغداد، وعثر والده وأبناء عمه على جثته بعد أربعة أيام، وهذا

¹⁴مركز اللاجئين والشتات شمل
¹⁵هيئة اذاعة وتلفزيون فلسطين

الرجل وضعه المادي جيد جداً وعنده استعداد أن يجلس في بيته ويغلق على نفسه أربع سنوات دون أن يحتاج للخروج من أجل العمل، وقد طرحنا هنا أن تقدم مساعدات مادية، فالمسألة ليست مسألة مادية، فيوجد أناس لديهم الإمكانيات وآخرين لا يجدون اللقمة، فقبل خطفه هذا الشاب الذي استشهد بثلاثة أسابيع حيث يملك محل في شارع حيفا، وعند الحمله على شارع حيفا غادر محله والتزم بيته لمدة ثلاثة أسابيع، ويخرج مرة واحدة في الأسبوع للتسوق من أجل أبنائه وبناته، وفي ثالث مرة يخرج فيها تم خطفه في منطقة الشعلة وقتل ويظهر الضرب على رجليه ويديه بقطعة حديد كبيرة بالإضافة إلى رصاصة في الحبل الشوكي في منطقة الرقبة، وقبل أربعين يوماً كان عمه الثاني، ابن أخي الثاني قد استشهد بنفس الطريقة في منطقة الشعلة ويدعى أيمن وابن عمه اسمه احمد محمد مرزوق والذي استشهد في منطقة الحويوية في أقصى شرق بغداد، والمنطقة الأخرى في أقصى غرب بغداد، الشاب الأول، محمد كان يسكن في حي البلديات التي وصفوها بانها منطقة شبه أمنية بسبب قربها من القوات الأمريكية، لكنه يذهب إلى عمله، وفي الطريق أوقفوا سيارته، وخُطف الإثنان بنفس الطريقة وقتلوا بنفس الطريقة، الطلقة في نفس المكان، والاثنين خلال أربعين يوم، أيمن عندما ذهب عمه ليحضره من المشرحة، وأثناء تحدثي معه على الهاتف، قلت له دير بالك على حالك يا عمي علشان الجنازة، فيقول لي عمي الله يحميننا اذا كان لنا نصيب بالحياة بنعيش ولكن سوف تسمعون الكثير من هذه الأخبار والله يعلم من هو التالي.

قال ايمن هذا الحديث لي قبل استلامه جثة ابن عمه من المشرحة، وبعد اربعين يوم تم خطفه وقتله والخبر الثاني كان خبره، هل هذه القضية تحتمل الإنتظار للغد، امس ابن عم أو نسيب قريب لي خطف وتم الإفراج عنه بعد دفع مبلغ اكثر من مائة الف دولار، وبعد ثلاث اشهر خطفوا أولاده الثلاثة، خطفتهم الشرطة وليس اراهيبين، الشرطة هي التي اخذتهم وبعد ثلاث اشهر اخذوا أولاده الثلاثة ودفع مبلغ 250 الف دولار، هذا الرجل دفع فدية لأولاده.

كذلك قضية الاخوة الذين يذهبون إلى سورية، حيث البعض يذهب إلى سورية بجوازات سفر يمكن أن تكون مزورة، فالمهم ان يخرجوا، يوجد آلاف خرجوا إلى سورية وآخرين إلى تركيا، لي أقارب في داليا يبحثون عن الأمم المتحدة، هذا سؤال للأخت ميشيل فيما إذا توفرت لدى المفوضية معلومات عن الموجودين في سورية واندونيسيا والهند وتركيا....

كذلك الورشات التي نعقدھا، فهذه ثالث ورشة احضرھا وبعد نهاية كل ورشة يتم تشكيل لجنة لمتابعة القضية ونحاول الاتصال باعضاء اللجنة التي انتخبناھا والأعضاء اللذين تعرفنا عليهم، لا أحد يعرف شيئ، نحن عشنا في العراق، وانا من مواليد بغداد ووالدي أول سجين فلسطيني في

العراق، فبعد وصولهم في شهر ايلول سنة 1948 ، في اليوم التالي دخل السجن لأن بعض الناس قالوا انتم بعتم بلادكم.. اذهبوا وعودوا إلى بلادكم، وانتم هربتم ولم تحاربوا ولم تقدموا شيئاً لبلادكم، وعندما تصدى لهذا الحديث كان خصمه مرافق مدير الشرطة العامة في العراق فأخذه وسجنوه سنتين، ويوجد وثائق تؤكد هذا الحديث، وشكرا.

الاخ سائد :

ارحب بجميع الحضور، واريد أن اسال الاخْت ميشيل فيما اذا سمعت عن احتلال اراد الحفاظ على حياة وكرامة البلد المحتل وسكانها، هل يوجد احتلال يحترم الناس ويحافظ على كرامتهم، ففما يتعلق بالعراق فأنا احمل المسؤولية الكبرى لأمریکا، فعندما اسقطت امريكا القائد صدام حسين وساهمت في إغتياله وبالتالي سقط النظام وسقط الجيش وبدأت الفوضى، فأمریکا تتحمل المسؤولية وانا أوعي ابنائي وأقول لهم ان المآسي التي حلت بالشعب الفلسطيني سببها امريكا، الاخ ابو رامي هل طلبت القيام بزيارة ايران، فأنا اعرف بأن لايران سيطرة امنية من ناحية المخابرات الايرانية الموجودة في العراق أما الاحتلال الامريكي فموجود عسكريا فبالنظير ايران تتحمل ما يحدث ايضا للشعب الفلسطيني داخل العراق، اما بالنسبة للفلسطينيين فانا اقول أنه وبالإضافة لامريكا فان العرب يريدون ان يتخلصوا من قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقالوا اذا قضينا على الفلسطينيين في العراق فلن يكن هناك شئ اسمه لاجئين فلسطينيين وعندها سيصبح الفلسطينيون ليس في العراق فقط بل في جميع الدول العربية.

محمود فراحة :

أؤكد ان جوهر المسألة هو سياسي ويجب معالجتها على هذا الأساس واتفق بان نكون عقلانيين ولا مجال للإعلام لأن الهدف الأساسي هو المحافظة على أرواح الأخوة .

ابراهيم سمور (16) :

يجب ان تسمح لي بالحديث لمدة ساعة، وذلك لإنني ابن بغداد وأهلي في بغداد، أنا اثني على كلام الأخ جبريل وأريد أن أسأله فيما إذا زار أحد التجمعات الفلسطينية في العراق والنقى فلسطينيين من الذين يعانون في العراق؟ وأريد أن أسأل السيدة ميشيل التي تقول انها تمثل المفوضية فيما إذا

¹⁶ هيئة اذاعة وتلفزيون فلسطين

زارت المخيمات الموجودة على الحدود؟، هل تعرفون سوء الطعام الذي يصلهم؟ وان الماء الذي يشربونه غير نقي! وانه لا يوجد حمامات للنساء والرجال في تلك المخيمات!، فكيف تناقشون بانكم مسؤولين عن اللاجئين وحمائهم، أنتم تشاركون في الجريمة، أنا ولدت في فلسطين في عام 1948 وانتقلنا مع الجيش العراقي إلى العراق في عام 1948 وعشنا في ظروف صعبة جداً، وأرجو أن لا يقال انه كان في العراق نظام حكم ومهما كان نوعه في صالح الشعب الفلسطيني، ربما لمصالح حزبية في بعض المراحل التي استغلها حزب البعث لمواجهة الظروف الصعبة جدا. اذهبوا وشاهدوا المخيمات التي يعيش فيها الفلسطينيون، كنت في الجامعة أقيم في ملجأ الثورات، وهذا المكان الذي أقيم فيه عبارة عن حيطان فقط وسقف حصير، وعود كبريت يكفي لحرق كل الدار، في الفترات السابقة في العراق حاولنا أن نعالج هذه المسألة عبر مكتب فلسطين في القيادة القومية العراقية وقد وعدوا خيراً لكن الظروف التي مروا بها كانت سيئة ولم تسعفهم، وبعد الإحتلال لا يسمح لي بالتحدث، لا يوجد داعي للخطابات ويجب العمل الآن على إخراج الفلسطينيين من العراق بأي وسيلة وإن كانت المشكلة ليس وضعهم داخل سجن يتوفر فيه الغذاء والشراب، ولكن وجودهم في العراق يتطلب القدرة على التعامل مع المجتمع العراقي في حياتهم وعملهم وتسيير أمور حياتهم اليومية، فلنا محتاجين شوية خبز حتى نطعمهم! نريد أن نطمئن على حياة الإنسان الفلسطيني في العراق، فمطلوب العمل كما قال الاخ جبريل بموجب الخيار الأول وهو إخراج الفلسطينيين من العراق، لقد تمكنت من الحضور إلى هنا من العراق مع ابني وابنتي لأننا نحمل جواز سفر فلسطيني وهوية فلسطينية، ولكن السؤال عن الوسيلة التي تضمن وصول زوجة إبني وزوج إبنتي إلى فلسطين، فهم في حيرة من أمرهم لا يعرفون وسيلة للخلاص ونحن لا نستطيع انقاذهم، ويوجد مثل عائلتي حوالي ألف فلسطيني في العراق.

أرجو العمل بشكل جاد وبعيداً عن الإعلام مثلما قال الأخ جبريل، وكل الإحترام له لإننا يجب أن نعمل بكتمان لإنقاذهم حيث أن العدو في العراق ليس أمريكا فقط، والتي هي السبب، فالعدو في العراق هو ايران، وهناك في العراق نقمة ضد الفلسطينيين، وكما قال أحدهم نحن يجب أن نتصل بالقناة الايرانية لأنه يوجد شيئ اسمه مرجعية دينية، بتعرفوا شو معنى المرجعية الدينية يا إخوان، يعني لو كان المرجع الديني صادقاً ويريد الخلاص من أمريكا لأفتى بذلك وتم ترحيل امريكا بالكامل خلال شهر، خلال شهر ممكن إزالة الوجود الأمريكي في العراق بكل قواعدها إذا كان معني، ولكن المرجعية الدينية جاءت مع المخابرات الأمريكية وهم معنيين بالقضاء على النفس الوطني الحر.

جمال الشاتي (17):

بدايه شاعت الأقدار أن أزور بغداد والعراق، وبكيت مرتين في العراق ... مرة عندما دخلت ملجأ العامريه ومرة ثانية عندما زرت تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في أكثر من مكان بدءاً من البلديات والسلام والحريه والزعفرانيه، ووجدت الأوضاع المأساويه التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في العراق في ذلك الوقت، لكن يا إخوان فيما يتعلق في هذا الموضوع أرجو من الأخ ساجي أن يمنحني الوقت الكافي، يوجد صنفين من فلسطينيين موجودين داخل العراق، الصنف الأول هو لاجئ عام 48 والصنف الآخر هو غير لاجئ ولكن تواجد في العراق إما بسبب الداراسه أو بسبب العمل أو بسبب التحاقه بأي نظام سياسي فلسطيني، والمتواجدون في العراق إذن ليس جميعهم لاجئين.

الجانب المهم فيما يتعلق بقضيه اللاجئين يوجد هناك تصفيه حسابات، وغير اللاجئين أيضاً من أكثر من جه سواء على الصعيد اجتماعي عراقي أو على الصعيد السياسي الأمريكي أو على صعيد الجهات المنتفذة في العراق الآن ومربطها في طهران، فهي تصفيه حسابات بمجملها تستهدف الفلسطينيين أيضاً، أما الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في بيوت منحتم إياها الحكومه العراقيه وكانت مملوكة لعراقيين في السابق، أصبح هؤلاء الفلسطينيين هدفاً لأصحاب هذه البيوت العراقيين والذين يعتقدون بأنها الفرصة المناسبة لإسترداد هذه البيوت من سكانها الفلسطينيين، أو تصفيه حسابات أمريكيه ضد قوى سياسيه فلسطينيه بحكم انتمائها لمنظمة التحرير الفلسطينيه، أما رئيس الوزراء الفلسطيني فقد زار طهران وكان من المفروض أن يطلب بشكل رسمي وأمام كل العالم من الايرانيين حمايه لإن خيلهم هي التي تضرب داخل العراق، الجانب الآخر يا إخوان فقد سبق أن تقدمنا بعد الإجتياح مباشره وبعد الغزو الأمريكي بمعالجة ملف الفلسطينيين في العراق ومخيم الرويشيد على الحدود العراقيه الأردنيه ولكن للأسف الشديد في ذلك الوقت فإن أحد الإخوان والذي كان مسؤولاً عن ملف العراق تفه الأمور وسطحها وكان رده بأن تقرير لجنة اللاجئين الوقت في المجلس التشريعي الفلسطيني في ذلك غير دقيق، وأن اللاجئين الفلسطينيين لم يتعرضوا لأي عدوان بصفتهم فلسطينيين، معتبراً أن الإعتداءات جاءت في ظل العدوان الواقع على الشعب العراقي عموماً، كان يمكن لسلطتنا الوطنية الفلسطينيه ومنظمة التحرير في ذلك الوقت أن تأخذ هذا الأمر على محمل الجد وأن تتعامل معه بمنتهى الجديه، وسبق أن التقى الأخ

¹⁷ رئيس لجنة اللاجئين ونائب في المجلس التشريعي السابق

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بطالباني في البرازيل والجزائر وبحث موضوع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والسؤال أين الجهات الأمنية المختصة لمتابعه الموضوع بشكل رسمي، ونحن لمسنا ان الوفد الأخير وفد مركب وفد رسمي مكلف ووفد تطوع في الطريق، يعني هل هذا الكلام معقول، لذلك أقول اذا يوجد تحميل مسؤوليات، أولاً الولايات المتحدة تتحمل كامل المسؤولية لما يجري لأبناء شعبنا الفلسطيني في العراق، ثانياً الحكومة العراقية بشكل رسمي تتحمل كامل المسؤولية، ثالثاً السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية تتحمل المسؤولية بحكم تمثيلها للشعب الفلسطيني أينما تواجدوا وشكراً.

ساجي: نعطي الفرصة الآن للدكتور قبعة للرد.

د. كمال قبعة:

بشكل أساسي ورداً على سؤال ابو علي الذي يقول في ظل هذا الوضع أي الرجلين يحكم؟ بصراحة على الأرض الذي يحكم هو الميليشيا ومغاوير الداخليه، لكن من الجانب القانوني، إن من يحكم ليس القوانين العربية بل اتفاقيه جنيف الرابعه، فاعتقد وعلى الرغم من بعض القرارات التي سوقت ومررت في مجلس الأمن باعتبار الإحتلال الأنجلو أمريكي في العراق هو نوع أو شكل من أشكال المساعدة للحكومة العراقية، فاعتقد أن هذا الإجراء غير قانوني، وأعتقد أن القانون الذي يجب أن يحكم في العراق الآن هو اتفاقيه جنيف الرابعه.

سؤال الأخت أمينه وحديثها عن اتفاقيه جنيف الرابعه من الذي سيفرض اتفاقيه جنيف الرابعه على الأمريكان وإنجلترا؟ أنا أتحدث بالقانون الذي تمثله وجهة نظري، الماده الأولى المشتركة لكافة إتفاقيات جنيف الرابعه تقول ان أطرافها المتعاقده الساميه هي التي تتحمل مسؤوليه احترام وفرض احترام وتطبيق هذه الإتفاقيات، وبالتالي علينا أن نبحث في القوانين وتقديم وجهات النظر للإخوه القاده السياسيين لتطبيق هذا الجانب القانوني كدعوة هذه الأطراف الساميه من أجل البحث وتطبيق اتفاقيه جنيف الرابعه واعتقد أنه ممكن.

كما قلت فان اتفاقيه جنيف الرابعه هي الأساس القانوني الناظم ولا اعتقد أن هناك قانونيان يمكن أن يختلفا في ذلك.

اعتقد ان تطبيق الشق الأخير من الماده 49 من اتفاقيه جنيف الرابعه والتي تتيح وتجزئ لقوات الإحتلال كقاعده استثنائية نقل السكان المهديين والتي لا تستطيع تأمين الحمايه والأمن لهم إلى

أماكن آمنه تستطيع أن توفر الحماية لهم فيها، وهذا يحتاج إلى جهود جباره من اخوتنا في القيادة السياسية وفعالياتنا المجتمعية والأطر النقابية، هذا العمل يجب أن يكون ليس في إعادة توطين هؤلاء في ملاجئ في سوريا أو الأردن أو غيرها، وبالتالي يجب العمل من أجل إعادة هؤلاء ضمن حملة شعبية ورسمية فلسطينية وعربية للأراضي الفلسطينية وشكرا.

جبريل :

جوهر النقاش ان يتم الإتفاق على آليه لانقاذ شعبنا في العراق، وذلك سوف يشكل بوصله لتحركنا كأفراد ومجموعات وأطر ومنظمات سواء في المجتمع المدني أو في الإطار الرسمي. وبعيداً عن الاضواء اتصلت مع جميع الأطراف بشكل مباشر أو غير مباشر، الأردن عامل أساسي ومصر عامل أساسي وتركيا عامل أساسي، ايران وامريكا وسوريا والمندوبيه الساميه، كل هذه الأطراف تحدثت معها، بما فيها الدول الست المحيطة بالعراق باستثناء الكويت فلداهم موقف ويستحيل أن يستقبلوا أحد، وأنا أعددت خلاصه لكل هذه الجهود بما فيها انني التقيت مع الأمين العام الذي هو يعادل مجلس الأمن القومي، وقيادات سنيه وشيعيه في العراق، قمت بجهود على مدار شهر وتلقيت أجوبه من الجميع، يوجد أطراف اتصلت بهم مباشرة، ولكن بالنسبه إلى ايران فقط طلبنا من الروس أن يتحدثوا معهم، وحصيلة ما توصلت اليه قدمته إلى الرئيس وكان رأيي ان هناك ثلاث خيارات وشطب الرئيس الخيار الثالث.

كل الأطراف التي تحدثنا معها بلا استثناء كان رأيها أنه لا بد من حركه للنظام السياسي، وأنا كلفت من الرئيس.

كان الرئيس العراقي ينتظرنا في بيته حيث حضر لنا الغداء وقام بانتظارنا على الرغم من تأخرنا بسبب صعوبه التنقل، وتناولنا الغداء في بيته وطبعاً أحمل رساله خطيه من الرئيس الذي يقول بانه بعث وفد برئاسه اللواء جبريل الرجوب، واذا اردتم ان ننشرها فإننا نشرها، وكان الرجل (الرئيس العراقي) دافئاً ودوداً وقال يا اخوان انا كنت في الجبهة الشعبيه، يعني فلسطيني، وانا حريص عليكم وقال بأنه مدين لنا بأمر كثيره وعلى هذا الأساس قال اعتبروني عضواً في الوفد ونريد حل المشكله، وشخص كل ما حدث ووضع آليه لمعالجة الموضوع، يوجد أمور متعلقه به وأمور تتعلق بنا، وأخرى تتعلق بالغلاف الإقليمي والدولي، وقد انجز ما يتعلق به حيث طلب من الحكومه عقد اجتماع طارئ ويجاد آليه للحل، وأحضر وزير الداخليه وتحدثت معه أمامنا، بناءً على طلبه تم عقد جلسه لمجلس الوزراء لمناقشه الموضوع، وتم اتخاذ قرار بالإجماع، وقال بأنه

لأول مره بتاريخ العراق يصدر قرار بمعاملة الفلسطينيين كالعراقيين باستثناء موضوع الجنسيه، وتم تشكيل لجنة عُين المستشار السياسي منسقاً لها، تضم هذه اللجنة مندوباً من كل وزارة ذات علاقة بما فيه سفيرنا في العراق ومجموعه من الجاليه، وذلك لتنفيذ النص القائل بمعامله الفلسطينيين كالعراقيين باستثناء الجنسيه، وتحدثنا بكافة التفاصيل التي لها علاقه بالوثيقه والتجديد والتعليم وغيرها، وأخبرناه بأن أولوياتنا إخراج ابنائنا، وقال نحن كأكراد مستعدين لتقديم اي شيء بما فيه نقلهم إلى الشمال ولكن هذا الحديث ليس للإعلام، قلنا له بارك الله فيك ويكثر خيرك وشكرا لك، وذهبنا إلى الضيافه في المنطقه الخضراء واذا باخواننا قادمين فعلاً، وفي اليوم التالي الخميس اتصلوا بنا وأخبرونا بحضور وفد، وحدثونا عن تصريحات د. أسعد وفراعنه لجريده الرأي بأنهم اتفقوا مع الرئيس لتوطينهم، ويوم الجمععه صدر خبر جديد بأن الوفد الفلسطيني برئاسة اسعد يواصل جهوده واتصالاته والتقى بالمالكي وقال له نريد تجنيس الفلسطينيين، جاء المستشار الينا وقال نفكر باصدار بيان ندحض فيه اقوال اسعد عبد الرحمن لانه تسبب بمشكله للأكراد، والرئيس مسعود البرازاني، فقلنا له اترك الموضوع لنا حيث سنوضح نحن، ويوم الجمععه مساء جاءنا الرئيس العراقي شخصياً وتحدثنا في الآليه والهموم، وقال بأن اخوانكم جاءوا من أجل انشاء علاقه مع المجتمع المدني، أنا لا أعرف شمل ليس لي في الموضوع، هذا غلط يا اخي مصطفى أرجوا أن تبلغ هذا القائد الفذ اسعد عبد الرحمن بان الرئيس العراقي قال لنا نحن الاربعه بأن حضوره من أجل المجتمع المدني، قلنا له يوجد خلل في التنسيق ونرجوا ان تتحملوا، وقال هذا غلط لقد تسبب بمشكله لي انا مع جماعتي وكرمالكم وكرمال فلسطين، وانتم تعرفون معنى القول بنقل ألف من بلد إلى بلد وأعطانا رساله يقول فيها لأبو مازن انه استقبل الوفد الرسمي برئاسة جبريل الرجوب، وفي اليوم التالي نزلنا إلى المطار فنحن ضيوف على الدوله وهو ضيف على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، هناك طبعاً مؤسسه الرئاسة حضرت لتوديعنا فطلب منا الرئيس بان ننتقل إلى كردستان كي نوضح للاح مسعود البرزاني الوضع، بالنسبه لسؤال فيما اذا زرت الجاليه، قلت يا فخامه الرئيس انا اريد زياره الجاليه، فأحضر قائد الحرس الجمهوري، وقال له حدد المكان واحتل المنطقه...فقلت له يعني فيها امريكان، يعني كيف عندما نحضرك إلى بيوتنا مع سيارتيين حرس حدود، السفير قال نحن نوفر له الحمايه، فقال الرئيس يوجد مائه جبهه تعتبر جبريل الآن سمكة كبيره وهو ضيف عندي ولا يستطيع إلا ان أوفر له اقصى درجات الحمايه، فقلنا نريد البحث عن بدائل، فأحضر واحد من فتح وواحد من الجبهه الشعبيه وواحد من جبهه النضال الشعبي وواحد من فصيل اخر، المهم خمس أو ست مندوبين

للفصائل بالاضافه إلى قائد مؤخره القوات والهلال، حوالي 15 شخص، سلمونا أوراق واسمعونا شكاوهم وقلنا لهم جزء مما لدينا، حيث تم طرح موضوع الإستضافه في الشمال وليس التوطين والتجنيس الذي هو غير صحيح ومرفوض في سياستنا كفلسطينيين، بعد عودتي زرت الرئيس ابو مازن وسلمته الأوراق واخبرته بكل ما حصل وسلمت نسخه اخرى لأبو بكر في دائره شؤون اللاجئين وسلمت نسخه لعزام الأحمد الذي هو متابع الموضوع، انا اعتبر ان مهمتي انتهت وانا لا ارتبط مع شخص يبني مجد على حساب دم الناس، مش أول مره الواحد عامل غنيمه لكن ليس على حساب الناس.

أنا متمسك بثلاث قضايا، الأولى، جوهر المشكله بالوجود الفلسطيني والحل يتطلب اخراجهم من مناطق الخطر، والثاني آليه الحل يجب ان تكون بعيده عن التجاذبات الشخصيه والفصائليه، وهذا يحتم وجود خليه نحل تكون فيها الحكومه ومؤسسه الرئاسة والدائره للبحث عن آليات، وأي تغطيه اعلاميه تعطي مبرر للهجوم عليهم في العراق، أي حديث له علاقه بشتن فلان وغيره سيسبب ردة فعل عليهم.

الحديث مع دول الطوق الست في للعراق، والأمريكان، والاخ ابو مازن وللتاريخ وعلى الرغم مما كان يحصل في غزه كان هذا الموضوع يشكل له أوليه، عندما قدمت له خطه انقاذ رفض وقال اعملوا على الخيار الأول والثاني.

ساجي:

شكرا على هذه المكاشفه التي هي سجل للتاريخ ولنا ولكل من يريد ان يتعظ بما جرى، التعقيب النهائي لميشيل.

ميشيل:

قضية الفلسطينيين في العراق، قضيه إنسانيه دوليه، وطبيعه عمل المفوضيه لها علاقه بتقديم المساعده الإنسانيه وتعترف ان المخيمات التي أقيمت على الحدود السوريه والأردنيه لإستضافه الفلسطينيين الهاربين من العراق سيئه جداً، كذلك تقع المسؤوليه على المجتمع الدولي المطالب بتوفير الدعم والمساعدة لإيجاد حل ملائم لقضيه هؤلاء اللاجئين.

ساجي:

دائرته شؤون اللاجئين تنظم هذه الفعاليه الإعلاميه لتسلط الضوء على قضية الفلسطينيين في العراق، ودور الدائره كان يجب أن يكون أكبر ولكن الدائره بعثت وفود إلى الرويشد والحدود العراقيه الاردنيه، وكانت على صله مباشره مع سفارتنا في بغداد وتتسق باستمرار مع المفوضيه، ولكن تعلمون بأن المشكله بحاجه إلى جهد على المستوى السياسي العالي وبحاجه إلى تضافر جهود الجميع، ما نستطيع ان نعد به هو ان نتابع حصيله الاقتراحات والملاحظات الجوهرية التي قدمتموها وفي الإطار الذي تحدث عنه الأخ جبريل الرجوب مما يتطلب وجود لجنه عليا على مستوى الرئاسة الفلسطينييه وتشارك فيها جميع الأطراف بما فيها الدائره.

شكرا للجميع

ورقة عمل

اللاجئون الفلسطينيون في العراق

نبذة تاريخية وإحصائيات

سعيد سلامة

اللاجئون الفلسطينيون في العراق

خلفية تاريخية

لقد كان لوجود الجيش العراقي ومشاركته في حرب عام 1948 في فلسطين أثر كبير في ترحيل عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين تواجدوا في مناطق عملياته العسكرية إلى العراق، حيث لجأ هؤلاء إلى العراق مباشرة وبأوامر من حكومة نوري السعيد التي كانت في سدة الحكم إبان نكبة عام 1948 .

شكل الجيش العراقي المتواجد في فلسطين إبان النكبة "فوج الكرمل الفلسطيني"⁽¹⁸⁾ من أبناء بعض القرى جنوبي مدينة حيفا والمثلث وجنين، وقام بنقل أسرهم في صيف 1948 إلى العراق، حيث يتراوح عددهم ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف نسمة، وصلوا العراق في سنة 1948 من مناطق أجزم وعين غزال وجبع وصرفند والمزار وعارة وعرارة والطنطورة والطيرة وكفرلام وعتليت

¹⁸ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، الدكتور هيثم مناع، المتحدث باسم اللجنة الحقوقية. حزيران 2003.

وأم الزينات وأم الفحم وعين حوض، جراء سياسة التهجير الإسرائيلية المعززة بالآلة العسكرية والمذابح الدامية.

تعداد اللاجئين في العراق

حسب تقدير الحكومة العراقية لعدد اللاجئين الفلسطينيين بـ (34 ألف)⁽¹⁹⁾ ؛ وأيضاً المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، قدرت عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بـ 34 ألف إلى 42 ألف⁽²⁰⁾. وقد توصلت حملة تسجيل قامت بها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بعد حرب 2003 إلى تسجيل 23 ألف لاجئ فلسطيني في بغداد، لكنها أقرت بأن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين في العراق كان أعلى من ذلك بكثير.

تزايدت أعدادهم بنسبة قريبة من معدل الزيادة السكانية في العراق، ففي العاشر من نيسان 1969، بلغ عدد المسجلين في مديرية شؤون اللاجئين 13743 لاجئ⁽²¹⁾، منهم 13208 نسمة في بغداد، و335 نسمة في الموصل، و200 نسمة في البصرة. وبعد ذلك بعشر سنوات قدرت منظمة التحرير الفلسطينية العدد بما مجموعه 19184. وفي 1986 أعطت هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية رقم 27 ألف لاجئ. ومعظم التقديرات تعطي رقم 35 لاجئ فلسطيني لعام 2000. أما في حال تم تتبع باقي الفلسطينيين الذين دخلوا العراق بعد 1967 و1970 وبعد حرب الخليج الثانية، يمكن القول أن هناك ما يقارب هذا العدد ممن يحمل وثائق وجوازات سفر عربية مختلفة. إلا أن هذه الفئة غير مشمولة بتعريف اللاجئين الفلسطيني إلى العراق الذي يشترط فيه أن يكون من منطقة احتلت عام 1948، ودخل العراق وأقام به قبل 1958/9/25⁽²²⁾.

مع العلم بأن ميزانية مديرية شؤون الفلسطينيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد بلغت 200 ألف دينار عراقي وهي ميزانية بقيت ثابتة من 1950 إلى ما بعد 1970 رغم تضاعف عدد اللاجئين.

مناطق اللجوء والولاية

¹⁹ انظر "استهداف الفلسطينيين في العراق"، وكالة أنباء الأمم المتحدة، 5 مايو/أيار 2006.

²⁰ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "الفلسطينيون يغادرون المخيم الصحراوي باتجاه بغداد"، 26 مايو/أيار 2004.

²¹ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، الدكتور هيثم مناع، المتحدث باسم اللجنة الحقوقية. حزيران 2003.

²² لبيب قدسية، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، سلسلة دراسات اللاجئين (7) مركز شمل اللاجئين الفلسطينيين، رام الله، فلسطين ص 6.

كان العراق، كما هو حال الأردن وسوريا ولبنان ومصر، من البلدان التي استضافت أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين منذ الحرب العربية الإسرائيلية في 1948 التي سببت تهجيراً واسعاً للفلسطينيين⁽²³⁾.

تطور مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

السنة	العدد
1948	4000 ⁽²⁴⁾
1969	13742
1975	16726
1979	19184
1985	23461
1998	36631
2000	40000 ⁽²⁵⁾
2003	44000
2005	47508

تولت وزارة الدفاع العراقية رعاية وإدارة شؤون الفلسطينيين، وتم إسكانهم في الكليات والمعاهد والمدارس والفنادق ومعسكرات الجيش في الشعبية في البصرة وبعض النوادي في الموصل وفي المحافظات العراقية كأبو غريب والحويجة، وبعض المدارس والمباني الحكومية وفي عدة نواد في بغداد منها: نادي الرافدين ونادي العلوية ونادي الزوراء ونادي الرشيد، ولم يوافق العراق منذ بداية اللجوء الفلسطيني إليه على إشراف وكالة الغوث الدولية على شؤون الفلسطينيين في أراضيه⁽²⁶⁾.

وظل اللاجئين الفلسطينيون يتلقون المساعدات العينية من وزارة الدفاع العراقية التي كانت توزع وجبات الطعام يومياً على العائلات كما توزعها على الجنود وفي أماكن تجمعاتهم السكنية حتى

²³ بيني موريس، "ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين، 1947 - 1949"، (كامبردج: منشورات جامعة كامبردج، 1988)؛ بيني موريس، "العودة إلى ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين"، (كامبردج: منشورات جامعة كامبردج، 2004).

²⁴ تم الحصول على أعداد اللاجئين خلال الفترة (1969-1979) على دراسة د.جميل مصعب، المقدمة لندوة مستقبل فلسطيني الشتات المنعقدة في مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، عمان خلال الفترة 11-13/9/2000.

في حين تم الحصول على أرقام اللاجئين خلال الفترة 1985 و 1986 من المجموعة الإحصائية الفلسطينية ص 36، و وصلنا إلى أرقام تقديرية خلال الفترة (2000-2010) من خلال اسقاطات إحصائية محددة بنسبة أساس و معدل نمو سكاني .

²⁵ تستحوذ بغداد على 96.1% من اللاجئين، 2.4 في الموصل، 1.5 % في البصرة من إجمالي مجموع اللاجئين في العراق في عام 2003.

²⁶ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، الدكتور هيثم مناع، المتحدث باسم اللجنة الحقوقية. حزيران 2003.

عام 1950 ، حيث أصبحت مسؤوليتهم تقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي أسست شعبة خاصة لرعايتهم والإشراف عليهم سميت "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق". وتشرف هذه المديرية على شؤون اللاجئين الفلسطينيين فقط وليس لها علاقة بباقي الفلسطينيين الذين جاءوا إلى العراق للإقامة فيه، لكن دون وجود قانون يحدد طبيعة إقامة الفلسطينيين.⁽²⁷⁾

وبعد الخامس من حزيران عام 1967 تدفقت أعداد من النازحين الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأردن إلى العراق. ولكن الحكومة العراقية لم تمنحهم الإذن بالإقامة على أراضيها تنفيذا لقرار الجامعة العربية الذي يقضي بعدم السماح للنازحين الفلسطينيين بترك أراضيهم تحت نير الاحتلال الإسرائيلي ونزوحهم إلى الأقطار العربية، لذلك اضطر هؤلاء النازحون إلى البقاء في العراق بصورة غير شرعية مهجرين بالطرد في كل لحظة، وقد تدخلت عدة أطراف لحل مشكلة النازحين في العراق منها منظمة التحرير الفلسطينية واتحاد عمال فلسطين (فرع العراق) ولكنهم فشلوا في إيجاد حل لمشكلتهم حيث أصرت الحكومة العراقية على تطبيق قرار الجامعة.

بشكل عام فإن اللاجئين الفلسطينيين في العراق تصل نسبتهم إلى 1.1 % من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين المقدر في عام 2003 بنحو أربعة ملايين لاجيء⁽²⁸⁾.

ويمكن تقسيم الفلسطينيين في العراق إلى أربع مجموعات رئيسية:

- اللاجئين أثناء حرب 1948.⁽²⁹⁾
- النازحون أثناء حرب 1967. - الذين غادروا أو طردوا من الكويت في أعقاب حرب الخليج عام 1991.
- عدد كبير من فلسطينيي الدول العربية الذين جاؤوا إلى العراق للعمل أو استقروا فيه. إثر عام 1950 الذي شهد انتقال المسؤولية لوزارة الشؤون الاجتماعية؛ أعيد توزيع الفلسطينيين وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ والمواقع المملوكة من قبل الحكومة العراقية.

²⁷ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، الدكتور هيثم مناع، المتحدث باسم اللجنة الحقوقية. حزيران 2003.

²⁸ بناءً على تقديرات الباحث المستندة إلى خارطة الأونروا لعام 2002

²⁹ بحث المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في تهجير الفلسطينيين خلال حرب 1948. وهو يقدم تواريخ وأسباب نزوح المدنيين من 369 مدينة وبلدة وقرية في مختلف أنحاء فلسطين. ويورد موريس الأسباب التالية للنزوح: الطرد على يد القوات اليهودية؛ المغادرة بناءً على أوامر عربية؛ الخوف من هجمات اليهود أو من البقاء في مناطق القتال؛ الهجوم العسكري من جانب الوحدات اليهودية؛ الحرب النفسية التي شنتها الهاجانا/ الإسرائيلية لحملهم على الفرار (والمعروفة باسم حملات "الهمس")؛ تأثير سقوط البلدات المجاورة أو نزوح أهلها. موريس، "ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين، 1947 - 1949"، الجزء 8.

ففي السبعينات أقامت الحكومة لهم مجمعات سكنية مزودة بالخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصرف الصحي، كذلك استأجرت الحكومة العراقية منازل خاصة من أجلهم وإسكانهم فيها مجاناً، ويقدر أن 63% من اللاجئين الفلسطينيين في العراق استفادوا من هذا الإسكان الذي وفرته الحكومة.

وتعيش الغالبية الساحقة في العاصمة بغداد في الأحياء التالية: المشتل، وبغداد الجديدة، والسلام، والدورة، والكرادة الشرقية، والبتاوين، والزعفرانية، والبلديات، والطوبجي والحرية؛ إضافةً إلى وجود عددٍ منهم في منازل خاصة موزعة في أنحاء المدينة، ويقطن معظم الفلسطينيين في مبانٍ قليلة الارتفاع بنتها الحكومة العراقية، وتتخذ بعض الأسر مباني حكومية ملجأً لها (كالمدارس السابقة)، وهناك أسر فلسطينية تستأجر منازل خاصة في بعض الأحياء.⁽³⁰⁾

في منطقة البلديات⁽³¹⁾، يوجد أكبر تجمع يضم حوالي 1600 أسرة موزعة على 768 شقة في 16 عمارة سكنية، وهناك ست ملاجئ في بغداد الجديدة كانت مستوصفات بيطرية، كما أنّ هناك 24 بيتاً حكومياً شعبياً صغيراً في تل محمد، وثلاثة ملاجئ في حي الأمين وعدد شققها 45، وثلاثة ملاجئ في الزعفرانية وثمانية بيوت حكومية شعبية، علاوة على ثلاثة ملاجئ في حي الحرية مع بيوت حكومية صغيرة مجموعها 129 بيتاً، والبيوت المجمدة، وهي بيوت قديمة تعود ليهود عراقيين رحلوا إلى فلسطين المحتلة، وتقع في حي السلام وبيوت حكومية شعبية صغيرة عددها 68، وثمة بيوت متنوعة ومتناثرة في البتاوين وحي الجهاد وأبو تشير وغيرها عددها يقارب 68 بيتاً.

تستأثر العاصمة العراقية بغداد على 96.1% من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، و 2.4% في الموصل، و 1.5% في البصرة، وهناك 99% من اللاجئين الفلسطينيين في العراق يقطنون المناطق الحضرية.

ويمكن تقسيم سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى خمسة أنواع⁽³²⁾ :

أولاً: الدور المجمدة من قبل الدولة، والسكن فيها مكون من غرفة إلى ثلاث غرف حسب وضع العائلة، ونسبة الذين يسكنون هذه الدور 12.7% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين.

³⁰ المصدر السابق.

³¹ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، الدكتور هيثم مناع، المتحدث باسم اللجنة الحقوقية. حزيران 2003.

³² د. جميل مصعب، فلسطينيو الشتات في العراق، ورقة مقدمة إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، عمان، حول مستقبل فلسطيني الشتات 11-13/9/2000 ص 4-5، حيث تم الاعتماد على دراسات هدى حمودة عن الفلسطينيين في العراق، في مطبعة شرق برس 1987 ص 8.

ثانياً: الملاجئ وهي عبارة عن بيوت قديمة وكبيرة الحجم تضم أسر كبيرة وهي غير صالحة للسكن.

ثالثاً: الدور الحكومية والمستأجرة وهي أشبه ما تكون بالمساكن الشعبية.

رابعاً: العمارات السكنية في حي 7 نيسان وتقدر نسبة القاطنين فيها 19.38% من اللاجئين .

خامساً: بيوت حكومية مؤجرة ومتناثرة على مختلف مناطق بغداد وأحيائها الشعبية .

ويشار إلى أن هناك (84.3) % من اللاجئين الفلسطينيين في العراق يشغلون سناً على نفقة الحكومة العراقية، في حين 13.3% من اللاجئين يشغلون سناً على نفقاتهم الخاصة، وهم من أصحاب الدخل المتوسط، أما (2.4)% من اللاجئين فيملكون دوراً خاصة بهم، وتعتبر الفئة الأخيرة من فئة الدخل المرتفعة.

الفلسطينيون في العراق بعد الإحتلال الأمريكي

مع استمرار التدهور الأمني واستمرار الفوضى التي نجمت عن قرارات الإحتلال الأمريكي بحل الجيش وأجهزة الأمن، وكذلك تدمير مؤسسات الدولة وبنائها التحتية، وتصاعد وتفاقم النعرات الطائفية والمذهبية التي روج لها المحتلون وعملاؤهم، مما أثر على أحوال المواطنين العرب المقيمين في العراق وخاصة اللاجئين الفلسطينيين حيث بدأت الاعتداءات والمضايقات تزداد وتخلف وراءها الضحايا، وتم استهداف التجمعات السكنية التي يشغلها فلسطينيون، خاصة المجمع السكني في البلديات الذي يسكن فيه ما لا يقل عن (40 %) من الفلسطينيين الموجودين في العراق، جرى هذا بدءاً من 2004/2/1، 2006/2/22، و 2006/6/27، وصولاً إلى 2006/10/19، وقبلها وبعدها هجمات كثيرة، وحصلت اعتداءات أخرى على تجمعات سكنية في حي الدورة والحرية والزعفرانية وأماكن أخرى.

جوانب الحملة على اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

1- الجانب السياسي الإعلامي :

بدأت بعض الصحف الصفراء التي صدرت بعد الإحتلال بشن حملة إعلامية على العرب المقيمين في العراق وخاصة اللاجئين الفلسطينيين، وقد تصاعدت هذه الحملة في جريدة الصباح الناطقة بلسان شبكة الإعلام العراقية، وكذلك الفضائية العراقية، وتم توصيف الفلسطينيين باعتبارهم من أتباع النظام العراقي السابق وبأنهم مسؤولون عن الكثير من الأعمال (الإرهابية) .

2- الجانب القانوني:

- إلغاء الإقامة الدائمة
- وقف إصدار وثيقة السفر
- إيقاف إصدار بطاقة الهوية الشخصية

3- الجانب الأمني:

- القتل المتعمد للمواطنين الفلسطينيين
- الإختطاف والفتية
- التهجير القسري من أماكن السكن
- اعتقال عشرات الفلسطينيين في سجون الاحتلال الأمريكي و سجون وزارة الداخلية العراقية.

بمجرد سقوط العراق في أبريل/نيسان 2003، بدأ فلسطينيو العراق وغيرهم ممن لا يحملون الجنسية العراقية (كالأكراد الإيرانيين، والسودانيين، والصوماليين، وغيرهم) يتعرضون لمضايقات وهجمات عنيفة، إضافةً إلى الإخلاء القسري من منازلهم. والظاهر أن للمضايقات والعنف سببين رئيسيين:

الأول: يشعر بعض العراقيين الفقراء بالغضب إزاء ما يرونه معاملةً تفضيليةً للفلسطينيين من جانب الحكومة العراقية لأنها قدمت السكن المدعوم للاجئين الفلسطينيين.

والثاني هو محاولات مالكي المنازل استعادة عقاراتهم المؤجرة للفلسطينيين .

حدثت حالات الإخلاء القسري للفلسطينيين في جميع أنحاء بغداد، بل طالت أيضاً الفلسطينيين القلائل الذين يسكنون منازل خاصة يدفعون أجورها حسب أسعار السوق.

وتبعاً لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، فقد تعرض نحو 344 أسرة فلسطينية في بغداد تضم 1612 فرداً للطرد أو لمغادرة منازلها قسراً بين 9 أبريل/نيسان و 7 مايو/أيار 2003.⁽³³⁾ وقامت جمعية الهلال الأحمر العراقية، وغيرها من المنظمات الإنسانية، بتأمين إقامة مؤقتة لكثير من العائلات في مركز مؤقت في نادي حيفا الرياضي بحي البلديات. وكان هذا النادي يوفر في 7 مايو/أيار 2003 إقامة مؤقتة لحوالي 107 أسر تضم نحو 500 فرداً، وذلك في خيام نصبت في

³³ منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة العامة، لجنة الإغاثة والمساعدات، "الأسر التي طردت من منازلها"، 7 مايو/أيار 2003، (موقِّع لدى هيومن رايتس ووتش).

ملعب كرة القدم بالنادي.⁽³⁴⁾ وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2003، بلغ عدد الفلسطينيين المشردين المقيمين في نادي حيفا حوالي 1500 شخصاً يسكنون في 400 خيمة.⁽³⁵⁾

وقد جرى ترحيل 706 أسرة من بيوتها وتم تأمين بعض هذه الأسر مع أقاربها. كما أقيم مخيم العودة في النادي الفلسطيني في البلديات لاستيعاب العدد الأكبر منهم في وضع هو غاية في الصعوبة، بينما غادر 1018 فلسطيني العراق نحو الأردن، الذي يرفض حتى اللحظة دخول من بقي منهم على الحدود، وهم قرابة 900 شخص يقبعون في مخيم في العراق قرب الرويشد.

بعد تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء في 22 فبراير/شباط 2006، انفجرت أعمال القتل الطائفي والعنف في العراق، وفي بغداد خاصة.⁽³⁶⁾ وفي خضم حالات القتل الطائفية المتزايدة، قام مسلحون مع بعض عناصر من قوات الأمن العراقية باستهداف الفلسطينيين.⁽³⁷⁾

وقام مسلحون بتهديد الفلسطينيين في أماكن مختلفة من بغداد وبتوزيع منشورات تأمرهم بمغادرة العراق فوراً وإلا قتلوا. كما وزعت جماعة تدعو نفسها "سرايا يوم الحساب" منشورات على منازل الفلسطينيين في أحياء الحرية والدورة والزعرانية والبلديات؛ وجاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنذار – إنذار – إنذار

إلى الفلسطينيين الخونة المتعاونين مع التكفيريين⁽³⁸⁾ والوهابيين⁽³⁹⁾ والغاصبيين⁽⁴⁰⁾ والبعثيين الموالين لصادم، وخاصةً من يقطن حي الدورة منهم.

³⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبد السلام يوسف عثمان، نادي حيفا الرياضي، حي البلديات، بغداد، 28 و 29 أبريل/نيسان و 7 مايو/أيار 2003.

³⁵ 28 لورانس سمولمان، "اللاجئون الفلسطينيون في بغداد"، الجزيرة، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2003.

³⁶ جيفري غينلمان، "مقيدون، ومعصوبو الأعين، وموتى: أوجه الانتقام في بغداد"، نيويورك تايمز، 26 مارس/آذار 2006.

³⁷ "استهداف الفلسطينيين في العراق"، وكالة أنباء الأمم المتحدة، 5 مارس/آذار 2006. قال الناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين آنذاك رون ريدموند، فإن "بعض الأطراف العراقية تعتبر الفلسطينيين، بوصفهم من المسلمين السنة، من جملة أعدائها، رغم عدم مشاركتهم في الصراعات الداخلية".

³⁸ يستخدم مصطلح "تكفيري" في العراق كدلالة مختصرة على المتمردين الذين يقتلون الشيعة". انظر دكستر فيلكنز، "الجماعات المسلحة تدفع بالعراق إلى الفوضى"، نيويورك تايمز، 24 مايو/أيار 2006. وأيضاً جيل كيبيل، "الجهاد: محاكمة الإسلام السياسي"، (كمبردج، ماساشوستس: منشورات جامعة هارفارد، 2002)، ص: 31: "الكلمة مشتقة من كلمة 'كُفِرَ'؛ وهي تشير إلى المسلم الذي يكون، أو يعتبر، نجساً؛ وبتكفيره يكون قد خرج من الدين في أعين المؤمنين. وينظر من يفسرون الشرع الإسلامي بطريقة حرفية مثنددة يكون من يبلغ تلك المنزلة غير متمتع بحماية الشرع. وحسب التعبير الديني، 'يكون دمه مهدوراً' ويُحكم عليه بالموت".

ننذركم بأننا سنطردكم جميعاً إن لم تغادروا المنطقة بأنفسكم خلال 10 أيام. وقد أعذر من أندر.

سرايا يوم الحساب.(41)

وعلى صعيد المساعي المبذولة لحماية الفلسطينيين،⁴² فقد كتب أنطونيو غوتيريس المفوض السامي للاجئين في الأمم المتحدة إلى الرئيس العراقي جلال الطالباني معبراً عن قلقه جراء تصاعد العنف ضد اللاجئين الفلسطينيين، وخاصةً في ظل "محدودية قدرة قوات الأمن العراقية على توفير حماية فاعلة"، ودعا إلى إقامة مكتب خاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين من العنف⁽⁴³⁾ كما دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس شخصياً الرئيس الطالباني إلى وقف أعمال القتل.⁽⁴⁴⁾

وفي 30 أبريل/نيسان، أصدر المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله العظمى علي السيستاني فتوى تحرم مهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم وتقول: "يجب ألا تؤذوا الفلسطينيين، حتى من كان منهم متهماً بجريمة. وعلى السلطات المدنية حماية الفلسطينيين ومنع مهاجمتهم".⁽⁴⁵⁾ وقد تقيد معظم الشيعة بفتوى السيستاني، لكن بعض الجماعات المقاتلة، التي ترتبط برجال الدين المنافسين مثل مقتدى الصدر، لم تلتزم دوماً بتلك الفتاوى.⁽⁴⁶⁾

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي، تواصلت الاعتداءات ضد الفلسطينيين، ففي 1 يونيو/حزيران 2006، ظهرت موجة جديدة من القتل والخطف في بغداد. ووُزعت منشورات أكثر تهديداً في أوساط الفلسطينيين تنذرهم بمغادرة العراق خلال 10 أيام.⁽⁴⁷⁾

³⁹ الوهابية هي أحد التفسيرات الأصولية السنية للإسلام، وسميت كذلك نسبةً إلى محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1792) الذي أراد تطهير الإسلام من "البدع" والعودة به إلى صيغته "النقية" التي كان عليها أيام النبي محمد وصحبه. ويتدرج أتباع الوهابية من الأصوليين المحافظين غير المسيبيين (ترتبط الوهابية ارتباطاً وثيقاً بحكام المملكة العربية السعودية) إلى الجماعات الجهادية من أمثال القاعدة. وضمن سياق المنشور، تأتي كلمة الوهابية كشيمة تشير إلى الإرهابيين من السنة.

⁴⁰ يرجح أن هذه الكلمة أتت كإشارة إلى الاعتقاد المنتشر في العراق بأن الفلسطينيين "اغتصبوا" البيوت وغيرها من المكاسب في ظل حكم صدام حسين.

⁴¹ توجد نسخة من هذا المنشور موثقة لدى هيومن رايتس ووتش، ترجمة غير رسمية.

⁴² انظر، "تهديدات القتل تثير الذعر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في بغداد"، أخبار المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 24 مارس/آذار 2006؛ "العراق: تزايد مخاوف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تجاه الفلسطينيين في بغداد"، الإجازات الصادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 13 مارس/آذار 2006.

⁴³ سميل، "بعض الفلسطينيين ينتظرون عند الحدود العراقية وبعضهم الآخر يتلقى التهديدات".

⁴⁴ أبو تومة، "عباس يرجو العراق وقف قتل الفلسطينيين". انظر أيضاً "دبلوماسي يقول مقتل 10 فلسطينيين في بغداد خلال الأيام الماضية"، وكالة الأنباء الفرنسية، 28 فبراير/شباط 2006.

⁴⁵ "السيستاني يقول للعراقيين: لا تؤذوا الفلسطينيين"، STR، 1 مايو/أيار 2006. كما أصدرت المراجع الدينية الشيعية، مثل آية الله حسين المؤيد، فتاوى مشابهة. انظر "رجال الدين الشيعة يدعون إلى الوحدة ونزب الطائفية، ويمتنحون 'المقاومة'"، هيئة الإذاعة البريطانية، 4 مايو/أيار 2006. انظر أيضاً "العراق: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ترحب بفتوى آية الله العظمى حول الفلسطينيين"، النشرة الصادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 2 مايو/أيار 2006.

⁴⁶ فيلكنز، "الجماعات المسلحة تدفع بالعراق إلى الفوضى".

⁴⁷ "حوادث القتل والاختطاف في بغداد تجعل الفلسطينيين في حالة خوف وغضب"، أخبار المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 1 يونيو/حزيران 2006.

إجراءات تسجيل اللاجئين، والمضايقات الرسمية

وزارة الداخلية العراقية تمارس التمييز بحق الفلسطينيين فتنقص من حقوقهم الإنسانية الأساسية، ويتراوح سوء المعاملة الذي يلقونه على أيدي موظفي الداخلية من استخدام لغة مسيئة عند ذهابهم لتسجيل إقامتهم إلى استهدافهم بالتعذيب، وأن معاناتهم مع الوزارة ازدادت سوءاً بعد تولي حكومة الجعفري عقب الانتخابات الانتقالية في يناير كانون الثاني 2005.⁽⁴⁸⁾

كان الفلسطينيون قبل الإحتلال الأمريكي يحصلون على الإقامة في العراق دون عقبات، وبعد سقوط العراق بدأت وزارة الداخلية التي تغير كادرها تعامل اللاجئين الفلسطينيين العراقيين بوصفهم أجانب غير مقيمين، وتطالبهم بالحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها من خلال مديرية الإقامة وذلك كل ثلاثة أشهر. ومع أن كثيراً من البلدان تفرض إجراءات التسجيل هذه على الأجانب غير المقيمين، فإن هناك اعترافاً رسمياً بأن فلسطينيي العراق لاجئون، أي أشخاص لا يستطيعون العودة إلى وطنهم ولا يجوز تعريضهم إلى احتمال الترحيل في أي لحظة.

وإن الذهاب إلى وزارة الداخلية مخاطرة كبيرة بسبب موقفها المعادي من الفلسطينيين وما قيل عن تورطها في حوادث الاعتقال والتعذيب والقتل.

لا يقتصر التمييز وسوء المعاملة على وزارة الداخلية. فقد أظهرت وزارة الهجرة والمهجرين،⁽⁴⁹⁾ عداءً خاصاً تجاه الفلسطينيين. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2005، عقدت وزيرة الهجرة والمهجرين سهيلة عبد الجعفر مؤتمراً صحفياً صرحت فيه أنها طالبت مجلس الوزراء ووزارة الداخلية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قالت: "يجب أن تبادر وزارة الداخلية إلى طرد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى العراق ولا يحملون جنسية عراقية إلى أرضهم في غزة بعد أن انسحبت إسرائيل منها. كما صرحت أيضاً أن مطالبتها بطرد الفلسطينيين من العراق جاءت بعد تورطهم في الهجمات الإرهابية خلال العامين الماضيين؛ وهو اتهام لم يقد دليل عليه.⁽⁵⁰⁾

⁴⁸ منظمة العفو الدولية، "الخوف من التعذيب/المحاكمة غير المنصفة"، دليل منظمة العفو الدولية: MDE 14/042/2005؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش الهاتفية مع المحامي الفلسطيني أحمد ماهر، 16 مايو/أيار 2006؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش الهاتفية مع عامر، 8 - 9 مايو/أيار 2006؛ دأو ستراك؛ "الفلسطينيون في العراق يدفعون ثمن كونهم رجال صدام"، واشنطن بوست، 30 ديسمبر/كانون الأول 2005. في 15 مايو/أيار 2005 على سبيل المثال، أغارت "فرقة الذئب" سينة الصيت، وهي وحدة شبه عسكرية تابعة لوزارة الداخلية، على بنايات الفلسطينيين بحي البلديات

⁴⁹ وهي التي تقدم خدمات هامة للأجانب القاطنين في العراق وللأشخاص المشردين داخلياً،

⁵⁰ إسماعيل سعدي ونجاح الركابي، "وزارة الهجرة والمهجرين تطالب بطرد الفلسطينيين من العراق"، المشرق (بغداد)، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

تهجير الفلسطينيين من العراق عام 2003

يواجه الفلسطينيون الذين يحألون الهرب من العراق عقبات أكبر مما يواجهه المواطنون العراقيون بمن فيهم أفراد الأقليات الأخرى المعرضون للخطر كالمندائيين والكلدان. حيث ترفض البلدان المجاورة استقبالهم، ولا تسمح إسرائيل بعودتهم إلى أراضي الخط الأخضر أو إلى أراضي السلطة الوطنية.

وكان الأردن قد استعد قبل حرب 2003 لاستقبال موجة من اللاجئين، وذلك بمساعدة المنظمات المحلية والدولية،⁽⁵¹⁾ حيث أعدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية المشاركة مخيمات داخل الحدود الأردنية وجهازتهما لاستقبال عشرة آلاف لاجئ: واحد لللاجئين العراقيين - مخيم الرويشد (أ) - والثاني لمواطني الدول الأخرى الفارين من العراق - مخيم الرويشد (ب) والذي تديره منظمة الهجرة الدولية. وبدأ مواطنو الدول الأخرى، كالسودانيين والإثيوبيين والإريتريين وغيرهم، يصلون المخيم منذ 20 مارس/آذار 2003، حيث كانوا ينقلون سريعاً إلى مخيم الرويشد (ب). ولأن مواطني الدول الأخرى كانوا يخرجون من الأردن دون تأخير، فقد أغلق المخيم ب بعد فترة وجيزة ولم يبق في الرويشد إلا مخيم واحد للاجئين العراقيين.

ومع تزايد العنف ضد الفلسطينيين في العراق، بدأ مئات منهم بالتحرك صوب الحدود الأردنية مع لاجئين أكراد إيرانيين تعرضوا لهجمات مماثلة في مخيم الطاش للاجئين قرب الرمادي. لكن الأردن أغلق حدوده أمام هاتين الفئتين من اللاجئين مجبراً إياهم على البقاء في المنطقة العازلة على الحدود العراقية الأردنية، وبحلول 20 أبريل/نيسان، كان ما لا يقل عن 1000 فلسطيني وكردني إيراني عالقين في المنطقة العازلة.

وبعد أطراف دولية، سمحت السلطات الأردنية لنحو 550 فلسطينياً بدخول الأردن في 1 مايو/أيار 2003 ووضعتهم في مخيم الرويشد (أ). لكنها، وقبل أن تسمح لهم بالدخول، أرغمتهم على توقيع تعهد ينص على أنهم سوف يعودون إلى العراق بمجرد انقضاء الأزمة الحالية واستقرار الأوضاع⁽⁵²⁾ ، وبعد السماح للفلسطينيين بالتوجه إلى مخيم الرويشد سرعان ما عاد

⁵¹ كان من بين المنظمات المشاركة المنظمة الدولية للهجرة، وأطباء بلا حدود، وأوكسفام، وجمعية الهلال الأحمر الأردنية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأطباء العالم، ومؤسسة بلاتفورم اليابان، والمؤسسة الخيرية الهاشمية.

⁵² مقابلات هيومن رايتس ووتش في مخيم الرويشد للاجئين. انظر أيضاً "عمان تسمح لمئتي شخص بالدخول من المنطقة العازلة"، وكالة أنباء الأمم المتحدة، 23 أبريل/نيسان 2003.

الأردن فأغلق حدوده أمام فلسطينيي العراق، أما القلة التي نجحت في اجتياز الحدود العراقية بعد ذلك فطلت في مخيم الكرامة داخل المنطقة العازلة، وقد حدثت معظم حالات العودة عام 2004.

مخيم الرويشد

لقد أدت الهجمات التي استهدفت اللاجئين الفلسطينيين العراقيين عام 2003 إلى تشريد الآلاف منهم داخلياً، إضافةً إلى فرار المئات إلى الأردن. وقد أغلق الأردن حدوده في البداية، ثم سمح بدخول عدة مئات منهم إلى مخيم الرويشد المعزول الفاصل الذي يقع على مسافة 85 كم داخل الحدود الأردنية. أما بقية الفلسطينيين العراقيين فظلوا أكثر من سنتين في مخيم الكرامة الذي لا يقل قسوةً والواقع داخل المنطقة العازلة على الحدود العراقية الأردنية، إلى أن قامت السلطات الأردنية بإغلاقه عام 2005 ونقلهم إلى مخيم الرويشد. وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان عدة مئات من الفلسطينيين بمثابة سجناء في مخيم الرويشد، وقد فضل قرابة 250 منهم العودة إلى الوضع الخطير الذي كانوا يعيشونه في العراق على البقاء في المخيم دون بارقة أمل بإيجاد حلٍّ لمحتنهم.

لقد بقيت مجموعةً من الفلسطينيين يناهز عددها 200 شخصاً عالقةً على الجانب العراقي من الحدود مع الأردن منذ مارس/آذار حتى مايو/أيار 2006، بعد أن رفض الأردن إدخالهم وقامت قوات حرس الحدود العراقية بإعادتهم قسراً إلى الأراضي العراقية. وعلى إثر طلب قدمه وزير خارجية السلطة الفلسطينية، سمحت سوريا لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيها ثم عادت فأغلقَت حدودها أمامهم على الفور.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان سكان مخيم الرويشد سجناء من الناحية العملية؛ إذ يحيط بالمخيم سورٌ تحرسه الشرطة الأردنية. وينال اللاجئون إذناً بمغادرة المخيم والذهاب إلى بلدة الرويشد للتسوق، لكنهم لا يستطيعون مغادرة المخيم لغير ذلك، أما عندما يحتاج اللاجئ علاجاً في المستشفى، فإن الشرطة تخفّره باستمرار حتى وهو في سرير المستشفى، وأما زيارة أي شخصٍ لمخيم الرويشد (الأقارب والأصدقاء والصحفيين ومسؤولو الإغاثة أو حقوق الإنسان) فتحتاج موافقة مسبقة من وزير الداخلية الأردني (53).

⁵³ وتضطر أمُّ أردنية لثلاثة أبناء فلسطينيين عراقيين (اثنان منهم قاصرون)، لا تسمح لهم السلطات بالانضمام إلى أمهم في عمان، إلى الحصول على هذه الموافقة حتى تتمكن من زيارة أبنائها في المخيم (يرد أدناه وصفٌ لمحنة هذه العائلة، وهي عائلة حدة، أثناء احتجاز الأبناء الثلاثة في مخيم الكرامة). من مقابلة هيومن رايتس ووتش مع خالد محمد جهاد حدة، مخيم الرويشد للاجئين، 1 مايو/أيار 2006.

وقد صدر أمرٌ ملكي عام 2003 نال بموجبه 386 فلسطينياً في مخيم الرويشد، مع أزواجهم الأردنيين، لجوءاً مؤقتاً مع عائلاتهم في الأردن (لكنه منعهم من العمل).⁽⁵⁴⁾ أما الفلسطينيون الآخرون الذين سمح لهم بمغادرة مخيم الرويشد فهم الذين اعتقدوا أن من الأفضل لهم أن يعودوا إلى بغداد⁽⁵⁵⁾.

لكن كثيراً من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في مخيم الرويشد ثم عادوا "طوعاً" إلى بغداد عام 2004، ما لبثوا أن عادوا فهربوا من الاضطهاد في بغداد في أبريل/نيسان 2006 قاصدين الأردن من جديد. لكن الأردن أغلق الحدود في وجوههم هذه المرة، كما منعهم حرس الحدود العراقيين من مغادرة العراق.

مخيم الكرامة، 2003 - 2005

مخيم الكرامة يقع في المنطقة العازلة التي يبلغ عرضها 2 كم وتفصل بين الأردن والعراق. وعادةً ما تستخدم هذه المنطقة كفسحة لوقوف الأعداد الكبيرة من السيارات والشاحنات التي تنتظر إنجاز معاملات مرورها في أيٍّ من المركزين الحدوديين.

وبعد أن فتح الأردن حدوده لفترةٍ وجيزة أمام فلسطينيي العراق في مايو/أيار 2003، عاد فأغلقها تاركاً جميع من وصلوا بعد ذلك عالقين في المنطقة العازلة، وكان التخفيف الوحيد للقيود هو السماح المحدود بدخول الأشخاص بعد إغلاق مخيم الكرامة في نيسان 2005.

في مارس/آذار 2006، حاولت مجموعات جديدة من الفلسطينيين الهاربين من تزايد حالات القتل والتهديد التي يتعرضون لها في بغداد. فقد وصلت مجموعةٌ من 89 فلسطينياً بينهم كثيرٌ من النساء و42 طفلاً إلى الحدود الأردنية العراقية يوم 19 مارس/آذار 2006. وكان يرافقهم للحماية ثلاثة ناشطين من مجموعة "فريق حفظ السلام المسيحي". وأمضى اللاجئون ليلتهم الأولى في الباصات على الجانب العراقي من الحدود. وبعد اتصالات مع وزارة الداخلية العراقية، سُمح للمجموعة باجتياز الحدود العراقية صبيحة اليوم التالي، لكن السلطات الأردنية سارعت فور دخولهم المنطقة العازلة، إلى إغلاق الحدود لمنعهم من بلوغ نقطة الحدود الأردنية.

⁵⁴ جينيفر باغونيس المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "العراق: لاجئو المنطقة العازلة"، تصريحات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 10 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁵⁵ باغونيس، "العراق: لاجئو المنطقة العازلة".

وقد أغلقت السلطات الأردنية حدودها إغلاقاً كاملاً مدة أربعة أيام رافضةً السماح لأحدٍ بعبورها إلى أن أعادت السلطات العراقية اللاجئين الفلسطينيين إلى الجانب العراقي من الحدود.⁽⁵⁶⁾ وبعد أربعة أيام، أي في 23 مارس/آذار، أمر جنودٌ عراقيون اللاجئين بالعودة إلى الجانب العراقي؛ فأوتهم السلطات العراقية في مبنى مهجور كان إسطبلاً للخيل فيما مضى، وقدمت لهم جمعية الهلال الأحمر العراقية خياماً ومساعدات إنسانية كما وصلت مساعدات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في اليوم نفسه.⁽⁵⁷⁾

وانضم فلسطينيون جدد إلى المجموعة الأولى بحيث بلغ عدد المجموعة 200 شخصاً، وقد حاولت سلطات الحدود العراقية وقف تدفق اللاجئين، إذ رفضت السماح للقادمين الجدد بدخول المخيم المؤقت المقام للاجئين، وأجبرتهم على المبيت في العراء. وعندما وصلت آخر مجموعة مؤلفة من 54 فلسطينياً عراقياً إلى الحدود يوم 23 أبريل/نيسان، أمرتها سلطات الحدود العراقية بالعودة إلى بغداد لأن أمر نقطة الحدود العراقية قرر عدم السماح بانضمام أي فلسطيني جديد إلى المخيم.⁽⁵⁸⁾ وأجبر القادمون الجدد على البقاء عند الحدود إلى أن تم نقل النساء إلى داخل المخيم عند هبوب عاصفة رملية. لكن الرجال أرغموا على البقاء خارج المخيم حيث ينامون في مقطورة مهجورة عند نقطة الحدود.

ونقلًا عن أمين عام وزارة الداخلية الأردنية مخيم أبو جاموس أن الأردن⁽⁵⁹⁾ لن يغير سياسته القاضية بمنع دخول الفلسطينيين العراقيين. وقال المسؤول العراقي أن هناك مخاوف لدى الأردن من أن لا يتمكن الفلسطينيون العراقيون الذين لا يحملون جوازات سفر (فهم يحملون وثيقة السفر الفلسطينية فقط) من مغادرة الأردن إذا سمح لهم بدخول أراضيه، وذلك بخلاف حالة العراقيين العاديين.⁽⁶⁰⁾ وتأكيداً لذلك، فإن سلطات الحدود العراقية ختمت وثائق سفر الفلسطينيين الخارجين من العراق بعبارة "يسمح بالخروج، ولا يسمح بالعودة". كما أبلغت وزارة الداخلية العراقية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن الفلسطينيين الفارين من العراق لا حق لهم بالعودة إليه.⁽⁶¹⁾ وأكد أبو جاموس أن قضية اللاجئين الفلسطينيين العراقيين يجب أن تحل من خلال تعاون دول

⁵⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحد سكان مخيم طريبيل، 30 أبريل/نيسان 2006، ومع مسئولين دوليين، 1 مايو/أيار 2006.

⁵⁷ اتصال عن طريق البريد الإلكتروني بأحد مسؤولي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 11 يونيو/حزيران 2006.

⁵⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد سليم علي، مخيم طريبيل، 30 أبريل/نيسان 2006.

⁵⁹ مقابلة مع هيومن رايتس ووتش،

⁶⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مخيم ف. أبو جاموس، أمين عام وزارة الداخلية الأردنية، عمان، 4 مايو/أيار 2006.

⁶¹ اتصال عن طريق البريد الإلكتروني بأحد مسؤولي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 11 يونيو/حزيران 2006.

المنطقة في حمل ذلك العبء؛ لكن الأردن لن يسمح للفلسطينيين العراقيين بدخول أراضيه حتى في حال وجود مساعدات مالية دولية.⁽⁶²⁾

الحدود السورية

مع تجدد الأزمة على الحدود الأردنية، وخلال زيارته الأولى إلى سوريا، أعلن وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار أنه تلقى وعداً من السلطات السورية باستقبال الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية.⁽⁶³⁾

وجاء العرض السوري مخالفاً للسياسة السورية السابقة في إغلاق الحدود أمام الفلسطينيين، وذلك على غرار السياسة الأردنية. وكانت سوريا قد سمحت في السابق لمجموعةٍ من 18 فلسطينياً، ظلوا على الحدود السورية العراقية من 4 أكتوبر/تشرين الأول حتى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، بالتوجه إلى مخيم الهول للاجئين⁽⁶⁴⁾. لكن ذلك لم يحدث إلا بعد مفاوضاتٍ مكثفةٍ بين المفوضية والسلطات السورية.⁶⁵

وفي 9 مايو/أيار 2006، قامت منظمة الهجرة الدولية بنقل أكثر من 250 فلسطينياً عراقياً عالقين على الحدود العراقية الأردنية إلى سوريا. ثم نقلتهم السلطات السورية إلى مخيم الهول. ويجب أن يتلقى هؤلاء اللاجئين بعد ذلك مساعدات الأونروا؛ ويرجح أن يكون ذلك بعد نقلهم إلى المخيم الذي تديره الأونروا حيث تفرض قيود على التنقل أقل مما يفرض في مخيم الهول.⁽⁶⁶⁾ وقد عادت السلطات السورية في اليوم التالي فسمحت بعبور مجموعةٍ أخرى من 37 فلسطينياً عراقياً جاؤوا مباشرةً من بغداد إلى الحدود السورية. لكن السوريين، ومنذ مايو/أيار، يغلقون الحدود السورية العراقية أمام الفلسطينيين العراقيين. ولا تزال مجموعةٌ تقارب 200 فلسطينياً عراقياً (ومنهم أطفال ونساء حوامل) عالقةً في المنطقة العازلة عند الحدود السورية.⁽⁶⁷⁾ وعلى النقيض

⁶² مقابلة هيو من رايتس ووتش مع مخيم ف. أبو جاموس، أمين عام وزارة الداخلية الأردنية، عمان، 4 مايو/أيار 2006.

⁶³ ألبرت آجي، "سوريا تمد يد العون إلى حكومة حماس الفلسطينية"، اسوشيتد برس، 20 أبريل/نيسان 2006.

⁶⁴ مخيم تديره المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومعظم من فيه من العراقيين.

⁶⁵ سوريا: فلسطينيون عراقيون يلتمسون اللجوء في سوريا، وكالة الأنباء المتحدة، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

⁶⁶ "سوريا: دمشق تفتح أبوابها أمام اللاجئين الفلسطينيين على الحدود"، وكالة الأنباء المتحدة، 9 مايو/أيار 2006.

⁶⁷ "حوادث القتل والاختطاف في بغداد تجعل الفلسطينيين العراقيين خائفين وغازبين"، وكالة الأنباء المتحدة، 18 مايو/أيار 2006؛ "سوريا: وصول مزيد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الحدود"، وكالة الأنباء المتحدة، 18 مايو/أيار 2006؛ اتصال عن طريق البريد الإلكتروني بأحد مسؤولي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 11 يونيو/حزيران 2006.

من حال الفلسطينيين، يواصل المواطنون العراقيون دخول كل من الأردن وسوريا بأعداد كبيرة، مما يظهر الطبيعة التمييزية للسياسات الأردنية والسورية تجاه اللاجئين من العراق.

نقص حماية اللاجئين الفلسطينيين

منذ تبني الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951، ظهرت ثلاثة "حلول دائمة" بموجب القانون الدولي والسياسات الخاصة باللاجئين من شأنها تمكينهم من إنهاء حالة اللجوء وإعادة بناء صلات فعلية في بلد ما، وهذه الحلول هي: الإعادة الطوعية إلى أوطانهم، أو الاندماج في بلد اللجوء، أو إعادة التوطين في بلد آخر.⁽⁶⁸⁾

إن حق العودة حق إنساني تعترف به القوانين الدولية لحقوق الإنسان.⁽⁶⁹⁾ وهو مضمونٌ بشكلٍ أكثر وضوحاً في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحت الحق في حرية الانتقال الذي يتضمن حق الشخص في دخول بلده.⁽⁷⁰⁾ ويمكن العثور على أساس الحق في العودة بموجب قانون اللاجئين الدولي في اتفاقية اللاجئين وفي البروتوكول الملحق بها عام 1967، إضافةً إلى كثيرٍ من الاتفاقيات الإقليمية الخاصة باللاجئين، وكذلك قرارات الأمم المتحدة والنتائج التي خلصت إليها اللجنة التنفيذية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.⁽⁷¹⁾ كما أن هناك إعلانات محددة تتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وأهمها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حفظت حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة.⁽⁷²⁾

⁶⁸ يمكن العثور على أسس هذه الحلول الثلاثة في القانون الدولي للاجئين. والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين مكلفة، بموجب قرار إنشائها، بالبحث عن حلول دائمة للاجئين، بما في ذلك الإعادة الطوعية أو الاندماج في مجتمعات قومية جديدة. وبموجب الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين)، U.N.T.S. 150, 189, 1951، التي دخلت حيز التطبيق في 22 أبريل/نيسان 1954، تتوقف الحماية الدولية للاجئ في حال: "تذره الطوعي بحماية الدولة التي يحمل جنسيته"، أو "اكتساب جنسية جديدة وتمتعه بحماية بلد جنسيته الجديدة"، أو "إذا عاد طوعاً ليقوم في البلد الذي تركه أو الذي أقام خارجه، أو "لشخص لا يحمل جنسية، وبسبب أن الظروف التي أدت إلى الاعتراف بوضعيته كلاجئ قد زالت، وأصبح قادراً على العودة إلى بلد إقامته المعتادة السابقة"، اتفاقية اللاجئين، المادة 1 (ت). ونفرض المادة 34 من اتفاقية اللاجئين على الدول ن تسهل "بقدر الإمكان اندماج وتجنس اللاجئين وتطبيعهم".

⁶⁹ مثلاً، ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 (2) على أن لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

⁷⁰ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 12 (4). إن لجنة حقوق الإنسان، وهي الهيئة الدولية التي تراقب الالتزام بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وفي ملاحظتها العامة بحرية الانتقال، ترى أن هناك حالات قليلة جداً يمكن فيها لتجريد الشخص من حقه في دخول بلده أن يكون معقولاً. وعلى كل دولة عضو، ألا تمنع الشخص من العودة إلى بلده على نحو تعسفي من خلال تجريده من الجنسية أو نفيه إلى بلد آخر". لجنة حقوق الإنسان، ملاحظة عامة رقم 27، حرية الانتقال (المادة 12)، CCPR/C/21/Rev.1/Add.9، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1999، الفقرة 20.

⁷¹ إن النتائج الملزمة التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عام 1985 بشأن الإعادة الطوعية تؤكد على "الحق الأساسي للأشخاص في العودة طوعاً إلى بلدانهم الأصلية"، في حين أن النتيجة العامة المتعلقة بالحماية الدولية (1994) تدعو جميع البلدان الأصلية، وبلدان اللجوء، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والمجتمع الدولي عامة، إلى القيام بكل ما هو ممكن لتمكين اللاجئين من ممارسة حقهم بالعودة إلى أوطانهم بأمان وكرامة.

⁷² القرار الأكثر ذكراً هو القرار 194 (3) لعام 1948 الذي أنشأ "لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة في قضية فلسطين"، ونصت الفقرة 11 منه على:

وقد عبرت السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من مرة عن استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من العراق في غزة، وإصدار جوازات فلسطينية لهم. لكن إسرائيل رفضت هذا الحل الذي تستطيع منع تنفيذه من خلال سيطرتها على حدود غزة والضفة الغربية. كما حثت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، مرتين إسرائيل للسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين من العراق. وكانت المرة الأولى عام 2003 حيث كان موضوعها ستة أو ثمانية لاجئين فلسطينيين تربطهم صلات مباشرة بغزة. أما المرة الثانية فكانت عام 2006 عندما قدمت المفوضية لإسرائيل قائمة باللاجئين الفلسطينيين الذين تربطهم صلات مباشرة بغزة ممن كانوا عالقين على الحدود الأردنية العراقية. لكن إسرائيل رفضت في المرتين طلب المفوضية السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول غزة.⁽⁷³⁾

ويرفض كل من الأردن وسوريا (عدا بعض الاستثناءات) السماح بدخول الفلسطينيين الذين يحاولون الخروج من العراق؛ في خرق للحظر الدولي على "الإبعاد". وعندما وافقت الدولتان على حدوث استثناءات مؤقتة من رفضهما هذا، وضعتا شرطاً على قبول اللاجئين الفلسطينيين هو إيقاؤهم محتجزين داخل المخيمات كمخيم الرويشد في الأردن عام 2003 ومخيم الهول في سوريا عام 2006 .

تقع المسؤولية الأولى عن حماية اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق على عاتق الحكومة العراقية التي تتحمل مسؤولية دولية عن منع انتهاكات حقوق الإنسان التي تصيب الأشخاص الموجودين ضمن أراضيها، بمن فيهم غير المواطنين، وإنزال العقاب بمرتكبيها. ومن الضروري أن تتخذ الحكومة العراقية خطوات عاجلة لتوفير الأمن للاجئين الفلسطينيين في العراق، وإنهاء الممارسات التمييزية بحقهم من جانب وزارة الداخلية والجهات الحكومية الأخرى. كما تظل قوات الاحتلال مسؤولة عن توفير الأمن في العراق؛ ويجب أن يتضمن ذلك حماية الأقليات المعرضة للخطر، ومنها اللاجئون الفلسطينيون.

⁷³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومع مسؤولين دبلوماسيين ومسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، أبريل/نيسان 2006. ووفقاً لرأي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تتولى الأونروا المسؤولية الأولى عن اللاجئين الفلسطينيين في معظم أنحاء الشرق الأوسط. لكن مهمة الأونروا تنحصر في تقديم المساعدات، وهي غير مكلفة بحماية اللاجئين. وبالتالي فإن اللاجئين الفلسطينيين لا يستفيدون فعلاً من كثير من أنواع الحماية التي تقرها اتفاقية اللاجئين. وقد رفض العراق مساعدة الأونروا عام 1949؛ ومن هنا فإن اللاجئين الفلسطينيين في العراق يقعون ضمن مهام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، على العكس من اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الأردن وسوريا ولبنان.

وعلى الدول المجاورة احترام حق اللاجئين الفلسطينيين بالتماس السلامة واللجوء خارج العراق طالما أنهم يواجهون انعدام الأمن والاضطهاد داخله. كما أن على إسرائيل أيضاً عدم انتظار التوصل إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار مفاوضات الحل النهائي، وعليها السماح للاجئين الفلسطينيين العراقيين بالعودة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يساهم في تحمل العبء، عبر تقديم مساعدات مالية إلى البلدان التي تستقبل اللاجئين الفلسطينيين من العراق، لمنحهم إمكانية إعادة اللجوء لأسباب إنسانية، ويمكن استخدام برنامج الإجماع الإنساني للكوسوفيين من مقدونيا عام 1999 كنموذج لا يمثل حلاً دائماً بل وسيلة مؤقتة لتأمين اللجوء والحفاظ على الأرواح.⁽⁷⁴⁾

استنتاجات وتوصيات

حُرم اللاجئون الفلسطينيون في العراق من ولاية مؤسسات الأمم المتحدة وبشكل خاص الأونروا، الأمر الذي ربط مصيرهم بالسلطة التنفيذية في العراق.⁽⁷⁵⁾ لذلك، لا بد لمفوض الأمم المتحدة في العراق من مناقشة شمول الفلسطينيين في العراق بخدمات الأونروا، واعتبار الاتفاق مع الحكومة العراقية بحال الملغي، الأمر الذي يمهد لتنظيم الوضع القانوني على أسس جديدة أكثر وضوحاً مع أية سلطة عراقية مستقبلاً.

وحيث أن هذا التوجه هو الأفضل لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين كونه يضعهم في نطاق أية إجراءات مستقبلية تتعلق بحق العودة، فإن هناك إجراءات عاجلة لا تحتل أي تأخير، مثل وضع حد لمأساة المقيمين في المخيمات عبر نقلهم لأماكن سكن مقبولة، وتخصيص مساعدات عاجلة لسكان الملاجئ بانتظار حل جذري لهذا الوضع اللاإنساني بالتعاون بين المنظمات الإنسانية. وحتى يتم التوصل إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين عموماً في إطار مفاوضات الحل النهائي، فعلى إسرائيل عدم معارضة دخول اللاجئين الفلسطينيين العراقيين إلى المناطق التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية الآن.

إلى السلطات العراقية:

- التأكيد على التزام العراق باستضافة اللاجئين الفلسطينيين ضمن شروط إنسانية آمنة، وعدم التسامح مع الانتهاكات التي يتعرضون لها، والتحقيق فيها وإحالتها إلى القضاء.

⁷⁴ بيل فريليك، "الإجماع الإنساني من كوسوفو: هل يكون نموذجاً للمستقبل؟"، مسح لاجئي العالم 2000.

⁷⁵ دراسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

- توفير إجراءات أمنية خاصة في الأحياء التي يقيم فيها الفلسطينيون العراقيون.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء حالات استهداف فلسطينيي العراق، والانتهاكات التي تقوم بها قوات الأمن العراقية، والتحقق مع مرتكبيها ومعاقبتهم.
- ضمان تلقي الفلسطينيين المعاملة الرسمية المتناسبة مع وضعهم كلاجئين معترف بهم، وإلغاء شروط التسجيل المضنية التي تفرضها مديرية الإقامة في وزارة الداخلية.
- فتح فرص العمل للفلسطينيين في العراق بشكل طبيعي، وعدم التمييز وإلغاء كل القرارات التي ترقن القيد أو تعقد الحياة اليومية للاجئين.
- ضرورة قيام منظمات حقوق الإنسان العراقية الناشئة بتعريف العراقيين بمأساة الفلسطينيين والتقريب بين الجيران العراقيين والفلسطينيين لوضع حد للإشاعات والتحريض.

إلى قوات الإحتلال في العراق:

مساعدة الحكومة العراقية على توفير الأمن للاجئين الفلسطينيين، ومراقبة معاملة القوات العراقية لهؤلاء اللاجئين، والعمل على ضمان إجراء التحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها القوات العراقية بحق الفلسطينيين العراقيين، ومعاقبة مرتكبيها من قبل السلطات المعنية.

إلى حكومات الأردن وسوريا وباقي دول المنطقة:

- الاعتراف بأن فلسطينيي العراق مهددين بشكل خاص، مما يتطلب فتح الحدود أمام القادمين منهم، ومنحهم نفس فرص النجاة التي تمنحها للعراقيين.
- ضمان عدم تعرض أي لاجئ فلسطيني عراقي إلى الإبعاد القسري، سواءً على الحدود (برفض السماح له بالدخول) أو بعد دخوله البلد المضيف.
- معاملة الجهات الحكومية للاجئين الفلسطينيين العراقيين، معاملةً كريمة واحترام حقوقهم الإنسانية بما فيها حقهم في الانتقال داخل البلد المضيف.
- على بلدان المنطقة التي لا تستضيف لاجئين فلسطينيين عراقيين مشاركة البلدان المضيفة في تحمل العبء عن طريق المساعدات الإنسانية والمساهمات المالية.
- السماح للفلسطينيين العراقيين المتزوجين من مواطنات من دول المنطقة بدخول بلد الزوجة مع بقية أفراد الأسرة.

إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين:

- بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، المراقبة والإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في العراق، ومراقبة مدى تمكنهم من الحصول على حق اللجوء وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بمعاملتهم في المنطقة.
- مواصلة الدعوة إلى التزام الدول المجاورة بالسماح للاجئين الفلسطينيين العراقيين بدخول أراضيها ومعاملتهم معاملة منسجمة مع المعايير الدولية.
- الإصرار على اتخاذ السلطات المعنية في العراق، بما فيها قوات الأمن العراقية وقوات الإحتلال، جميع الخطوات اللازمة لضمان سلامة اللاجئين الفلسطينيين العراقيين وحماية حقوقهم.

إلى المانحين والمجتمع الدولي:

- حث حكومات الدول المجاورة للعراق على إبقاء حدودها مفتوحة أمام الفلسطينيين العراقيين الفارين من الاضطهاد والعنف في العراق، والإصرار على معاملة الفلسطينيين العراقيين الفارين من العراق بما ينسجم مع المعايير الدولية.
- على الدول المانحة الالتزام بواجبها القانوني والإنساني في المساهمة بتحمل مسؤولية اللاجئين من خلال تقديم الدعم المالي والإنساني لنشاطات حماية ومساعدة الفلسطينيين العراقيين اللاجئين من العراق.

إلى الأونروا:

- إدراج اللاجئين الفلسطينيين في العراق في سجلات الأونروا وتقديم الخدمات الأساسية لهم بأقصى سرعة ممكنة خاصة بعد ما تعرض له هؤلاء اللاجئين من اعادة تشريد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.⁽⁷⁶⁾

على المستوى الفلسطيني:

- إبراز أهمية كل تجمع للاجئين الفلسطينيين في إطار الاهتمام بالقضية الأم، بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وذلك في وسائل الاعلام الفلسطينية والعربية، كما هناك ضرورة لنشر مزيد من المواد الصحفية عن المجتمع الفلسطيني في العراق للباحثين والكتاب الفلسطينيين.

⁷⁶ نبيل محمود السهلي / باحث في مكتب الإحصاء الفلسطيني/دمشق

- العمل على دفع نشاط اللاجئين الفلسطينيين في العراق أكثر من أي وقت مضى، لجهة المطالبة بحقوقهم المغتصبة، وفي المقدمة منها حق العودة حسب قرارات الشرعية الدولية .

سعيد سلامة

دائرة شؤون اللاجئين

2007/2/21

البدائل القانونية
لحماية اللاجئين الفلسطينيين
في العراق

إعداد

د. كمال قبعه

دراسة مقدمة لورشة عمل بشأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية

الغرفة التجارية - رام الله

21 شباط 2007

مقدمة

تعيش في العراق جالية من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950، كانت تعيش حالة من الاستقرار والرعاية من قبل المجتمع العراقي وحكوماته المتعاقبة. وبمجرد سقوط النظام العراقي في نيسان 2003، إثر العدوان الأنغلوامريكي على العراق، شهد الوضع الأمني والحياتي لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين، تدهوراً غير مسبق، بسبب استهداف هذه الجالية الفلسطينية من قبل مجموعات وميليشيات طائفية، عن طريق مهاجمة أماكن سكنهم، وقتل العشرات منهم، ونشر الذعر والإرهاب في أوساطهم، والقيام بخلق ظروف حياتية وأمنية تقودهم حتماً إلى التهجير الداخلي ومحاولة الفرار واللجوء إلى الدول المجاورة، التي سارعت بإقفال حدودها في وجوههم، وتركتهم في المناطق الحدودية العازلة، تلفحهم شمس الصحراء صيفاً والبرد القارص شتاءً، ويقومون في خيام ومأوي بدائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الإنسانية.

وتتدهور أوضاع اللاجئين في العراق، منذ تدمير جامع الإمام العسكري في سامراء بتاريخ 22 شباط 2006، خاصة بظهور ميليشيات إرهابية طائفية دموية، جعلت الفلسطيني أحد عناوين الانتقام والبطش وتصفية الحسابات، مع الطوائف الأخرى والنظام العراقي السابق. ولعل ما يثير الجزع حقيقة أن "الحكومات العراقية في مرحلة ما بعد صدام، لم تفعل شيئاً يذكر لحماية الفلسطينيين"، بل و "تتحمل الحكومة العراقية شطراً كبيراً من المسؤولية عن محنة الفلسطينيين في العراق، ويساهم عناصر وزارة الداخلية في ما يصيب الفلسطيني من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل وحالات اختفاء"⁷⁷

إن لهذه المأساة الفاجعة، مقدمات وخلفيات وأسباب ونتائج ودروس ومؤشرات متعددة، تحاؤل هذه الدراسة المتواضعة الدخول ومعالجة الجوانب القانونية والقانونية الدولية منها. وفي سبيل ذلك، يتوجب بداية دراسة القوانين والمراسيم والقرارات الحكومية العراقية التي نظمت حقوق والتزامات وواجبات، كل من اللاجئين الفلسطينيين في العراق من جهة، والحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 1950، عام لجوء هؤلاء إلى العراق.

ولا بد في سبيل اكتمال الصورة، من دراسة وضع اللاجئين هؤلاء وكذلك واجبات حمايتهم وإغاثتهم ورعايتهم، من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا،

⁷⁷ تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، لا مفر: الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق. 2006، ص 1 و2.

وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا إضافة إلى موقع هؤلاء في الإطار العربي الناظم لشؤون اللاجئين الفلسطينيين بموجب بروتوكول كازابلانكا لعام 1965 ومؤتمر المشرفين للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين لدى الجامعة العربية. كل ذلك، في إطار محاولة البحث عن إطار قانوني ناظم وناجع لحماية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

الإقامة والسكن للاجئين الفلسطينيين في العراق

شكل الجيش العراقي المتواجد في فلسطين إبان النكبة "فوج الكرمل الفلسطيني" من أبناء بعض القرى جنوبي مدينة حيفا والمثلث، وقام بنقل عائلاتهم في صيف 1948 إلى العراق. وقد وفد هؤلاء من مناطق أجزم وعين غزال وجبع والصرفند والمزار وعارة وعرارة والطنطورة والطيرة وكفر لام وعتليت وأم الزينات وأم الفحم وعين الحوض. ويقدر عدد الذين وصلوا العراق في 1948 بين 3000 و 4000 نسمة.

تولت وزارة الدفاع العراقية رعاية وإدارة شؤون الفلسطينيين منذ قدومهم إلى عام 1950، حيث تم إسكانهم أول الأمر في معسكرات الجيش في الشعبية في البصرة، وبعض النوادي في الموصل وفي المحافظات العراقية (أبو غريب والحويجة)، وبعض المدارس والمباني الحكومية. استمر الحال هكذا حتى عام 1958. وجرى الاتفاق بين الحكومة العراقية والأنثروا على تكفل الأولى برعاية الفلسطينيين مقابل إعفاء العراق من التزامات مالية مع الأمم المتحدة.

وظل اللاجئين الفلسطينيين يتلقون المساعدات العينية من وزارة الدفاع العراقية، التي كانت توزع وجبات الطعام يومياً على العائلات كما توزعها على الجنود، وفي أماكن تجمعاتهم السكنية حتى عام 1950 حيث أصبحت مسؤوليتهم تقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي أسست شعبة خاص لرعايتهم والإشراف عليهم سميت "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق". وتشرف هذه المديرية على شؤون اللاجئين الفلسطينيين فقط، وليس لها علاقة بباقي الفلسطينيين الذين جاءوا إلى العراق للإقامة فيه.

ولقد حددت هذه المديرية تعريف اللاجئ الفلسطيني إلى العراق بأنه "الإنسان الفلسطيني الذي هاجر من بلده المحتل عام 1948 ودخل إلى العراق وأقام فيه قبل تاريخ 1958/9/25". ولا اعتبارات إنسانية فقد أجاز ضم الزوجة إلى زوجها الفلسطيني المسجل في المديرية قبل عام 1961 ، ولا يجوز ضم الزوج إلى الزوجة. كما منحت المديرية صفة اللجوء إلى من لهم أقرباء في العراق من اللاجئين الفلسطينيين ممن دخلوا إلى العراق قبل 1961/1/1. ويمنح اللاجئ الفلسطيني المسجل في العراق بطاقة شخصية بالإضافة إلى وثيقة سفر تمكنه من السفر إلى البلاد العربية والأجنبية. أما اللاجئين الفلسطينيون الآخرون الذين يقيمون في العراق فإنهم يحملون جوازات سفر عربية غير عراقية أو وثائق سفر فلسطينية كالتي تصرف للفلسطينيين في سورية ولبنان وغزة، وهم يقيمون في العراق بموجب إقامة سنوية تتجدد حسب الطلب، ويتبعون في معاملاتهم إلى مكتب شؤون العرب.

نجد في الواقع مقيدات للفلسطيني السكن والسفر والتميز في المعاملة. فاللاجيء الفلسطيني يشبه العامل الفلسطيني الأجنبي في سلبياته ويعامل كالعراقي في كل ما تظلمه به الدولة. ولأمر لم نجد تفسيراً له يحق له السفر مرة واحدة في العام. هذا المبدأ كان سارياً قبل الحروب والحصار وبقي معها، وليس له الحق في صندوق توفير البريد.

صدر بشأن حقه في التملك عدة قرارات، لكن الواقع كان أسوأ منها. تفيد وثيقة وقعها وزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الحبوبى، وهي شهادة حية لوضع الفلسطينيين في العراق بعد 80 يوماً من حرب حزيران (يونيو) 1967 بالتالي:⁷⁸

"قمت بزيارة للملاجئ التي يسكنها إخواننا الفلسطينيون فهالني ما رأيت ولا أبلغ لو شبهتها بقبور يسكنها أحياء. فهي لا تختلف عنها من قريب أو بعيد فليس للشمس مكان فيها أو منفذ إليها كما أن الهواء النقي مطرود منها. بناؤها قديم متآكل يتهدد أرواح ساكنيها فيعيشون في قلق دائم وخوف مقيم. إن الغرفة الواحدة التي مساحتها 3X25 تسكنها عائلة يتراوح أفرادها بين 7-12 نسمة. وهي محل للطبخ ولغسيل الملابس والصحون والاستحمام والنوم والأكل وهي بنفس الوقت ساحة للعب الأطفال. وليس هناك حاجزا أو فاصل بين عائلة وأخرى وفي هذا ما فيه من خطورة ومحاذير

⁷⁸ انظر، ناصر الحارثي، اللاجئين الفلسطينيون في العراق بين خيار القتل المتعمد والتهجير القسري، حركة القوميين العرب، بتاريخ 2006/11/25.

ومشاكل تنجم من اختلاط الفتيات بالفتيان فضلا عما يتهدد الصحة من احتمال انتشار الأمراض والأوبئة خاصة وأن النظافة في هكذا أماكن تكاد تكون معدومة. إن المشكلة أكبر من أن توصف وكما يقول المثل (ليس السامع كمن رأى). إن الإنسان في هذه الأماكن يفقد آدميته وتستحيل حياته إلى ما يشبه حياة الحيوان، أقول ذلك وكلي ألم وأنا موقن أن مجلسكم الموقر (يقصد مجلس الوزراء العراقي) سيولي هذه المشكلة العناية اللازمة لإنقاذ هؤلاء المساكين من الحالة المزرية التي يعيشونها وقد دب اليأس في نفوسهم وباتوا في ريب حتى من الأمل في إنقاذهم مما هم فيه فاستسلموا لليأس. ولا أكتمكم مدى المرارة التي رافقتني وأنا أرقب نظرات الأطفال والنساء والشيوخ وقد شحبت وجوههم وغاضت نضارتها وهي ترمقني بعتب محض ولسان حالهم يقول (أهكذا يعيش العائدون).

إثر هذه "القنبلة" اجتمعت اللجنة الوزارية واتخذت توصيات، لتخصيص أراضي تملك للاجئين مع تسليم مواد بناء. وجرى إصدار تعليمات خاصة بال فلسطينيين تتضمن إعانات نقدية منتظمة في القرار رقم 1 لسنة 1968.

بعد هذه الوعود السخية جاء انقلاب حزب البعث في تموز (يوليو) 1968 فأصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم 366، الذي قرر معالجة أزمة السكن بإنشاء مجموعات سكنية شعبية متكاملة الخدمات عوضا عن تخصيص الأراضي للفلسطينيين. وقرر مساواة الفلسطينيين بالعراقيين في التعيين والترقية والتقاعد والإجازات والسلف المصرفية، وإرسالهم في البعثات الرسمية بالشروط المطبقة على العراقيين. بالمقابل، منع هذا القرار على الفلسطينيين شراء الأراضي والبناء وطلب السلف التعاونية والعقارية. وفي 1981 صدر القرار 1 بشأن تمتع الفلسطينيين بحقوق عقارية وأعطاهم الحق في التمتع بحق منفعة عقار واحد للسكن بعد موافقة وزارة الداخلية. وفي 1983 صدرت تعليمات رقم 5 تشترط موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريس المهني من أجل العمل أو الانتقال من عمل لآخر. وفي 1984 تقرر السماح للفلسطيني بتملك دار سكن واحدة على نفقته الخاصة. وفي 1987 صدر من جديد قرار عن مجلس قيادة الثورة يسمح بتملك دار سكن واحدة. وفي 1989 أصدر صدام حسين قرارا يوقف العمل

بالقرارات المذكورة أعلاه لمدة خمس سنوات. وفي 1997 أصدر صدام حسين قراراً بتمليك الفلسطينيين الحامل لشارة الحزب قطعة أرض سكنية.

وباستثناء محأولات مطلع السبعينات التي نجم عنها تحسين في وضع قسم من اللاجئين، رهنّت الثمانينات والتسعينات أي تحسن في وضع الشخص الفلسطيني بولائه للسلطة والحزب. فيما همشت الغالبية العظمى لحساب فئة صغيرة جداً من المنتفعين.

وتشير المعطيات المتوفرة، إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، قد استفادوا مما وفرته لهم الدولة العراقية من مساكن وأماكن إقامة، إذ أن هناك 84.3% من هؤلاء اللاجئين، يشغلون سكناً على نفقة الحكومة العراقية. ويمكن تقسيم سكن هؤلاء اللاجئين إلى ستة أنواع، وهي:-⁷⁹

أولاً: الدور المجمدة من قبل الدولة، والسكن فيها مكون من غرفة إلى ثلاث غرف حس وضع العائلة، ونسبة الذين يسكنون هذه الدور 12.7% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. ثانياً: الملاجئ وهي عبارة عن بيوت قديمة وكبيرة الحجم تضم أسر كبيرة وهي غير صالحة للسكن.

ثالثاً: الدور الحكومية والمستأجرة وهي أشبه ما تكون بالمساكن الشعبية. رابعاً: العمارات السكنية في حي 7 نيسان وتقدر نسبة القاطنين فيها 19.38% من اللاجئين. خامساً: بيوت حكومية مؤجرة ومنتشرة على مختلف مناطق بغداد وأحيائها الشعبية. سادساً: 13.3% من اللاجئين يشغلون سكناً على نفقاتهم الخاصة، وهم من أصحاب الدخل المتوسط، أما 2.4% من اللاجئين فيملكون دوراً خاصة بهم، وتعتبر الفئة الأخيرة من فئة الدخل المرتفعة.

ويمكن رصد المناطق التي يسكنها الفلسطينيون في بغداد في 2003 كالتالي:-

⁷⁹ د. جميل مصعب، فلسطينيو الشتات في العراق، ورقة مقدمة إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، عمان، حول مستقبل فلسطيني الشتات، 11-13/9/2000، ص 4-5، حيث تم الاعتماد على دراسات هدى حمودة عن الفلسطينيين في العراق، في مطبعة شرق برس 1987، ص 8.

- البلديات: وهي أكبر تجمع فيه حوالي 1600 عائلة موزعة على 768 شقة في 16 عمارة سكنية.
- ست ملاجئ متوسطة الحجم في بغداد الجديدة كانت مستوصفات بيطرية لمعالجة الحيوانات.
- 24 بيتا حكوميا شعبيا صغيرا في تل محمد.
- ثلاث ملاجئ إحداها آيل للسقوط في حي الأمين وعدد شققها 45.
- ثلاث ملاجئ في الزعفرانية وثمانية بيوت حكومية شعبية في وضع لا إنساني.
- ثلاث ملاجئ في حي الحرية أحدها كبير والآخران متوسطان مع بيوت حكومية صغيرة مجموعها 129 بيتا.
- البيوت المجمدة في حي السلام التي أشرنا لها وبيوت حكومية شعبية صغيرة عددها 68.
- بيوت متنوعة ومنتشرة في البتاوين وحي الجهاد وأبو تشير وغيرها عددها يقارب 68 بيتا. ومؤخراً جرى ترحيل 706 عائلة من بيوتها وتم تأمين بعض هذه العائلات مع أقاربها في أماكن يتكدس بها الناس والأثاث. كما أقيم مخيم العودة في النادي الفلسطيني في البلديات، لاستيعاب العدد الأكبر منهم في وضع هو غاية في الصعوبة.

قوانين ومراسيم الحراك الاقتصادي والاجتماعي والعمل

خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل،⁸⁰ ميزانية محددة إلى مديرية شؤون الفلسطينيين، قدرها 200 ألف دينار عراقي في السنة، وظلت هذه الميزانية ثابتة رغم تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق حيث كان عددهم في عام 1952 حوالي 2000 لاجئ مستفيد من هذه الميزانية، وأصبح هذا الرقم في النصف الأول من عام 1971 يزيد على 14 ألف نسمة.

⁸⁰ لبيب قدسية، اللاجئين الفلسطينيون في العراق. مركز شمل للاجئين، رام الله، 1997.

وقد صرفت هذه المخصصات بدلاً من المواد التموينية والملابس التي كانت وكالة الغوث توزعها على اللاجئين في الدول العربية الأخرى، فقد أصر العراق على رفض أسلوب وكالة الغوث والاستعاضة عنه بالمخصصات النقدية المذكورة.

وتمنح المديرية في مطلع كل شهر مخصصات نقدية إلى اللاجئ الفلسطيني المسجل في سجلاتها وذلك على النحو التالي:

1. تدفع إعانة نقدية قدرها خمسة دنانير لكل لاجئة تلد مولوداً جديداً.
2. تدفع إعانة نقدية قدرها خمسة دنانير لعائلة كل فلسطيني يتوفى يزيد عمره عن الست سنوات.
3. يدفع لكل طفل تجاوز عمره السنة الواحدة لحد ست سنوات معونة نقدية قدرها 50 فلساً يومياً بعد التأكد من دخل العائلة.
4. يدفع لكل شخص فلسطيني مسجل أكمل السنة السادسة من عمره ولم يتجاوز السنة الثامنة عشرة 100 فلس يومياً.
5. يدفع لكل لاجئ فلسطيني مسجل في العراق يترأوح عمره بين الثامنة عشرة والخامسة والستين مبلغ قدره 100 فلس يومياً، إذا توفر فيه أحد الشروط التالية:
 - إذا كان مصاباً بعاهة أو مرض يمنعانه من الكسب على أن يكون ذلك مؤيداً بقرار من لجنة طبية رسمية.
 - إذا كان طالباً في مدرسة صباحية ولم يكن موظفاً أو مستخدماً في دائرة رسمية أو شبه رسمية أو شركة ولم يكن له مورد آخر للرزق، على ألا يزيد عمره عن العشرين عاماً في المدارس المتوسطة والاعدادية (الثانوية)، والستة والعشرين عاماً في الكليات.
 - إذا كانت أنثى غير موظفة أو مستخدمة في دائرة رسمية أو شبه رسمية أو شركة ولم يكن لها مورد آخر للرزق.
6. يدفع لكل لاجئ فلسطيني في العراق تجاوز عمره الخامسة والستين سنة مبلغ 100 فلس يومياً.
7. تقطع المخصصات النقدية في الحالات التالية:
 - إذا كان طالباً في بعثة دراسية على حساب الدولة أو إذا أدخل كلية الإحتياط.
 - أن يكون قد غادر العراق من تاريخ صدور الأمر الإداري بذلك.
8. يستمر صرف المخصصات النقدية للفلسطينيين المرضى في المستشفيات.

9. للوزير بتوصية من مدير الخدمات الاجتماعية العام، بناءً على الضرورة، صرف المخصصات إلى الفلسطينيين المقبولين بدون صرف في الحالات التالية:

- للعاجز إذا ثبت عجزه بتقرير من لجنة طبية رسمية أو عجزه عن العمل لكبر سنة.
- الأرملة المقطوعة إذا ثبت عدم وجود أي معيل لها أو أي دخل خارجي.
- في حالة توقيف أو سجن رب الأسرة وعدم وجود مورد لها أو دخل خارجي.

10. يقسم دخل العائلة من غير المخصصات التي تدفعها مديرية الخدمات الاجتماعية العامة، على خمسة ويكون خارج القسمة عدد الأفراد الذين تقطع المخصصات النقدية عنهم. ويتم تطبيق هذه المادة بأن تقطع مخصصات شخص واحد من العائلة مقابل كل خمسة دنانير من الدخل الذي تحصل عليه الأسرة من غير المخصصات الحكومية. وقد اعتبرت الأسرة مؤلفة من الزوجين وخمسة أولاد غير متزوجين كحد أعلى لدفع المخصصات. ويتبين من القوانين السالفة الذكر، أن اللاجئين في العراق لا يتقاضون جميعهم تلك المخصصات،

وقد جرى تعديل بسيط على هذه المواد في قرار مجلس قيادة الثورة رقم 366 المنعقد بتاريخ 17/8/1969 والمتعلق بإجراء تعديل على البند 6 من بنود المخصصات وعلى النحو التالي:

- أ. يستمر صرف المخصصات للفلسطينيين في الحالات التالية:
 - أولاً: إذا سافر أحد أفراد العائلة للدراسة على حسابه الخاص.
 - ثانياً: إذا سافر أحد أفراد العائلة للالتحاق بالفدائيين.
- ب. يتوقف صرف المخصصات للأسباب التالية:
 - أولاً: إذا سافر أحد أفراد العائلة للدراسة على نفقة الحكومة.
 - ثانياً: إذا سافر أحد أفراد العائلة لغرض العمل في دولة أخرى وتأكد اشتغاله فعلاً.
- ج. في حالة توظيف أو استخدام أحد أفراد العائلة في دوائر الدولة الرسمية أو شبه الرسمية في العراق، يلاحظ مقدار راتبه ومدى تناسبه مع أفراد العائلة، فإذا كان متناسباً مع المستوى المعاشي للعائلة، تقطع المخصصات عن العائلة بأكملها. أما إذا كانت الأجور التي يتقاضاها ضئيلة، فيجب موازنة ذلك والإبقاء على قسم من المخصصات التي تدفع لبقية أفراد العائلة، بما يتناسب والمستوى المعيشي للأسرة. وهناك بعض الحالات التي تقطع فيها المخصصات النقدية عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق وأهمها:

1. إذا خالف اللاجئ الفلسطيني هذه التعليمات.

2. إذا قدم اللاجئ الفلسطيني معلومات مضللة أو كاذبة عن حالته المعيشية. وتقطع المخصصات لمدة ثلاثة أشهر عن كل مخالفة ولا تعاد المبالغ المقطوعة.
3. إذا رفض الفلسطيني أو امر مديرية شؤون الفلسطينيين.

صدر القانون رقم (15,108) المؤرخ في 11/5/64 والذي ينص على ما يلي:
"قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 11/5/64 بشأن اللاجئين الفلسطينيين في وظائف الحكومة ما يلي:

معاملتهم معاملة الموظف العراقي من حيث نوال الراتب والعلوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة والاجازات، بتطبيق قوانين وأنظمة عليهم باستثناء ما يلي: أ. عدم اعتبار خدماتهم تقاعدية، لانه في حالة اعتبارها لهذا الغرض، قد تدفع اللاجئ بالتشبيث بالبقاء وعدم العودة هو وأفراد أسرته في حالة استرداد الجزء السلب على أن يمنحوا عند انتهاء خدماتهم ما يعادل راتب شهر واحد عن كل سنة بمعدل آخر راتب عند ترك الخدمة ب. أن ينظم نموذج عقد يحدد كل ثلاث سنوات، أو خمس سنوات مع استمرار اعتبار الخدمة لغرض العلوّة والترفيّع ومدة الخدمة لغرض المكافأة، على أن تكون المعاملة شاملة لكافة من يحملون شهادة مدرسية مقبولة حسب أحكام القانون.

يرجى اتخاذ ما يلزم بهذا الشأن بعد مراعاة مايلي:

1. أن هذا القرار يشمل اللاجئين الفلسطينيين فقط ولا يشمل الفلسطينيين الآخرين، على أن يقدم اللاجئ الفلسطيني وثيقة من الجهات المختصة تؤيد كونه لاجئاً فلسطينياً.
2. تحتسب رواتبهم على ملاك المستخدمين الأجانب.

ظل هذا القرار ساري المفعول حتى عام 1969 حيث عدل بالقرار (336) الصادر عن مجلس قيادة الثورة، الذي قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ 17/8/1969 ما يلي: "التعيين: أ. مساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترفيّع والتقاعد، على أن يبقى التعيين مشروطاً بالإنتهاء في حالة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. ب. مساواة الفلسطينيين الموظفين بالعراقيين في حصولهم على الاجازات الدراسية وعند استلافهم من مصرف الرهون حسب الشروط المرعية."

- وبعد حرب الخليج عام 1991 سنتّ الحكومة العراقية⁸¹ عدة قوانين خاصة بالفلسطينيين منها:
1. إلغاء رخص السياقة العمومية التي كان يتمتع بها الفلسطينيون الذين لجأوا إلى العراق، بعد نكبة عام 1948، ونكسة عام 1967، وهي ميزة كانت ممنوحة لهم قبل حرب الخليج.
 2. منع تملك الأرض لأي فلسطيني، وهو امتياز حصل عليه الفلسطينيون أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وقد تم إلغاؤه.
 3. يمنع تأجير المحلات التجارية للفلسطينيين، وعدم منحهم وثيقة تجارية للاستيراد والتصدير، حيث كان لهم الحق في ذلك قبل حرب الخليج.
 4. عدم السماح بالسفر للفلسطينيين الذين يحملون وثيقة سفر عراقية إلا في حالات استثنائية محدودة جداً ومرة كل عام.
 5. عدم تسجيل أي بيت باسم اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وكان معمولاً به قبل حرب الخليج، واستمر تطبيقه بعد الحرب.
 6. رفض طلبات التعيين في الوظائف الحكومية للفلسطينيين والعرب الآخرين، وذلك من أجل توفير فرص العمل للعراقيين بشكل أفضل.
 7. منع الفلسطينيين من امتلاك السيارات الخصوصية والعمومية، كما رافق ذلك ارتفاع حاد في إيجارات السكن، مما أثر على أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية أيضاً، فقد انخفضت نسبة الزواج وزادت نسبة الطلاق.

بعد فرض الحصار الدولي على العراق، استصدرت الحكومة العراقية سلسلة قرارات في عام 1994، تتعلق بحماية الاقتصاد العراقي، و ذلك بمنع غير العراقيين من مزولة كل الأنشطة التجارية على الأرض العراقية، خاصة بعد أن تدهورت العملة العراقية. كما أصدرت الحكومة العراقية القرار رقم (23) في 1994/3/7، أوقفت من خلاله العمل بالقوانين و القرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، و كل ما شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان. و في 1997/9/13 تم استصدار عدة قرارات استثنت بموجبه اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق، و الذين قدموا إليه ما بين عامي (1948-1950) و معاملتهم معاملة المواطن العراقي.

⁸¹ هيثم مناخ، الفلسطينيون في العراق. تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان. باريس، 2003.

إن تطبيق هذه القوانين قد أضر بمصالح الفلسطينيين وزاد من معاناتهم، وحرمانهم من حرية الحركة ومن مزأولة أعمالهم وتجارتهم مما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة.

الإجراءات الالاقانونية بعد الغزو الأمريكي

منذ عام 1950، منحت الحكومة الفلسطينية العراقيين وثائق السفر الخاصة باللاجئين⁸² دون إعطائهم جوازات سفر عراقية. وقد بقي من وفدوا في أعقاب حرب 1948 - 1949 وأحفادهم المولودين في العراق مسجلين بصفة لاجئين، ولم يصبحوا مواطنين. وقد جعلت وثائق السفر الخاصة باللاجئين من سفر العراقيين إلى الخارج أمراً شديداً الصعوبة؛ كما أخضع الفلسطينيون العراقيون إلى نفس القيود المفروضة على السفر إلى الخارج والتي فرضتها الحكومة العراقية على جميع العراقيين في التسعينات، وذلك من قبيل دفع 400,000 دينار عراقي (قرابة 200 دولار) للحصول على تأشيرة خروج. وفي أوائل عام 2000، أعلنت حكومة صدام حسين عن سياسة جديدة تتضمن منح الفلسطينيين المقيمين في البلاد منذ 1948 حق الملكية العقارية في بغداد. لكن الفلسطينيين العراقيين قالوا أن القيود القانونية التي تمنعهم من تسجيل المنازل والسيارات والخطوط الهاتفية بأسمائهم ظلت سارية حتى عام 2002.

أن كثيراً من الفلسطينيين استهدفوا لأنهم يحملون وثائق زرقاء كتب عليها "الجمهورية العراقية: وثيقة سفر فلسطينية"، بدلاً من جوازات السفر العراقية الخضراء. وذلك لأنها سهلة التمييز عن جوازات سفر المواطنين. أن الميليشيات الشيعية، وخاصةً بعد تفجير سامراء، قتلت عدداً من الفلسطينيين بعد التعرف عليهم من وثائقهم.

الشروط الجديدة المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين مرهقة جداً. إذ يجب حضور جميع أفراد الأسرة إلى مديرية الإقامة كل شهر إلى ثلاثة أشهر من أجل تجديد تصريح الإقامة. وتضطر الأسر للانتظار فترات طويلة من أجل الحصول على التصاريح أو تجديدها. وهي تضطر أحياناً إلى الذهاب إلى المديرية يومياً لمدة أسبوعين قبل استلام التصريح. وحتى عندما يتمكن الفلسطيني من تجديد الإقامة، فإنها لا تكون صالحةً إلا لفترة تمتد من شهر إلى ثلاثة، مما يجعلهم يشرعون بمعاملة تجديدها ثانية فور الحصول عليها تقريباً.

لا يقتصر التمييز وسوء المعاملة على وزارة الداخلية. فقد أظهرت وزارة الهجرة والمهجرين، وهي التي تقدم خدمات هامة للآجانب القاطنين في العراق وللأشخاص المشردين داخلياً، عداءً خاصاً تجاه الفلسطينيين. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2005، عقدت وزيرة الهجرة والمهجرين سهيلة عبد الجعفر مؤتمراً صحفياً صرحت فيه أنها طالبت مجلس الوزراء ووزارة

⁸² هيو مان رايتس ووتش، مصدر سابق، ص 10-11، ص 36، ص 34، ص 35.

الداخلية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قالت: "يجب أن تبادر وزارة الداخلية إلى طرد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى العراق ولا يحملون جنسية عراقية إلى أرضهم في غزة بعد أن انسحبت إسرائيل منها". كما صرحت أيضاً أن مطالبتها بطرد الفلسطينيين من العراق جاءت بعد تورطهم في الهجمات الإرهابية خلال العامين الماضيين؛ وهو اتهام لم يقدّم دليل عليه.

يمكن تلخيص أبرز الإجراءات اللاقانونية التي يتلظى بها اللاجئ الفلسطيني في العراق، بعد الغزو الأمريكي من قبل الحكومة العراقية والمليشيات المساندة لها، بـ:

1. إلغاء الإقامة الدائمة: ألغت الحكومة العراقية المؤقتة والانتقالية الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في العراق، واستبدلت ذلك بقرار المراجعة الدورية المستمرة الشهرية تارة، وكل شهرين أو ثلاثة تارة أخرى، وأخيراً أصبحت كل ستة أشهر. ولكن بعد تشكيل حكومة إبراهيم الجعفري تم العودة إلى قرار المراجعة الشهرية مرة أخرى، وأخيراً رست الأمور على المراجعة كل 3 أشهر، وتتم المراجعة بحضور كافة أفراد الأسرة صغيراً وكبيراً، مريضاً كان أو معوقاً، وأي تأخير في المراجعة يتوجب عليه دفع غرامة لكل فرد مقدارها (10) دنانير عراقية.
2. وقف إصدار وثيقة السفر: منذ احتلال العراق وحتى شهر تموز الماضي تم إقرار رزمة شروط ومطالب لكل من يتقدم بطلب إصدار وثيقة سفر جديدة، الشروط تعسفية وظالمة وتعجيزية. وقد تم إعطاؤها لعدد محدد من الفلسطينيين منذ فترة وجيزة.
3. إيقاف إصدار بطاقة الهوية الشخصية: لكل المواليد الجديدة منذ العام 2003، كما أنه لا يتم إصدار بطاقة هوية بدل فاقد أو تالف للاجئين الفلسطينيين، وهناك أعداد من الفلسطينيين لا يحملون أية أوراق ثبوتية، على الرغم من أن حمل الهوية الفلسطينية في ظل الأوضاع الأمنية المتردية في العراق يعتبر بمثابة تهمة أو جريمة، حيث تم إيقاف و اعتقال عدد من الفلسطينيين من قبل حواجز الجيش العراقي أو مغاوير وزارة الداخلية فقط لأنهم يحملون الهوية الفلسطينية الصادرة عن مديرية الإقامة.
4. القتل المتعمد للمواطنين الفلسطينيين: كما تمت الإشارة سابقاً تشن على اللاجئين الفلسطينيين حرب أمنية متعددة الأشكال أدت إلى استشهاد أكثر من 170 فلسطينياً أكثر من 50% منهم قتلوا لأنهم يحملون الهوية الفلسطينية أو لكونهم فلسطينيين فقط.

5. اختطاف العشرات من اللاجئين الفلسطينيين بحجة أنهم ميسورين ومطالبة أهاليهم بدفع فدية تتراوح حسب الحالة بين 15 - 10 ألف دولار كي يتم إطلاق سراح المخطوف الذي يكون في حالات عديدة رجلاً طاعناً في السن، أو طفلاً في المدرسة الابتدائية، أو شاباً في مقتبل العمر . وقد تم أخذ الفدية في حالات من أهالي المخطوفين وبعد ذلك تم قتلهم.
6. التهجير القسري من أماكن السكن :لا يعرف عدد البيوت التي تم إخلاءها من قبل ساكنيها من اللاجئين الفلسطينيين، بعضها ملك صرف ومسجل في وزارة المالية :في أحياء عدة من بغداد منها الدورة وأم المعالف والسيدية والحرية، وعند كتابة هذا المقال ورد إلينا خبر عن تهجير أكثر من 24 عائلة فلسطينية تسكن على نفقة الدولة من حي نل محمد بالقرب من بغداد الجديدة، كما أن عشرات العائلات الفلسطينية التي ما زالت تقيم في حي الحرية تم إبلاغها بأنها يمكن أن تعود إلى منازلها شرط ألا يعود الشباب من سن 15 سنة وكذلك الرجال إلى بيوتهم .وهذا ما تم فعلاً منذ أكثر من شهر مضى، علماً أن هذه البيوت تعود عائديتها إلى الحكومة العراقية الغائبة فعلاً والحاضرة شكلاً.
7. استمرار اعتقال عشرات الفلسطينيين في سجون الاحتلال الأمريكي وكذلك سجون وزارة الداخلية العراقية، علماً أنه منذ بدء الاحتلال تم اعتقال وإطلاق سراح مئات الفلسطينيين في العراق .كما أن هناك عدداً يتجاوز 10 مواطنين فلسطينيين يعتبرون مفقودين ولا يعرف مصيرهم منذ أن اختفوا منذ أكثر من عام.
8. إصابة عشرات الفلسطينيين بجروح بعضها خطيرة نتيجة فشل عدد من عمليات الاغتيال والتصفية، وكذلك من جراء إصابة الكثير منهم في قصف مجمع البلديات بشكل خاص كما حدث يوم 19/10/2006 ، حيث سقط 18 جريحاً.
9. اضطرار آلاف اللاجئين الفلسطينيين إلى مغادرة العراق بكل الأشكال والطرق المتاحة إلى أي بلد عربي أو أجنبي يمكن أن يستقبلهم .كما أن هناك مئات من اللاجئين الفلسطينيين عالقين على الحدود منذ أكثر من 3 سنوات في معسكر رويشد على الحدود العراقية الأردنية، وهناك حوالي 250 شخصاً يعيشون في معسكر الهول في مدينة الحسكة السورية، كما أن هناك أكثر من 450 مواطناً فلسطينياً يقيمون في التنف على الحدود السورية العراقية، يعيشون في ظروف معاشية وإنسانية قاسية.

وكالة الأونروا واللاجئين الفلسطينيين في العراق

على خلاف الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، لم يوقّع العراق اتفاقية مع الأونروا التي أنشأت عام 1949، بعدما فضلت الحكومة العراقية معالجة احتياجات اللاجئين لنفسها.

وقد كانت الأونروا قد وضعت في اعتباراتها الأولية، منذ بداية عملها في 20 حزيران 1950، أن يكون العراق هو المنطقة السادسة من مناطق عملياتها الخمس، التي شملت الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، وسوريا ولبنان، ولكن الحكومة العراقية رفضت هذا الأمر رفضاً قاطعاً، وتعهّدت للوكالة الدولية وللأمم المتحدة بوضع كافة إمكاناتها للإشراف الكامل على شؤون الفلسطينيين في العراق، وتقديم المعونات المادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والسكن الملائم

لهم ومساعدتهم على تنظيم أمورهم الحياتية، وذلك مقابل عدم دفع العراق لأية تبرعات نقدية إلى وكالة الغوث.⁸³

وبناء على ذلك، فإن الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، قد أسقطت من حسابها جميع اللاجئين الذين هاجروا إلى العراق، ولم تدخلهم إطلاقاً في تقاريرها السنوية، أو في برامجها الإعلامية، أو برامجها الإغاثية التوطينية والصحية والتعليمية وغيرها. ولدى تردي الأوضاع المعيشية في العراق عموماً، جراء العقوبات الدولية التي فرضت عليه بعد حرب الخليج الثانية، وتوقف مشاريع إنشاء المجمعات السكنية لإسكان اللاجئين الفلسطينيين هناك، كمشروعى المجمعين في "البلديات" و "الدوره"، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب رسمي إلى الحكومة العراقية في بداية التسعينات، من أجل السماح لها بمفاتيح وكالة الأونروا من أجل تمديد ولايتها على الفلسطينيين اللاجئين في العراق. ووافقت الحكومة العراقية، لكن وكالة الأونروا رفضت ذلك"⁸⁴

هكذا، أصبح اللاجئين الفلسطينيون في العراق خارج الإطار القانوني الدولي الخاص بهم، أي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا، التي أنشأت بموجب قرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة،⁸⁵ وقد نص هذا القرار على الأهداف المتوخاة من إنشاء وكالة الأونروا، بنصه"

"مدركة بأنه، دون المساس بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 (د-3) بتاريخ 11 كانون الأول 1948، من الضروري مواصلة المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، لمنع حالات المجاعة والعوز بينهم، ولتعزيز ظروف الهدوء والاستقرار..."

وقد تم تكليف وكالة الأونروا بـ:

⁸³ لبيب قدسية، اللاجئين الفلسطينيون في العراق. مركز شمل اللاجئين الفلسطينيين، رام الله، 1997.
⁸⁴ تصريح للأخ غرام الأحمد، أورده موقع مركز العودة الفلسطيني www.prc.org.uk بتاريخ 26 أيار 2004.
⁸⁵ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 302 (د-4) بتاريخ 8 كانون الأول 1949.

"... التشاور مع حكومات الشرق الأدنى، بشأن التدابير التي ينبغي لهم اتخاذها، استعداداً للوقت الذي تتوقف فيه المساعدة الدولية لمشاريع الإغاثة والتشغيل..."

وكما ذكر سابقاً، رفضت الحكومة العراقية آنذاك شمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق بولاية وكالة الأونروا. والحقيقة، أن هذا الموقف كان "نخوة عربية" ووفاء لمقاتلي وعائلات "فوج الكرم"، الذي أسسه الجيش العراقي في منطقة شمال فلسطين إبان معارك 1948-1949 مع المنظمات الإرهابية الصهيونية. فما كان من قيادة الجيش العراقي إلا وأن أخذ معه من وافق من اللاجئين الفلسطينيين من أتباع ذلك الفوج، إلى العراق لحمايتهم ورعايتهم. ويمكن الاعتقاد بأن رفض الحكومة العراقية لولاية وكالة الأونروا على هؤلاء، هو من باب "الشهامة" و "النخوة العربية" والشعور بالمسؤولية تجاه مقاتلي لواء الكرمل وعائلاتهم وأقربائهم.

وإن كان هذا يجب أن يكون مفهوماً كأساس، إلا أن هذا الموقف "العروبي"، قد أضاع وفوت جملة من الحقوق الدولية للاجئين الفلسطينيين في العراق، وأعفى منظمات دولية متخصصة باللاجيء من التزامات قانونية دولية تجاهه، سواء أكانت من وكالة الأونروا أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة.

إن القواعد والأحكام الاتفاقية والعرفية، التي تتضمنها المواثيق والصكوك الدولية بشأن اللاجئين، لم تكن تسري ولا يجري تطبيقها والإشراف على نفاذها وحمايتها على اللاجيء الفلسطيني في العراق، بعدما تولت الحكومة العراقية بنفسها ذلك، ومنعت وكالة الأونروا والمفوضية السامية للاجئين من بسط ولايتها على هؤلاء.

الوضع القانوني لهؤلاء اللاجئين، يتمثل في أنهم ليسوا مسجلين لدى وكالة الأونروا ولم تشملهم ولايتها منذ إنشائها، هذا من جهة. وأن الحكومة العراقية التي التزمت برعاية وإغاثة هؤلاء، أصبحت عاجزة عن ذلك لأكثر من سبب، من جهة أخرى. وفي مثل هذه الحالة، أفلا يُعتبر اتفاق وكالة الأونروا مع الحكومة العراقية عام 1950 في حكم الملغي، بسبب القاعدة القانونية النازمة القاضية بأن تغير الظروف وعجز طرف تعاقدى على الوفاء بالتزاماته، تعتبر

واحدة من أسباب إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية؟ ألا يتوجب تفعيل النص القانوني الوارد في القرار المنشيء لوكالة الأونروا رقم 302 (د-4) بتاريخ 8 كانون الأول، والقاضي بالتشاور من قبل وكالة الأونروا مع حكومات الشرق الأدنى، بشأن التدابير التي ينبغي لهم اتخاذها، استعداداً للوقت الذي تتوقف فيه المساعدة الدولية لمشاريع الإغاثة والتشغيل..؟ فهذه "المساعدة" و "المشاريع" قد توقفت من قبل الحكومة العراقية، بسبب الظروف العاصفة بالعراق، وأصبحت عاجزة عن القيام بواجباتها بموجب اتفاقها مع وكالة الغوث. أفلا يتوجب على وكالة الغوث في هكذا حالة، أن تضطلع بمسؤولياتها الواجبة بموجب قرار إنشائها؟

إن المنطق القانوني والإنساني من وراء الأهداف المتوخاة والمكلفة بها وكالة الأونروا، تقود إلى التأكيد على أن الأونروا باتت بحكم مقاصد قرار إنشائها وأهدافها، هي الجهة الدولية ذات الاختصاص الأصيل برعاية وإغاثة وحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية. فهي، المنظمة / الوكالة الدولية التي أناط بها المجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة، تقديم المساعدات الإغاثية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في مناطق لجوئهم. وعلى الرغم من مناطق اللجوء عديدة، إلا أن الأونروا قد بسطت ولايتها على التجمعات الرئيسية لمناطق اللجوء، وخاصة: الأردن، سوريا، لبنان والمناطق الفلسطينية.

ولكن مناطق اللجوء الفلسطينية أكثر من ذلك بكثير، بل ويطراً عليها تغييرات بفعل استمرار سياسات التطهير العرقي الإسرائيلي، وتكرار عمليات التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين مرات متعددة إلى مناطق لجوء أخرى، كما حصل مع قسم من لاجئي قطاع غزة، ونزوحهم من هناك إلى مصر خلال وبعد حرب حزيران عام 1967. وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية إيلاء هؤلاء النازحين من اللاجئين الفلسطينيين إلى مصر رعايته وإغاثته لهم، مما دفعه إلى استصدار قرار⁸⁶ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يقضي بتوسيع ولاية وكالة الأونروا لتشمل بصلاحياتها بشكل مؤقت اللاجئين هؤلاء. ولعل في هذه السابقة، ما يجعل من الممكن المطالبة بتمديد الولاية الجغرافية للأونروا لتشمل فلسطيني اللجوء في العراق، أسوة بما قام به المجتمع الدولية ووكالة الأونروا في هذه السابقة.

⁸⁶ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 2252 (es-7)، بتاريخ 4 تموز 1967.

إن هكذا توجه واحتمال ممكن، يستدعي موافقة عراقية رسمية على قرار الجمعية العامة رقم 302 (د-4) في 8 كانون الأول 1949 الخاص بتأسيس وكالة الأونروا. ويستدعي هذا أيضاً، إبرام اتفاق بين الوكالة والحكومة العراقية، لتحديد حدود الولاية والصلاحيات وأطر التنسيق والتعاون فيما بين الطرفين بشأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وخاصة ما نصت عليه ديباجة القرار الدولي هذا، فيما يخص:

أولاً: التعاون مع الحكومات المحلية بالاغثة المباشرة وبرامج التشغيل.
ثانياً: التشاور مع الحكومات في التدابير التي تتخذها، تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للاغثة غير متوفرة.
ثالثاً: تأسس لجنة استشارية من الحكومات المساهمة، لأداء المشورة ومعاونة الأونروا في اختيار المشاريع وتنفيذها.

تمثل هذه القواعد والاحكام، حدود الولاية والصلاحيات، ما بين الدول المضيفة وبين الأونروا، ويبدو التداخل والتنسيق والتعاون والتشاور، في ما بينها واضحاً. أي ان الأونروا ليست مطلقة الصلاحيات والولاية في المخيمات، باعتبار المخيمات جزء من سيادة وولاية الدول المضيفة، تنازلت عن إدارة وبسط سيادتها الكاملة عن بعض مظاهرها، للأونروا، عبر قرار دولي ناظم رقم 302 (د-4)، والأونروا ملزمة كما الحكومات المضيفة، بالتعاون في مجالات "الاغثة المباشرة وبرامج التشغيل" واختيار المشاريع وتنفيذها" و "التشاور في التدابير التي تتخذها، تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للاغثة غير متوفرة". كل ذلك، بعدما اكدت ديباجة القرار المذكور اعلاه على احكام الفقرة (11) من القرار 194، بشأن حق العودة والتعويض.

تنطبق هذه المرجعية القانونية الدولية والإقليمية العربية، على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ أي ان الحكومة اللبنانية ملزمة بموجب قبولها بهذه الاتفاقيات الخاصة Lex spesiales بشأن اللاجئين الفلسطينيين، ان تفي وتقوم بتنفيذ كافة الالتزامات والتعهدات التي نصت عليها تلك الاتفاقيات والقرارات الدولية والاقليمية.

وإن كان هذا هو الاستحقاق الأول المطلوب، جراء اتفاق محتمل وممكن بين وكالة الأونروا والحكومة العراقية، إلا أن هناك استحقاق آخر مطلوب أيضاً، وهو ضرورة انضمام

العراق إلى الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين،⁸⁷ التي تعهدت فيها الدول العربية ببذل كل جهدها لضمان معاملة اللاجئين عموماً، معاملة غير معاملة الأجانب، كما أكدت الاتفاقية التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، واتفاقية جنيف لعام 1951، الخاصة بأوضاع اللاجئين، والبروتوكول الإضافي عام 1967.

وقد أنشأت الجامعة العربية "مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة." وبدأ هذا أعماله في حزيران / يونيو 1964، وكان أهم ما أنجزه بخصوص اللاجئين الفلسطينيين "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية،"⁸⁸ والذي أقره وزراء خارجية الدول العربية، في 1965/9/10، ونص على:-

"أ- مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي (...) الحق في العمل والاستخدام، أسوة بالمواطنين."
"ب- يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي الدولة العربية الأخرى، الحق في الدخول إلى أراضي (...) والخروج منها، متى اقتضت مصلحتهم ذلك، ولا يترتب على حقهم في الدخول الحق في الإقامة، إلا للمدة المرخص بها لهم، وللغرض الذي دخلوا من أجله، ما لم توافق السلطات المختصة على غير ذلك."

"ج- يمنح الفلسطينيون، المقيمون حالياً، في أراضي (...) وكذلك من كانوا يقيمون فيها وسافروا إلى المهاجر، متى رغبوا في ذلك، وثائق صالحة لسفرهم، وعلى السلطات المختصة، أينما وجدت، صرف هذه الوثائق، أو تجديدها بغير تأخير."

"د- يعامل حاملو هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة."

⁸⁷ فاطمة خير "البعد الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، مجلة صامد الاقتصادي، مصدر سابق ص 148 - 151.
⁸⁸ عباس شبلاق، قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية. مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله - فلسطين، 1997، ص 10-11.

وفي الدورة الثانية والستين، أصدر مجلس الجامعة القرار رقم 3180، بتاريخ 1964/9/4، الذي نص على:-

- (1) أن يتولى مؤتمر المشرفين معالجة القضايا التي كان يبحثها مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين أعماله.
- (2) أن يعقد مؤتمر المشرفين دورتين في العام، بدلاً من دورة واحدة، وذلك إلى أن يستأنف مؤتمر أجهزة فلسطين أعماله.

إن انضمام العراق إلى "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية" لعام 1965، يعني إلتزامه بالواجبات الحقوقية العربية المنصوص عليها فيه لصالح اللاجئين الفلسطينيين، من جهة، وكذلك يعني إنضمام العراق ليصبح عضواً في مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة.⁸⁹

الواجبات القانونية الدولية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

إن عجز الحكومة العراقية على القيام بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بموجب قوانينها ومراسيمها التشريعية والإدارية المتعاقبة، بشأن حقوق هؤلاء من إيواء وخدمات أساسية وإنمائية وحقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية، هذا إلى جانب الحق الأساس في الأمن والحماية؛ كل هذا، يطرح السؤال عن مدى قانونية وجدوى وإمكانية الإستدعاء والطلب من المفوضية السامية للاجئين التابعة إلى الأمم المتحدة، لتغطية هذا العجز، خاصة وأن هؤلاء

⁸⁹ انعقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، دورته السابعة والعشرين التي عقدت في مقر الأمانة العامة بالقاهرة، في الفترة من 20 إلى 25 كانون ثان الماضي. وهو المؤتمر الذي عقد بمشاركة رفيعة المستوى ومتخصصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وهي: مصر والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر. صحيفة القدس المقدسية بتاريخ 2007/2/4، ص 29.

اللاجئين لا يتمتعون بخدمات الأونروا. وعلى الرغم من أن لهؤلاء اللاجئين قد خصصت وكالة الأونروا، وتخرج الإتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين⁹⁰ التي تم اعتمادها بتاريخ 28 تموز 1951، وبدأ تاريخ نفاذها في 22 نيسان 1954، عن الإطار القانوني الناظم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث تنص الفقرة (د) من المادة الأولى منها على:

"لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين". وورد مضمون ذلك في البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والذي بدأ في النفاذ بتاريخ 4 تشرين أول 1967.

وتستطرد الفقرة ذاتها لتؤكد:

"فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائياً طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يصبح هؤلاء الأشخاص، جراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية."

وتسقط هذه الاتفاقية، صفة اللاجئ، عن الشخص الذي تمنحه وتعتبره سلطات الدولة المضيفة "مالكاً للحقوق وعليه الالتزامات المرتبطة بجنسية هذا البلد" (الفقرة هـ من المادة الأولى). ولا تمنع هذه الاتفاقية تحميل اللاجئ أعباء الرسوم أو الضرائب، أي كانت تسميتها بشرط ألا تغاير أو تفوق تلك المستوفاة من قبل مواطنيها (الفقرة الأولى من المادة 29).

ويحدد النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 14 كانون الأول 1950، نطاق عمل المفوضية وولاية المفوض السامي في فصله الثاني (المواد 6-12). ويؤكد النظام في مادته السابعة على عدم شمول ولاية المفوضية للاجئ الذي "يوصل التمتع بحماية أو مساعدة هيئات أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة" (الفقرة ج)، وكذلك اللاجئ الذي تعترف له سلطات الدول المضيفة "بذات الحقوق وذات الواجبات التي تنجم عن التمتع بجنسية هذا البلد..". (الفقرة ب)

⁹⁰ حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. المجلد الأول (الجزء الثاني). الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 895.

وإن كانت تلك الاتفاقيات قد أخرجت من نطاق نفاذها، اللاجئين الفلسطينيين لاعتبار أن لهم وكالة دولية خاصة بهم، إلا أن "الإعلان العالمي المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذين يعيشون فيه"⁹¹ والمتخذ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 144/40 بتاريخ 13 كانون الأول 1985، لا يتضمن هكذا استثناء بخصوص اللاجئين المحميين بموجب اتفاقيات ووكالات دولية أخرى.

وتأتي ديباجة الإعلان لعام 1985، لتؤكد على أنه "ينبغي تأمين حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، بالنسبة للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه." تلك الصكوك الدولية التي تتضمن أساساً العهدين الدوليين الخاص بحقوق الإنسان لعام 1966، والاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الإنسان: منع التمييز، حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحريات النقابية، الرعاية الصحية والطبية، الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، التعليم ... الخ.

وقد أكد الإعلان على الاعتراف بحق اللاجئين في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، مساواةً بجميع البشر، دون تمييز، واعتبرت أحكامه غير مخلة بالحقوق والامتيازات التي تمنحها الدولة المتعاقدة للاجئين، بعيداً عن أحكام الاتفاقية.

إن كل هذه القواعد والأحكام القانونية الدولية بشأن اللاجئين لم ولا تطال لتصل اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وخاصة في هذه الفترة الحرجة من معاناتهم، الأمر الذي تدركه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

فقد باتت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق حالياً، بحسب وصف أنطونيو جوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة بـ "الفاجرة"⁹² التي لا يمكن أن يصمت المجتمع الدولي حيالها، ومعرّباً عن قلقه الشديد إزاء ما يتعرض له هؤلاء "من عمليات تصفية جسدية وإيذاء للممتلكات على أيدي الميليشيات المسلحة."

⁹¹ المصدر السابق، ص 933.

⁹² صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 2007/2/4.

وتطالب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحماية نحو 15 ألف فلسطيني لا يزالوا يعيشون في العراق. وقد انخفض عددهم إلى النصف بعد حرب آذار عام 2003. ودعى بيان صحفي باسم المفوضية، إلى تحشيد دعم دولي من أجل حماية وحل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين في العراق.⁹³

ويظهر من بيانات المفوضية السامية، اهتمامها بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفي تخومه الحدودية مع الأردن وسوريا. وقد قدمت المفوضية بعض ما أمكنها من مساعدات لهؤلاء، أسوة ببعض المنظمات الدولية المتخصصة الأخرى، كالْيونسكو واليونسيف وغيرها، وحتى وكالة الأونروا كما فعلت في منطقة الحدود السورية العراقية في "النتف". ويبرز هنا السؤال، حول ما إذا كان من واجب المفوضية السامية التكفل برعاية وحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية مع الأردن وسوريا؟

من الجائز التساؤل عن تأخر المفوضية السامية في مد يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، خاصة وأن هؤلاء لم يتمتعوا بأي مساعدة و/أو حماية من أي منظمة دولية، حسب نص الفقرة (1) من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين لعام 1951 وكذلك بروتوكول عام 1966. ولعل في الاستنتاج بأنه "لا يوجد ما يحظر الاستعانة بحماية المفوضية، للاجئين الفلسطينيين غير المتواجدين في منطقة عمليات الأونروا، والذي لا تشملهم مساعداتها وخدماتها"⁹⁴ صحيح تماماً، إلى جانب أن مثل هذه الاستعانة بخدمات المفوضية لصالح اللاجئين الفلسطينيين في العراق تعتبر إجراءً ملزماً وحكماً قانونياً واجباً بموجب الفقرة (د) من المادة الأولى سابقة البيان، حيث "يصبح هؤلاء الأشخاص، جراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية" حسب نص الفقرة ذاتها، وفوراً وبدون انتظار أو تلوؤ، إلى حين تسوية وضعهم في إطار اختصاصات وولاية الأونروا.

⁹³ صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية، بتاريخ 2007/1/24، ص3.

⁹⁴ سعيد سلامة، اللاجئين الفلسطينيون وأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). دراسة مقدمة في المؤتمر الخاص باللاجئين، المقام من قبل جامعة القدس المفتوحة. رام الله، تشرين ثاني 2006، ص 14.

المسؤولية القانونية الدولية لقوات الاحتلال الأنغلوأمريكي

الحقيقة أن العراق بكامله يخضع لاحتلال عسكري أنغلوأمريكي منذ آذار 2003، وأن القوة المقررة والحاكمة الفعلية في العراق ليست الحكومة العراقية، بل ما يسمى بـ "قوات التحالف" والتي تمارس احتلالاً حربياً فعلياً، وتمتلك السلطة والصلاحيات، وتجنم على العراق بنحو أكثر من مائتي ألف جندي أمريكي وبريطاني.

وعلى الرغم من التخريجات غير القانونية، التي مررتها الإدارة الأمريكية في قرارات مجلس الأمن الدولي بعد احتلالها للعراق، ونزع صفة الاحتلال الحربي عن الوجود الأنغلوأمريكي، إلا أن تحديد ماهية وطبيعة هذا الوجود وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني عموماً، وقواعد وأعراف الاحتلال وواجباته ومسؤولياته بموجب هذا القانون وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب بتاريخ 12 آب 1949، لا تدع مجالاً للشك في أن الإدارة الأمريكية والإدارة البريطانية، كمسؤولتين عن قواتهما التي تحتل العراق عبر غزو عسكري غاشم، مسؤولتين عما يجري في العراق، باعتباره إقليمياً محتلاً، وباعتبارها قوتين دولتين قائمتين بالاحتلال.

وباعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا سلطتي احتلال فعلي De facto وقانوني De jore، فإنها تصبح مسؤولة عن إعادة النظام والأمن في العراق إلى الاستقرار والهدوء، وتأمين الاحترام والحماية للسكان المدنيين، وحظر أعمال الترحيل أو الإبعاد أو الفصل القسري الفردي والجماعي لسكان العراق المحتلين ... الخ

ولعل عدم وفاء القوات الأنغلوأمريكية بهذه الالتزامات، بل والضلوع بالتغطية والحماية لقوات وزارة الداخلية العراقية ومليشياتها الطائفية، التي تعبت بأمن الفلسطيني - موضوع دراستنا

- وتذيقه العذاب والقتل والتعذيب والتشريد والتهجير، لهو أمر ليس مستهجن فقط، بل ويستوجب المسؤولية القانونية الدولية. بموجب مبادئ وقواعد القانون الدولي الجنائي، وخاصةً بتطبيق المواد 146 و 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ولعل نص المادة 147 ما يتضمن كافة "المخالفات الخطيرة" هذه بنصها:-

"المخالفات الخطيرة [...] هي التي تتضمن أحد الأعمال الآتية، إذا اقترفت ضد أشخاص أو ممتلكات تحميها هذه الاتفاقية: القتل العمد، التعذيب أو المعاملة البعيدة عن الإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة الأعمال التي تسبب آلاماً شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة، النفي أو الإبعاد غير القانوني أو الاعتقال غير القانوني للأشخاص المحميين، [...] أو تعمد حرمان شخص من الحقوق الخاصة بالمحاكمة الصحيحة القانونية المنصوص عنها بهذه الاتفاقية، أخذ الرهائن، والتدمير الشامل للممتلكات أو الاستيلاء عليها دون ضرورة حربية وبكيفية غير مشروعة واستبدادية."

ألا ينطبق هذا النص على الممارسات الاحتلالية في العراق ضد اللاجئين الفلسطينيين. فكثير من التقارير والوثائق والدلائل تشير إلى تورط وضلوع قوات الاحتلال الأنغلوأمريكي في العراق في ارتكاب هذه "المخالفات الخطيرة" التي اعتبرها البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، والمبرم عام 1977، بأنها "جرائم دولية" في المادة 85 منه. وعلى أقل تقدير، فإن ضلوع تلك القوات بالتغطية والحماية لقوات وميليشيات وزارة الداخلية العراقية، أو التقصير وعدم الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية الواجبة عليها، تستوجب كما تنص المادة 146 من الإتفاقية الرابعة، من:

"... كل طرف من الأطراف الساميين المتعاقدين، اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف جميع الأعمال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية...."

وهكذا، فإن المسؤولية الدولية، تقع على عاتق أكثر من مائة وتسعون دولة متعاقدة وأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، تعهدت بموجب المادة الأولى المشتركة لاتفاقيات جنيف بـ "احترام تنفيذ" وهو فرض احترام تنفيذ "هذه الاتفاقيات، على كافة الأطراف والأشخاص الذين يرتكبون تلك المخالفات الخطيرة" بما في ذلك، كما تنص عليه المادة 146، أن:-

"يلتزم كل طرف من الأطراف الساميين المتعاقدين، بالبحث عن الأشخاص المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الخطيرة أو أمروا بها، وأن يقدم مثل هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن جنسيتهم إلى محاكمة، ويجوز أيضاً إذا رأى أفضلية ذلك وطبقاً لأحكام تشريعية، أن يسلم مثل هؤلاء الأشخاص إلى طرف آخر من الأطراف الساميين المتعاقدين ذوي الشأن لمحاكمتهم، بشرط أن يكون لدى هذا الطرف السامي المتعاقد أدلة اتهامات كافية ضد هؤلاء الأشخاص"

إن الدولة القائمة على الاحتلال، تبقى ملزمة طوال ممارستها للاحتلال، بمباشرة الواجبات الحكومية في الإقليم الممثل، بمقتضى مواد وقواعد⁹⁵ اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ولعل أحد أبرز أشكال هذه الواجبات، تتمثل في إرساء النظام والأمن والحماية للمواطنين ولسكان الإقليم المحتل، باعتبارهم "أشخاص محميون" بموجب الاتفاقيات الدولية النازمة بشأن واجبات السلطة المحتلة بسكان الإقليم المحتل. وقد جاءت المادة⁹⁶ من اتفاقية جنيف الرابعة، لتؤكد على أن "للأشخاص المحميين، في جميع الأحوال، حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم [...] ويعاملوا في كل الأوقات معاملة إنسانية، وتصير حمايتهم على الأخص ضد أعمال العنف والتهديد وضد السلب والتعريض العلني."

وحتى لا تخرج هذه الدراسة المتواضعة عن سياقها، فإننا نختصر لنؤكد بأن الضلوع بالتغطية، و/أو المساهمة والمشاركة بها، و/أو المساهمة والمشاركة بها، و/أو التناقص عن حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تتطلب التباحث الجدي مع أطراف التحالف الأنغلوأمريكي المحتل للعراق، في سبل حماية وإغاثة هؤلاء من قبل المحتلين.

إن أحد سبل حماية هؤلاء اللاجئين، تتمثل في إيوائهم في ملاذ آمن، من كل هذه الانتهاكات الجسيمة المقترفة بحقهم. وقد أجازت قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، لسلطة الاحتلال الأنغلوأمريكي، "أن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة معينة، إذا تطلب ذلك أمن السكان أو أسباب حربية قهرية..." حسب نص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك كاستثناء عن

⁹⁵ اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المواد: من 1-12 و 27 ومن 29-34، 47، 49، 51، 52، 53، 59، ومن 61-143. وتتعلق كافة هذه المواد والقواعد أحكاماً نازمة للحاجات والاعتبارات الإنسانية للمواطنين المدنيين تحت الاحتلال.

⁹⁶ المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

قاعدة قانونية دولية تحظر أي نقل إجباري فردي أو جماعي، و/أو "ترحيل الأشخاص المحميين، من أراضي محتلة إلى أراضي دولة الاحتلال، أو أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة".

إن هذه القاعدة الاستثنائية عن قاعدة الحظر العامة للترحيل والإبعاد والنقل، تنطبق تماماً على حالة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، كون حالتهم الاستثنائية تتطابق مع الشروط الواجبة للإباحة والإجازة، للاستثناء عن القاعدة القانونية الدولية النازمة في هذا الشأن، وهي:

أولاً: متطلب أمن السكان،

ثانياً: متطلب توفر أسباب حربية قهرية.

ولعل ما من نافلة القول، التأكيد على توفر المتطلب الأول، إلا أن المتطلب الثاني، يعود إلى وقائع وحقائق أقل ما يمكن أن توصف أنها دليل واضح علي أن لا قوات الاحتلال الأنغلوأمريكي ولا القوات العراقية، راغبة و/أو قادرة و/أو كفيلة بوقف الاعتداءات الجسيمة ضد اللاجئين الفلسطينيين في العراق وحمائهم ورعايتهم وتوفير المتطلبات الأساسية لحقوقهم الأساسية في الأمن والأمان والحماية. ألا تعتبر هذه الوقائع والحقائق، "أسباب حربية قهرية" لكل من قوات الاحتلال والحكومة العراقية، توجب ضرورة البحث عن ملاذ وملجأ آمن لهؤلاء.

وإن كانت كافة الدول المجاورة للعراق، ترفض "الإبتلاء؟! " بهؤلاء اللاجئين، فإن على أطراف هذا التحالف أن يستجيبوا للنداءات الداعية إلى إيواء وإعادة هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية.

وقد عبرت السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من مرة، عن استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق في غزة، وإصدار جوازات فلسطينية لهم. لكن إسرائيل رفضت المساهمة في هذا الحل، الذي تستطيع منع تنفيذه من خلال سيطرتها على حدود غزة والضفة الغربية. كما حاولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، مرتين، تشجيع إسرائيل على السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين من العراق. وكانت المرة الأولى عام 2003 حيث كان موضوعها ستة أو ثمانية لاجئين فلسطينيين تربطهم صلات مباشرة بغزة. أما المرة الثانية فكانت عام 2006 عندما قدمت المفوضية لإسرائيل قائمة باللاجئين الفلسطينيين، الذين تربطهم صلات مباشرة بغزة ممن

كانوا عالقين على الحدود الأردنية العراقية. لكن إسرائيل رفضت في المرتين طلب المفوضية السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول غزة.⁹⁷

في ذات السياق، قررت الحكومة الفلسطينية العمل على تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، على ألا يلغى ذلك بأي شكل من الأشكال حقهم في العودة إلى بلادهم وأرضهم الأصلية التي هاجروا منها عام 1948م.

وقال الدكتور عاطف عدوان⁹⁸ وزير شؤون اللاجئين في بيان صحفي أصدرته الدائرة الإعلامية بالوزارة، أن الحكومة ستطلب من المنظمات الدولية والإنسانية تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين من خلال العمل على نقلهم إلى الأراضي الفلسطينية، لافتاً إلى أن الحكومة ستطلب من البلدان العربية المجاورة السماح لهم بدخول أراضيها ليتسنى لهم دخول الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة ومنها إلى أراضي 1948م.

وبين أن الوزارة تؤكد ضرورة إعادة كل اللاجئين في الدول العربية المضيفة والشتات، إلى أراضيهم ومنازلهم التي هجروا منها عام 1948. وإذا لم يكن ذلك ممكناً حالياً فلا مانع من إعادتهم إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة كحل مؤقت لمن يرغب منهم، مشدداً على رفض الوزارة الكامل لترحيل اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين بالعراق أو المتواجدين حالياً قرب الحدود السورية والأردنية مع العراق، إلى أية دولة أوروبية باعتبار ذلك يندرج ضمن المخططات المشبوهة لطمس قضية اللاجئين ومحاولة إسقاط حقهم في العودة.

⁹⁷ انظر تقرير هيومان رايتس ووتش، مصدر سابق، ص 40.

⁹⁸ صحيفة القدس المقدسية، بتاريخ 2007/2/8، ص 7.

لاجئو المعابر والحدود التمييزية المقفلة

على الرغم من أن الأردن ليس طرفاً تعاقدياً في معاهدة اللاجئين لعام 1951 ولا البروتوكول الملحق بها عام 1967، إلا أن القانون العرفي المقبول عموماً، فرض عدم رفض أي لاجئ عند الحدود وإعطائه فرصة لتقديم طلب اللجوء ودراسته والتقرير بشأنه. وقد أكدت هذا العرف الدولي ذو طبيعة Orqa omnes أي الملزم، اللجنة التنفيذية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، حماية لطالبي اللجوء في حالات النزوح الواسعة، حيث لاحظت أن الأشخاص الذين "وبفعل عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية أو أحداث تعكر النظام العام في جزء من البلد الذي قدموا منه أو في بلد مواطنتهم، أو في البلد كله، يكونون مجبرين على التماس اللجوء خارج ذلك البلد" هم من طالبي اللجوء الذين يجب "حمايتهم بشكل كامل" كما أن "المبدأ الأساسي الخاص بعدم الإبعاد، بما فيه عدم الرفض عند الحدود، يجب أن يطبق بدقة"⁹⁹

⁹⁹ غاي س، غودين - جيل، اللاجئين في القانون الدولي. أكسفورد، 1996، طبعة ثانية، ص 123 - 124.

إن عدم السماح للاجئين الفلسطينيين من العراق دخول الحدود الأردنية والسورية،¹⁰⁰ التماساً للجوء مما يعانون منه من قتل وترهيب، يعتبر تجاوزاً لهذا العرف الدولي الملزم، إذا قامت السلطات الأردنية وكذلك السورية حتى فترة قصيرة، بمنع هؤلاء من الدخول وأجبرتهم على البقاء في العراء والبرد والتشرد والحرمان والفاقة¹⁰¹ فترة طويلة في المناطق العازلة على الحدود. وبعد ضغوط متعددة من أطراف عديدة تم السماح لحوالي 550 لاجئاً بدخول الأردن في الأول من أيار 2003 وتم احتجازهم في مخيم رويشد الحدودي، هذا في الوقت الذي بقيت فيه أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الكرامة داخل المنطقة العازلة.

وأمام هذه الصورة البائسة، صدر أمر ملكي عام 2003 نال بموجبه 386 لاجئاً فلسطينياً في مخيم الرويشد مع أزواجهم الأردنيين، لجوءاً مؤقتاً مع عائلاتهم في الأردن، إلا أن الأمر الملكي منع هؤلاء اللاجئين من العمل، وفرض عليه التوقيع على تعهد منهم بالعودة إلى العراق بعد استتباب الأمن هناك. وهكذا، فعلى الرغم من المكرمة الملكية الأردنية القاضية بالسماح لهؤلاء بالدخول إلى مخيم الرويشد و/أو حتى اللجوء المؤقت في الأردن، إلا أن حرية وحقوق هؤلاء في الحركة والتنقل والعمل وغيرها، ظلت مقيدة بشروط صعبة، أقل ما يمكن أن يقال بشأنها بأنها تجاوزت على قواعد القانون الدولي المعمول بها في هذا الشأن.

دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، قرار الجمعية العامة رقم (xxi) 2200A، (1966) حيز التنفيذ في 3 يناير / كانون الثاني 1976. رأت لجنة حقوق الإنسان، وهي الهيئة التي تراقب التزام الدول بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

¹⁰⁰ الجدير بالذكر، أن سوريا قد سمحت لأكثر من 1.3 مليون عراقي بدخول أراضيها منذ الغزو الأنفلوأمريكي للعراق في شباط 2003. وفتح مصر أبوابها أمام اللاجئين، ما عدا الفلسطينيين، إذ أكد السفير طارق معاطي رئيس قطاع اللاجئين بوزارة الخارجية المصرية والذي تم تعيينه مؤخراً بهذا المنصب أن التقديرات تشير إلى أن عدد اللاجئين الأجانب في مصر يناهز نحو أربعة ملايين لاجئ أجنبي. وأوضح أن عدد اللاجئين العراقيين في مصر يتراوح حالياً بين ثمانين إلى مائة وثلاثين ألف لاجئ عراقي. وأشار في الوقت نفسه إلى أن التقديرات تشير إلى أن مصر تستضيف حالياً نحو مليوني لاجئ من السودان. انظر تصريح هذا المسؤول في صحيفة القدس المقدسية بتاريخ 2007/2/9، ص 15. ويقدر المفوض السامي لشؤون اللاجئين تمدد العراقيين النازحين منذ احتلال العراق بأكثر من مليوني لاجئ، إضافة إلى 1.8 مليون آخرين نزحوا داخلياً (انظر تصريحاته في صحيفة الشرق الأوسط الكندية بتاريخ 2007/2/4) وبحسب تقديرات المفوضية، فإن عدد النازحين في العراق حوالي 1.8 مليون من أصل عدد سكان يقدر بـ 26 مليون نسمة. وعدد اللاجئين في الدول المجاورة للعراق حوالي مليونين. وما زال 50 ألف عراقي يفرون من بلادهم كل شهر مما يشكل أهم حركة نزوح في الشرق الأوسط بعد الفلسطينيين لدى قيام دولة إسرائيل في 1948 بحسب المفوضية. انظر صحيفة الحياة الجديدة، بتاريخ 2007/2/3، ص 13.

¹⁰¹ يصف تقرير هيومان رايتس ووتش، شروط المعيشة في تلك المنطقة بالصعبة والقاسية جداً، حيث العواصف الرملية ونفسي المشكلات النفسية وحرارة الصيف التي لا تحتمل، والسكن في خيام بسيطة وأكوام من إطارات خشبية... الخ. انظر تقرير، لا مفر: الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق، مصدر سابق، ص 20.

والثقافية، أن هذا العهد يجب أن يطبق "دون تمييز بين المواطنين والأجانب". ويشمل مصطلح "الأجانب" اللاجئين وطالبي اللجوء. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن

"للأجانب كامل الحق في الحرية والأمن الشخصيين... ولهم الحق في حرية التحرك واختيار مكان إقامتهم بشكل حر.. ولا يجوز تقييد هذه الحقوق إلا بالقيود التي يمكن فرضها على نحو قانوني بموجب هذا العهد".¹⁰²

وتنص المادة 12 (1)، (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، على مبدأ حرية الحركة بالشكل التالي:

"لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته". ولا يمكن فرض قيود على هذا الحق بحرية الانتقال إلا بموجب القانون، وإذا كانت "ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأدب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم".

- وبالمجمل يمكن فهم هذا الحق بالصورة التالية، كما يقول واضعي تقرير دولي مرموق:¹⁰³
- يجب أن يتمتع أي شخص من غير المواطنين (بمن فيهم اللاجئين و طالبا اللجوء) يكون موجوداً على نحو قانوني في البلاد بالحق في حرية التنقل؛
 - يمكن فرض قيود قانونية على هذا الحق إذا كان غير المواطن موجوداً في البلاد على نحو غير قانوني؛
 - يمكن فرض قيود قانونية على هذا الحق إذا شكل غير المواطن خطراً على الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأدب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم؛
 - لا يجوز للدولة أن تفرق بين حرية المواطنين وغير المواطنين في التنقل إلا إذا مثل غير المواطنين خطراً على الأمن القومي، وفي هذه الحالة يجب فرض القيود على هذا الحق بموجب القانون؛
 - لا يجوز للدولة أن تفرق بين فئات مختلفة من المواطنين من حيث الحق في حرية التنقل.

¹⁰² لجنة حقوق الإنسان، "وضع الأجانب بموجب العهد"، ملاحظة عامة رقم 15، 1986، الفقرة 2.

¹⁰³ تقرير هيومان رايتس ووتش، لا مفر: الوضع الخطير للفلسطينيين، مصدر سابق، ص 21.

ولا تقل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية سوءً، إذ أقام هؤلاء في المنطقة المتاخمة أربعة مخيمات عشوائية. ويتبين بأن أوضاع تلك المخيمات في غاية السوء، إذ أن مخيم الوليد مثلاً يحوي أكثر من أربعمئة فرد والعدد في تزايد مستمر، يعيش قاطنيه في ظروف حياتية وصحية ونفسية قاسية جداً. ومما يزيد الأمر تعقيداً، أن الحكومة السورية لا تسمح لهم حتى الآن بدخول أراضيها، كما أن المنظمات الدولية لا تستطيع الوصول لهم وتقديم الخدمات الأساسية والطعام والشراب والدواء إليهم منذ عدة أشهر.¹⁰⁴

ويرفض كل من الأردن وسوريا، السماح للاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق، ما عدا حالتين استثنائيتين في مخيم الرويشد عام 2003 ومخيم الهول في سوريا عام 2006. وكانت هذه الموافقة مشروطة، بإبقاء هؤلاء اللاجئين محتجزين داخل المخيمات:¹⁰⁵ ولعل الأدهى والأمر من ذلك، إقدام سلطات الحدود العراقية على ختم وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين الخارجين من نقطة الحدود العراقية بعبارة "لا يسمح بالخروج، ولا يسمح بالعودة"، هذا إضافة إلى أن وزارة الداخلية العراقية قد أبلغت المنظمات الدولية المختصة بما فيها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أن الفلسطينيين الفارين من العراق لا حق لهم بالعودة إليه¹⁰⁶ هكذا بات هؤلاء رهينة المناطق الحرام العازلة على الحدود، إذ ليس لهم أن يجتازوها وليس لهم العودة حيثما كانوا، في انتهاك صارخ لحق التماس الحماية واللجوء من العنف والإرهاب ضدهم في العراق. وبات هؤلاء اللاجئون يمثلون أحد أوجه المأساة العراقية والتطاحن الطائفي والمذهبي هناك. إلا أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تمثل أحد أبشع تلك النتائج المأساوية، إذ أنهم إما يعيشون الإرهاب والتقتيل والترويع والتهجير، وإما باتوا على الحدود في المناطق العازلة منذ شهور عديدة، ويعيشون أحوالاً غير إنسانية، وخاصة النساء والأطفال منهم.

وفي بيان للأونروا صدر بتاريخ 2007/2/5، أعلنت بأن حوالي تسعين طفلاً من أبناء اللاجئين الفلسطينيين العالقين عند نقطة العبور الحدودية (النتف 300 كلم شمال شرق دمشق) بين

¹⁰⁴ قدمت وزارة شؤون اللاجئين الفلسطينية مؤخراً، عبر الارتباط السوري العراقي، مساعدات عاجلة للاجئين العالقين بمخيم الوليد، عبارة عن أغذية وخيام وبطانيات وجالونات مياه وأدوية. وسترسل الوزارة حمامات متنقلة وخزانات وأسلاك كهرباء من أجل توصيل التيار الكهربائي للمخيم المحروم من الكهرباء منذ عدة أشهر. انظر، تصريحات مدير عام وزارة شؤون اللاجئين الفلسطينية. صحيفة القدس المقدسية، 2007/2/13، ص 7.

¹⁰⁵ تقرير هيومان...، مصدر سابق، ص 41 - 43.

¹⁰⁶ المصدر نفسه، ص 44.

سوريا والعراق، والذين يمكثون هناك منذ بضعة أشهر ويعيشون في مخيم مستحدث، بدأوا بارتداد خيمة عبارة عن مدرسة أقامتها لهم الأونروا. ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في هذا المخيم المستحدث حوالي 354 شخصاً حتى تاريخه. ويذكر بأن المدرسة فتحت بالتعاون مع اليونيسف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) التي وفرت المواد التعليمية وتحويل رواتب ثمانية مدرسين متطوعين من بين اللاجئين أنفسهم، والذين يقومون بالتدريس حسب مناهج وزارة التربية السورية. هذا، علماً بأن الأونروا تقوم برعاية أكثر من 430 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا.

107

محاولات وقف تدهور الأوضاع

تفانم الوضع المأساوي للاجئين الفلسطينيين في العراق، بعد تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء يوم 22 شباط 2006. فقد انفجرت أعمال القتل الطائفي من قبل المجموعات الشيعية ضد الطوائف السنية، بما فيهم الفلسطينيين. وانتشرت أعمال القتل والخطف والتعذيب والاختفاء وأخذ الفدية، ضد فلسطينيين، وهوجمت تجمعاتهم السكنية، بما فيها حي البلديات، بقذائف الهاون. وظهرت مجموعات باللباس الأسود، ووجهت إنذارات إلى "الفلسطينيين الخونة المتعاونين"، مخاطبة إياهم:-

"... ننذركم بأننا سنطردهم جميعاً إن لم تغادروا المنطقة

بأنفسكم خلال 10 أيام. وقد أعذر من أنذر..."

التوقيع: سرايا يوم الحساب

تردد صدى الصدمة الناتجة عن تزايد الاعتداءات والقتل والتهديد في أوساط الفلسطينيين العراقيين. وصرحت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين علناً أن فلسطيني بغداد "في حالة صدمة" وأن "هذا الرعب يمكن أن ينتشر مؤدياً إلى فرار مزيد من الفلسطينيين من بغداد" فقد كتب أنطونيو غوتيريس المفوض السامي للاجئين في الأمم المتحدة إلى الرئيس العراقي جلال الطالباني

¹⁰⁷ انظر صحيفة الأيام الفلسطينية، 2007/2/6، ص 17+1، وصحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية في ذات التاريخ، ص 17.

يوم 14 مارس / آذار معبراً عن قلقه جراء تصاعد العنف ضد اللاجئين الفلسطينيين. وخاصة في ظل "محدودية قدرة قوات الأمن العراقية على توفير حماية فاعلة" ودعا إلى إقامة مكتب خاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين من العنف.

وفي 30 أبريل / نيسان، أصدر المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله العظمى على السيستاني، فتوى تحرم مهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم وتقول: "يجب ألا تؤذوا الفلسطينيين، حتى من كان منهم متهماً بجريمة. وعلى السلطات المدنية حماية الفلسطينيين ومنع مهاجمتهم". وقد تقيد معظم الشيعة بفتوى السيستاني، لكن بعض الجماعات المقاتلة، التي ترتبط برجال الدين المنافسين مثل مقتدى الصدر، لم تلتزم دوماً بتلك الفتاوى.¹⁰⁸

وفي نداء وجهه فلسطينو العراق، صرخة للضمير العالمي لوضع حد لمأساتهم المتواصلة بسبب استهدافهم من قبل الجماعات الظلامية والاستتصالية الثأرية في العراق. وقد أفاد ذلك النداء، بأن 320 لاجئاً فلسطينياً على الأقل، استشهدوا في العراق منذ بدء الاحتلال الأمريكي عام 2003 وحتى الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني عام 2007 هذا إضافة إلى تهجير الآلاف، وتعرض الآلاف إلى التتكيل والاختطاف والإصابة وهدم منازلهم.¹⁰⁹

وقد دعا الرئيس الفلسطيني والفعاليات المؤسسية والقانونية الفلسطينية مراراً، الحكومة والرئيس العراقي شخصياً، إلى بذل الجهود اللازمة إلى وقف أعمال القتل والتهجير والاختطاف ضد أبناء الجالية الفلسطينية في العراق. ودأب الرئيس الفلسطيني على إرسال الرسائل والمذكرات والمناشيدات والتقى مندوب الرئيس العراقي في عمان أواخر كانون الثاني 2006، وأرسل مؤخراً وفداً رفيعاً يحمل رسالة شخصية منه إلى الرئيس والحكومة العراقية.

وعلى الرغم مما ترافق مع هذه الزيارة من إشاعات¹¹⁰، إلا أن الزيارة على ما يبدو قد نتجت بالنتائج التالية:¹¹¹

¹⁰⁸ تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، لا مفر: الوضع الخطير... مصدر سابق، ص 26-31.

¹⁰⁹ صحيفة الحياة الجديدة، 2007/2/6، ص 17.

¹¹⁰ نفي عزام الأحمد، السفير الفلسطيني في العراق، الأنباء التي تحدثت عن خطط لترحيل اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى شماله، وأكد بأن الوفد الفلسطيني حمل رسالة من الرئيس عباس إلى الرئيس الطالباني تطالب بـ "تأمين الأمن والحماية والرعاية" لهؤلاء، وليس بنرحيلهم إلى شمال العراق. انظر صحيفة القدس والحياة الجديدة 2007/2/12، ص 8 و 2 على التوالي. وقال جبريل الرجوب نافياً ذلك: "هذا غير وارد في الأجنحة الفلسطينية". صحيفة الأيام 2007/2/12، ص 1+17.

أولاً: التأكيد من قبل الحكومة العراقية، على لسان هوشار زيباري وزير الخارجية بأن "الإجراءات الحكومية العراقية لم تتغير إزاء الفلسطينيين المقيمين في العراق، حيث لا تزال الحكومة توفر لهم المسكن والرواتب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية".

ثانياً: اتخاذ الحكومة العراقية مؤخراً قراراً بمعاملة الفلسطينيين اللاجئين لديها، معاملة العراقيين باستثناء مسألة التجنيس"

ثالثاً: مناقشة قضية إسكان المستهدفين أمنياً من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، في مناطق محمية ليس شرطاً أن تكون في إقليم كردستان بل في أي مكان آمن من العراق. وقد جرى البحث في ذلك بين الوفد الفلسطيني ووزارتي الداخلية والهجرة والمهجرين العراقيين.

رابعاً: الاتفاق مع الرئيس جلال الطالباني على إيجاد آلية بين الجالية والسفارة الفلسطينية من جهة، ومكتب الرئيس العراقي لتنفيذ هذا القرار.

إن هكذا خطوط عريضة للتوافق الفلسطيني العراقي بشأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ستبقى مجرد "أمنيات" و "تطمينات" قد تكون صادقة في توجهاتها، إلا أنها ستبقى هشة وصعبة المنال والتحقيق. مما يعصف بالعراق عموماً، من فوضى واستقواء عصابات ومليشيات وقوى طائفية ظلامية وتأريية استئنصالية، وتورط أوساط مُتنفذه في وزارة الداخلية بالتعاون والحماية بل وحتى مشاركة تلك المليشيات والقوى في جرائمها، تجعل من إمكانية تنفيذ التوافق الفلسطيني العراقي هبة من السماء.

إن تدهور الأوضاع المحيطة باللاجئين الفلسطينيين، وخاصةً الأمنية، تفرض ضرورة البحث عن بدائل قانونية وإتفاقية أخرى لحمايتهم.

الخاتمة

تبين من هذه الدراسة المتواضعة، أنه يتوجب الاعتراف بحقيقة أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق قد تمتع بأغلبية الحقوق الأساسية من الحكومات العراقية ما قبل الاحتلال¹¹² وإن مقدار وحجم ومدى وأهمية تلك الحقوق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين، قد ارتهنت بقدرات وإمكانات العراق عبر الحقب المتوالية، وتوقفت وتراجعت وأعيدت ثم توقفت، بسبب الأحوال التي عصفت بالعراق وبشعبه وبخططه التنموية، جراء الحروب المتعاقبة والرهيبية وصولاً للغزو الأنغلوأمريكي عام 2003 وإنفلات عقل الحرب الأهلية والطائفية المذهبية مؤخراً. ولعل خير دليل على ما تقدم، يتمثل في إعداد وإطلاق الحكومة العراقية، مشروع إعادة تسكين اللاجئين الفلسطينيين في مجمعات سكنية حديثة في "البلديات" و "الدورة" وغيرها، وتوقيف استكمال هذه المشاريع بسبب ضغوط وألويات الحرب العراقية - الإيرانية، وتالياً، احتلال الكويت فالدوان الثلاثيني ففرض الحصار الدولي عليه فالغزو الأنغلوأمريكي والحرب الأهلية، بما ترافق معها من انهيار شامل في بنية النظام ومستوى الخدمات والتنمية وانعدام الأمن والأمان.

إن هذه الرؤيا، تنطلق من مبادئ الأمانة والموضوعية، وترد الشكر والعرفان لأهل الخير وهم الشعب العراقي الشقيق، وذلك بدون الدخول في طبيعة النظام وممارساته الداخلية، التي لا شأن لنا بها ولا يجوز لنا - كفلسطينيين - التدخل فيها، إلا بقدر ما تؤثر في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين هناك.

ويتبين بأن أية معالجة أمينة وصادقة لوضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تفرض وبضرورة البحث العلمي والمنهجي السليم، تتأول الموضوع عبر حقتين: حقبة الحكومات المتعاقبة حتى نيسان 2003، وحقبة ما بعد الاحتلال الانغلوأمريكي. وقد تميزت الحقبة الأولى برعاية وإغاثة بل واحتضان هؤلاء اللاجئين، من قبل وزارة الدفاع العراقية لإدارة شؤون الفلسطينيين في وزارة الشؤون الاجتماعية، وبإصدار قوانين ومراسيم وقرارات حكومية عراقية، شكلت إطاراً قانونياً ناظماً وشبكة حماية ورعاية حكومية فاعلة لضمان تقديم الرعاية والحماية للاجئين الفلسطينيين، ولضمان ممارستهم للحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين ما عدا الجنسية وحق التملك.

¹¹² تؤكد منظمة هيومان رايتس ووتش، بأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حتى نيسان 2003 قد "منحوا جميع حقوق المواطنين، ما عدا المواطنة الفعلية وحق التملك". انظر مصدر سابق، صفحة 2.

عصفت الأحداث الدامية في العراق ما بعد نيسان 2003، بكافة عناصر هذه الشبكة القانونية، حتى أن تورطت بعض الأوساط الحكومية في التنفيذ و/أو منح الحماية، للمعتدين على اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وقد أبرز هذا الأمر، حقيقة تورط وتحمل الحكومات العراقية ما بعد الاحتلال، للمسؤولية عن المحنة الجاثمة على اللاجئين هؤلاء، و/أو تقاعسها وعجزها عن القيام بواجباتها في حماية ورعاية هؤلاء، الأمر الذي يتطلب البحث عن البدائل الممكنة عن هذا الوضع، ويتبين بأن هذا البدائل، تتمثل في:-

أولاً: إعادة تفعيل الإطار القانوني العراقي المتعاقب سابق الوصف والتحليل، بشأن حماية ورعاية اللاجئين الفلسطينيين هناك، والذي كان قد شكل شبكة أمان قانونية للحقوق الأساسية لهؤلاء وانهار بعد نيسان 2003. ونعتقد بأن التوافق الفلسطيني - العراقي، الذي جرى مؤخراً، والقاضي بتفعيل ذلك الإطار والشبكة القانونية، التي تضمن ممارسة اللاجئين الفلسطيني لحقوقه الأساسية عدا الجنسية وحق التملك، قد يصعب تطبيقه فعلياً، بفعل الأوضاع المتدهورة في العراق، وضلوع أطراف حكومية ومنتفذة ومليشيات طائفية، في مخطط تهجير واقتلاع اللاجئين الفلسطينيين من العراق.

ثانياً: إعادة النظر ومراجعة اتفاق وكالة الأونروا مع العراق، والذي استثنى اللاجئين الفلسطينيين في العراق من مناطق الولاية القانونية لوكالة الأونروا وأناطها بالحكومة العراقية. إن مدعاة هذا الخيار البديل تعود إلى وجود دلائل عديدة على عجز أو عدم استعداد الحكومة العراقية في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لذلك الاتفاق، والتغييرات الكبيرة الحاصلة في الظروف التي أبرم الاتفاق إبانها، مما يهدد مقاصده وأهدافه الحمائية والرعاية للاجئين الفلسطينيين.

الأصل أن تكون وكالة الأونروا هي المسؤولة عن مساعدة ورعاية هؤلاء اللاجئين، وفقاً لقرار إنشائها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 302 (د-4) بتاريخ 8 كانون الأول 1949. ويمثل اتفاق الوكالة مع الحكومة العراقية آنذاك استثناءً يتوجب إعادة النظر فيه بعد عجز الطرف العراقي عن القيام بواجباته الاتفاقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. إن وكالة الأونروا، هي الوكالة الدولية المتخصصة بتكليف دولي وأساس

قانوني دولي ناظم، في شؤون اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تجمعات تهجيرهم وشتاتهم. إن عجز و/أو تقاعس الحكومة العراقية عن تقديم المساعدة والعون والحماية للاجئين الفلسطينيين، يتطلب من وكالة الأونروا الإسراع ببسط ولايتها والقيام بمهامها وواجباتها تجاه هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين. هذا الأمر، يستدعي تحركاً ومطالبة فلسطينية، لاستصدار قرار دولي عاجل بشأن بسط ولاية الأونروا على هؤلاء، وفقاً للآليات القانونية والإجرائية اللازمة.

ثالثاً: انضمام العراق إلى بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية المبرم في كازابلانكا بتاريخ 1965/9/10، تحت إشراف جامعة الدول العربية، وبالتالي انضمامه إلى مؤتمر المشرفين في الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، حتى يصار من المستطاع بسط الإطار القانوني العربي بشأن اللاجئين الفلسطينيين على إخوانهم في العراق، وحتى تشارك الدول العربية المضيفة في تدابير وإجراءات المساعدة والحماية لهؤلاء اللاجئين.

رابعاً: الطلب من المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات والتدابير الفورية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، تطبيقاً لنص الفقرة (5) من المادة الأولى في الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين والمبرمة بتاريخ 28 تموز 1951، وكذلك البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966. ويعود السند القانوني الدولي بهذه المطالبة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق لم يكونوا في يوم من الأيام تحت ولاية وكالة الأونروا، ولم يعودوا متمتعين بتلك الحقوق التي منحتها إياهم الحكومة العراقية، لذا، فإنهم لاجئون وتطبق عليه كافة شروط ومتطلبات وتعريف اللاجئين في اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1966.

إن مثل هذه المطالبة الفورية والعاجلة، تستدعيها الظروف اللاإنسانية الفاجعة للاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، ولكون أن المفوضية السامية تنشط هناك. ويمكن أن تكون رعاية وحماية ومساعدة المفوضية السامية مؤقتة وطارئة، إلى حين وضع هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية ورعاية وكالة الأونروا.

خامساً: العمل الجاد والدؤوب لإقناع الولايات المتحدة وبريطانيا وبقية دول قوات الاحتلال في العراق، بأنها هي المسؤولة الأولى عن أمن وحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق إضافة إلى الحكومة العراقية. وإن تعذرت وتمنعت ونذرت فإن عليها نقلهم إلى ملاجئ وملاذ آمن. وليس هناك أفضل من الأراضي الفلسطينية لذلك، ليصبحوا تحت ولاية الأونروا على الأراضي الفلسطينية وتحت السلطة الوطنية كدولة مضيضة للاجئين الفلسطينيين، إلى حين ممارستهم لحق عودتهم إلى ديارهم والتعويض عن خسائرهم وفقاً للقانون الدولي وقواعد العدل والإنصاف.

إن تحقيق مثل هذا البديل والخيار، ممكن بجهود عربية وعالمية ودأب فلسطيني متواصل، حتى تقوم تلك الأطراف الدولية العاجزة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بحمايتهم لدى شعبيهم وأقربائهم وذويهم، بعد إقناع إسرائيل والضغط عليها من أجل تنفيذ هذا البديل/الخيار الأفضل والممكن والأكثر إنسانية.

سادساً: إن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تستوجب المساءلة وإيقاع المسؤولية الدولية على دول قوات التحالف للاحتلال وكذلك الحكومة العراقية، وفقاً لمبادئ وقواعد المسؤولية الدولية، وخاصة المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة. فالجرائم المرتكبة بحق هؤلاء، تجري ليس فقط من قبل الميليشيات الطائفية، بل ومغاوير وزارة الداخلية العراقية وبحماية ومشاركة قوات الاحتلال. فمثلاً، اقترفت نحو 78 اعتداءً وحشياً ضد اللاجئين الفلسطينيين خلال شهر كانون الثاني لعام 2007 تراوحت ما بين الخطف والقتل ومهاجمة المنازل والتهجير والإرهاب والتكيد بهؤلاء.¹¹³

سابعاً: إن كافة ما تقدم من بدائل قانونية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق تستوجب تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين فيها، باعتبارها جهة الاختصاص الفلسطينية الأصلية والممثل الشرعي والوحيد لهم، وهي الجهة التي يتوجب عليها طرح وتسويق ما تقدم من بدائل حمائية على كافة الصعد الإقليمية والدولية، وحشد ما يمكن من مساعدات إغاثية بكافة أنواعها لأخواننا في العراق وعلى تخومه الحدودية، والشروع بوضع خطة طوارئ شاملة والعمل على تنفيذها، والدعوة العاجلة لدورة طارئة لمؤتمر

¹¹³ انظر ملخص تقرير أصدرته دائرة لاجئي الشتات التابعة لوزارة شؤون اللاجئين الفلسطينية، صحيفة القدس المقدسية بتاريخ 2007/2/18، ص 7.

المشرفين على اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة التابع لجامعة الدول العربية لبحث السبل الكفيلة بحماية ورعاية اللاجئين الفلسطينيين في العراق بأسرع وقت ممكن.

توصيات

ورشة عمل

اللاجئون الفلسطينيون في العراق

2007/2/21

نظمت دائره شؤون اللاجئين في 21 شباط 2007 ورشة عمل بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في العراق"، وذلك للوقوف على آخر المعلومات والجهود المبذولة بالإضافة إلى الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل إنهاء معاناة الفلسطينيين في العراق منذ نيسان عام 2003، (يقدر عددهم الآن 15 ألف فلسطيني)، وذلك لرفع توصيات وآليات عمل أمام القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص تنفيذها.

وعلى الرغم من الإرتياح الفلسطيني لإستصدار الرئيس العراقي لقرار من مجلس الوزراء العراقي تم أخذه بالإجماع يقضي بمعاملة الفلسطينيين كالعراقيين باستثناء التجنيس، وتشكيل لجنة من مختلف المؤسسات والوزارات العراقية ذات العلاقة، وتضم السفير الفلسطيني وممثلين عن

الجالية الفلسطينية في العراق وتعيين منسق لها هو السيد جلال ماشطي المستشار السياسي للرئيس العراقي، فقد حذرت الورشة من شبح مجزره جماعيه من المحتمل أن يتعرض لها الحي الفلسطيني الرئيسي في بغداد وهو حي البلديات في حال تصاعد الفوضى الامنيه والسياسيه في العراق وبغداد وهذا متوقع في ظل مساعي بعض الأطراف الطائفية للسيطره على بغداد، مما يتطلب تسريع الجهود المبذولة ومضاعفتها لإنقاذ الفلسطينيين هناك، وتشكيل لجنة فلسطينية عليا برعاية وتوجيه القيادة الرئاسة الفلسطينية وتشارك فيها جميع الاطراف ذات العلاقة وبشكل خاص دائرة شؤون اللاجئين، من أجل مواصلة المتابعة الحثيثة والفعالة لهذه المهمة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الحماية لهم ووضع خطة العمل والآليات اللازمة لتنفيذها.

وفيما يلي الخيارات المطروحة في إطار خطة الإنقاذ الفلسطينية:

الخيار الأول وهو المفضل: اخراج الفلسطينيين من الاراضي العراقية.

الخيار الثاني وهو المقبول: توفير مكان آمن لهم داخل العراق.

الخيار الثالث وهو ضعيف: توفير الأمن والإستقرار لهم في اماكن تواجدهم.

الخيار الأول:

بذل الجهود حتى تقبل الدول المحيطة بالعراق أو غيرها باستضافة الفلسطينيين الهاربين من العراق، فالميثاق العالمي لحقوق الإنسان يفرض على هذه الدول احترام حق هؤلاء اللاجئين بالتماس السلامة واللجوء إلى أراضيها طالما أنهم يواجهون انعدام الأمن والاضطهاد داخل العراق، وهذا ما أكدت عليه أيضا الإتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين لعام 1951.

كما أن على دولة الإحتلال إسرائيل، عدم معارضة دخول اللاجئين الفلسطينيين العراقيين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

- إن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تتحمل مسؤوليتها دول قوات التحالف للاحتلال، وفقاً لمبادئ وقواعد المسؤولية الدولية، وخاصة المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة.

- دول قوات الاحتلال في العراق، هي المسؤولة الأولى عن أمن وحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق إضافة إلى الحكومة العراقية، وعليها المساعدة في نقلهم إلى

ملاجيء وملاذ آمن، وليس هناك أفضل من الأراضي الفلسطينية، ليصبحوا تحت ولاية الأونروا على الأراضي الفلسطينية وتحت السلطة الوطنية كدولة مضيقة للاجئين الفلسطينيين، إلى حين ممارستهم لحق عودتهم إلى ديارهم والتعويض عن خسائرهم وفقاً للقانون الدولي وقواعد العدل والإنصاف.

- إن تحقيق مثل هذا البديل والخيار، ممكن بجهود عربية وعالمية ودأب فلسطيني متواصل، حتى تقوم تلك الأطراف الدولية العاجزة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بحمايتهم لدى شعبهم وذويهم، بعد إقناع إسرائيل والضغط عليها من أجل تنفيذ هذا البديل/الخيار الأفضل والممكن والأكثر إنسانية.
- على المجتمع الدولي أن يساهم في تحمل العبء، عبر تقديم مساعدات مالية إلى البلدان التي تستقبل اللاجئين الفلسطينيين من العراق، لمنحهم إمكانية إعادة اللجوء لأسباب إنسانية.

الخيار الثاني:

توفير ملجأ آمن داخل الأراضي العراقية، ودراسة هذا الموضوع ومتابعته حيث هو ممكن، وذلك في ظل الموقف الفلسطيني الراض للتوطين.

- حماية اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق تقع على عاتق الحكومة العراقية التي تتحمل مسؤولية دولية عن منع انتهاكات حقوق الإنسان التي تصيب الأشخاص الموجودين ضمن أراضيها، بمن فيهم غير المواطنين، وعلى الحكومة العراقية أن تتخذ خطوات عاجلة لتوفير الملجأ الآمن للاجئين الفلسطينيين في العراق، وإنهاء الممارسات التمييزية بحقهم من قبل أوساط في وزارة الداخلية وجهات حكومية أخرى.
- حيث أن قوات الاحتلال الأمريكية مسؤولة عن توفير الأمن في العراق، فإن ذلك يتضمن أيضاً حماية الأقليات المعرضة للخطر، ومنها اللاجئون الفلسطينيون.
- الطلب من الحكومة العراقية إعادة النظر في اتفاقها مع الأونروا، والذي استثنى اللاجئين الفلسطينيين في العراق من مناطق الولاية القانونية للأونروا وأناطها بالحكومة العراقية، إن مدعاة ذلك تعود إلى وجود دلائل عديدة على عجز أو عدم استعداد الحكومة العراقية للوفاء بالتزاماتها وفقاً لذلك الاتفاق، والتغييرات الكبيرة الحاصلة في الظروف التي أبرم الاتفاق إبانها، مما يهدد مقاصده وأهدافه الحمائية والرعاية للاجئين الفلسطينيين.

- الأصل أن تكون وكالة الأونروا هي المسؤولة عن مساعدة ورعاية هؤلاء اللاجئين، وفقاً لقرار إنشائها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 302 (د-4) بتاريخ 8 كانون الأول 1949، هذا الأمر، يستدعي تحركاً ومطالبة فلسطينية، لاستصدار قرار دولي عاجل بشأن بسط ولاية الأونروا على هؤلاء، وفقاً للآليات القانونية والإجرائية اللازمة.
- مطالبة الحكومة العراقية بالالتزام ببروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية المبرم في كازابلانكا بتاريخ 1965/9/10، تحت إشراف جامعة الدول العربية، ودعوتها للانضمام إلى مؤتمر المشرفين في الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، حتى يصار إلى بسط الإطار القانوني العربي بشأن اللاجئين الفلسطينيين على إخوانهم في العراق، وحتى تشارك الدول العربية المضيفة في تدابير وإجراءات المساعدة والحماية لهؤلاء اللاجئين.
- الطلب من المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات والتدابير الفورية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، تطبيقاً لنص الفقرة (5) من المادة الأولى في الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين والمبرمة بتاريخ 28 تموز 1951، وكذلك البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966. ويعود السند القانوني الدولي بهذه المطالبة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق لم يكونوا في يوم من الأيام تحت ولاية وكالة الأونروا، ولم يعودوا متمتعين بتلك الحقوق التي منحها إياهم الحكومة العراقية، لذا فإنهم لاجئون وتطبق عليهم كافة شروط ومتطلبات وتعريف اللاجئين في اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1966.
- إن مثل هذه المطالبة الفورية والعاجلة، تستدعيها الظروف اللإنسانية الفاجعة للاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى تخومه الحدودية، ولكون المفوضية السامية تنشط هناك. ويمكن أن تكون رعاية وحماية ومساعدة المفوضية السامية مؤقتة وطارئة، إلى حين وضع هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية ورعاية وكالة الأونروا.

الخيار الثالث: وهو ضعيف: توفير الأمن والاستقرار لهم في أماكن تواجدهم.

في ظل أعمال العنف المنتشرة في العراق، وعجز الحكومة العراقية عن توفير الأمن في العراق للعراقيين أنفسهم، فليس من السهل توفير الامن للفلسطينيين في أماكن إقامتهم الحالية، لذلك فإن العمل على هذا الخيار يبدو ضعيفاً.

حيث أن التفاهم الفلسطيني العراقي، الذي جرى مؤخراً، والقاضي بتفعيل الإطار والشبكة القانونية، التي تضمن ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحقوقه الأساسية عدا الجنسية وحق التملك، قد يصعب تطبيقها فعلياً، بفعل الأوضاع المتدهورة في العراق، فالإطار القانوني العراقي بشأن حماية ورعاية اللاجئين الفلسطينيين، والذي كان قد شكل شبكة أمان قانونية للحقوق الأساسية لهم قد انهار بعد نيسان 2003.

فالجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين، تجري ليس فقط من قبل الميليشيات الطائفية، بل ومغاور وزارة الداخلية العراقية وبحمية قوات الاحتلال.

وايران والتي تتمتع بنفوذ كبير لدى الحكومة والأوساط العراقية التي تنظم الإعتداءات ضد الفلسطينيين، تتحمل المسؤولية إلى جانب قوات الاحتلال والحكومة العراقية، وتم إيداء الإستغراب من قبل المشاركين في الورشة من ضعف الجهود الفلسطينية لدى القيادة الإيرانية وخاصة من القوى الفلسطينية التي لها علاقات وثيقة معها من أجل تدخل فعال لوقف الإعتداءات على الفلسطينيين في العراق وتوفير الحماية والأمن والإستقرار لهم.

كذلك تمت التوصية بضرورة تكثيف الفعاليات الجماهيرية والإعلامية الهادفة وليست الإستفزازية لتسليط الضوء على مأساة الفلسطينيين في العراق، وبما لا يؤدي إلى مزيد من الحاق الأذى بهم والإعتداء عليهم، وجمع التبرعات وإقرار موازنة لإغاثتهم سواء أولئك الذين ما زالوا موجودين في العراق أو على الحدود أو الذين لجأوا إلى دول الجوار.

المشاركون في الورشة:

- جبريل الرجوب: عضو المجلس الثوري لحركة فتح
- ساجي سلامة: مستشار رئيس دائرة شؤون اللاجئين لشؤون الأونروا
- أسامة الشنار: مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في الضفة الغربية
- أحمد صبح: وزارة الشؤون الخارجية
- ميشيل الفارو: مسؤولية ملف الحماية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
- ابراهيم سمور: هيئة اذاعة وتلفزيون فلسطين
- ابو علي مقبل: عضو المجلس الوطني الفلسطيني
- آن سيغال: وكالة الغوث
- آن نيكسون: وكالة الغوث
- أبو ضرغام: الجبهة العربية الفلسطينية
- أحمد سلامي قبها
- أمينة عودة: دائرة العلاقات القومية والدولية
- أنيس البرغوثي: الخارجية- متقاعد
- تيسير الزبري: مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية
- جمال الشاتي: رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي السابق
- د. كمال قبعة: محافظة أريحا
- د. واصل ابو يوسف: جبهة التحرير الفلسطينية
- رائد محمد خالد عليان: مخيم نور شمس
- ربي مهداوي: جريدة الحياة
- رياض سيف ابو عابد: فدا
- زلفى شحرور: وكالة الأنباء الفلسطينية وفا
- سليمان الوعري: مدير عام دائرة العلاقات القومية والدولية
- شيرين الخالدي: تلفزيون فلسطين
- عاطف ميداني
- عبد الكريم الريماوي: الهيئة العليا للأسرى
- علي الخولي: اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم

- فرحان ابراهيم: جبهة التحرير العربية
- كمال قبعة: محافظة أريحا
- كمال محمد علي: فدا
- محمد ابو الخير: جبهة التحرير الفلسطينية
- محمد السوداني: جبهة التحرير الفلسطينية
- محمد حمدان: المجلس الوطني الفلسطيني
- محمود النجار: مركز التخطيط الفلسطيني
- محمود أبو الهيجا: هيئة الإذاعة والتلفزيون
- محمود فراحنة: المجلس الوطني الفلسطيني
- مرزوق محمد مرزوق: هيئة اذاعة وتلفزيون فلسطين
- مصطفى خواجا: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- مصطفى شتا: مركز اللاجئين والشتات شمل
- مفيد سالم: تلفزيون فلسطين
- ميسر ابو شاويش: دائرة العلاقات القومية والدولية
- ناصر شرايعة: المكتب التنفيذي للاجئين
- هشام ابو ريا: جبهة التحرير الفلسطينية
- هيام عبد الله: مفوضية العلاقات الخارجية
- وليد بدوي: مؤسسة آل البيت
- يوسف الشايب: جريدة الأيام
- يوسف حرب: سنعود
- سعيد سلامة: ق.ا. مدير عام الدراسات والمعلومات في دائرة شؤون اللاجئين